تَوْقِيرُ السُّلْطَانِ
وَالتأَدُّب مَعَهُ
فِي ضَوْءِ الكِتَابِ والسُّنَّة
وَأَفْعَالِ سَلَفِ الأُمَّة

تأليف
أبي عبد الرحمن
عماد بن أحمد بن عبد العظيم

راجعه وقدَّم له/ فضيلة الشيخ
أبو يحيى محمد بن عبده -حفظه اللَّه-

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ

رقم الإيداع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة فضيلة الشيخ / أبي يحيى محمد بن عبده -حفظه اللَّه-

الحمد للَّه والصلاة والسلام على رسول اللَّه ﷺ، وبعد:

فهذه رسالة تتعلق بأدب من آداب الإسلام في التعامل مع طائفة من الناس وهم الأمراء فثمَّ آداب في التعامل مع الجار، ومع الوالدين، ومع الأجير، ومع المذنب، ومع المخالف، لكن الطائفة التي الحديث عنها في هذه الرسالة هي طائفة الأمراء والسلاطين والرؤساء، والأدب معهم يحقق مصالح لا يأتي عليها الحصر، كما أنَّ إساءة الأدب معهم يحقق مفاسد اللَّه وحده بها عليم.

والسنة من رسول اللَّه ﷺ بيَّنت هذه الآداب بيانًا شافيًا واضحًا ثمَّ أصحابه رضي الله عنهم تعاملوا مع الأمراء فجسدوا هذا الأدب عمليًّا ونصحوا بمراعاته، والأمة اليوم في حاجة ماسَّة إلى معرفة هذه الآداب ليتعاملوا بها مع أمرائهم، وقد صارت فاكهة المجالس اليوم غيبة الأمراء والتعليق على أفعالهم وإثارة الضغائن بين الرعية وبين الأمراء، يثير هذا طوائف من المجتمع يختلفون فيما بينهم هذا يريد كرسيًّا، وهذا يريد تسلية، وهذا يتفكَّه بذلك، ولا يجد أجمل من التفكه به، وبعضهم يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية -زعموا- . . . . إلخ لكن يجمعهم بدعة «منازعة الأمراء» التي نهى الرسول ﷺ عنها.

وقد جلى أخونا عماد بن أحمد -بارك اللَّه فيه- هذا الأدب، فهو يدعو إخوانه ونفسه إلى مراعاته ليحصل النفع في المجتمع بذلك ويوقى الناس الفتن

فجمع مواقف السلف يبين منهجهم من ذلك وقد راجعت معه ما كتب فألفيته جلى هذا الأمر تجلية حسنة ليكون صفعة على أمِّ رؤوس أهل الهوى والبدع الذين يطعنون على الأمراء وعكسهم قوم تجد أحدهم مهزومًا نفسيًّا يفضي المدائح على الأمراء فيصدقهم بكذبهم ويُعِنْهم على ظلمهم ولا ينصحهم فيما يراهم يفعلون من ظلم وجور.

فهذا منكر وهذا منكر والاعتدال التوسط بين هذا وذاك، فلا يسكت عن منكرهم وجورهم وظلمهم ولكن ينصحهم ويراعي الأدب في الخطاب معهم مع جورهم وظلمهم ليأتيَ النصح أُكله وهذا هو منهج أهل السنة.

فاللَّه أسأل أن ينفعه وينفعنا بما كتب ويصلح به حيث حلَّ وحيث ارتحل، وأسأله الإخلاص في القول والعمل

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على محمد ﷺ، وآله وأصحابه أجمعين

وكتبه

أبو يحيى محمد بن عبده

بلطيم - كفر الشيخ - مصر

* * *

مقدمة المؤلف

إنَّ الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أمَّا بعد: فإنَّ خير الحديث كتاب اللَّه، وخير الهدي هديُ محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ثمَّ أمَّا بعد:

فقد جعل الشارع الحكيم لأولي الأمر مكانة عالية ومنزلة رفيعة ورفعة جليلة ومنحهم إياها لتناسب قدرهم وعلو مكانتهم ورفيع منصبهم وعظيم مسؤليتهم، فإن منصبهم منصب الإمامة وضع ليكون خلفًا للنبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

فإنَّ النَّاس لا يسوسهم إلا قوة الإمام وحزمه، فلو لم يعطه الشارع ما

يناسب طبيعة عمله من فرض احترامه وتوقيره وتعظيمه والأدب معه ونحو ذلك لامتهنه الناس وسقطت هيبته وما انقاد الناس له، ومن ثمَّ يحل البلاء والنقم وتعم الفوضى وتفوت المصالح فتفسد الدنيا ويضيع الدين.

فإنَّ إكرام الإمام ومعاملته بالتبجيل والاحترام فيه من قوام الملك والنظام في الدولة وإعزاز الملة واستجلاب الدعاء وكبت الأعداء وإذلالهم، وإذلال أهل البدع والأهواء وإحياء الأمة»[1].

وأهل السنة والجماعة هم أسعد الناس بتوقير السلطان والتأدب معه وأبعد الخلق عن إهانته وإذلاله وإن كان جائرًا ليس خوفًا من بطش السلطان أو مداهنة له وإنما يفعلون ذلك تقربًا لخالقهم باتباع منهج أهل السنة في ذلك وتسليمًا لأمر نبيهم ﷺ واتباعًا لما كان عليه الصحب الكرام، وعلماء أهل السنة الأعلام.

وأمَّا أهل البدع والأهواء من الخوارج المرَّاق والروافض الضلال ومن صار على نهجهم الباطل أبعد الخلق عن احترام السلطان وتوقيره وأكثرهم إهانة له وإذلالًا بداية من خلافة عثمان بن عفان الخليفة الراشد إلى زماننا هذا والمتأمل في تاريخ المسلمين يجد أن كل بليَّة ورزيَّة تدبر لحكام المسلمين بدايتها إهانة السلطان والتطاول عليه ونشر معايبه والتأليب عليه وشحن قلوب الرعية منه ثم يؤول الأمر بالخروج عليه وقتله وقتل المسلمين وإثارة الفوضى وقطع الطرق وغير ذلك من المفاسد.

ولمَّا وجدت أنَّ أهل البدع يلقون شبهاتهم على عوام المسلمين، ويشحنون قلوب الرعية ببغض حكامهم وكأنَّهم يقولون لهم بلسان حالهم ومقالهم: إنَّ نشر عيوب السلطان وسبه والتطاول عليه من مسلَّمات دين اللَّه

(١) انظر «معاملة الحكام» لعبد السلام بن برجس.

ويثاب فاعله على ذلك وهو أفضل الجهاد ومن الصدع بالحق والتقول به ونحو ذلك من الأكاذيب والترهات التي يخدعون بها كثيرًا من المسلمين تحت مسمى الشرع -والشرع منهم ومن أكاذيبهم براء- استعنت باللَّه ﷻ، وقمت بعمل هذه الرسالة كي أبين للمسلمين أنَّ ما كان عليه رسول اللَّه ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم من أئمة الهدى من سلف الأمة ينافي ترهات وحماسات أهل البدع التي تدفعهم إلى تبغيض النَّاس لحكامهم وتبغيض الحكام إلى النَّاس، وبيَّنت أنَّ المقرر عند أهل السنة هو وجوب توقير السلطان واحترامه والتأدب معه سواء كان عدلًا أو جائرًا.

ثم عرضت هذا البحث على شيخي أبي يحيى محمد بن عبده -حفظه اللَّه- فراجعه معى وأبدى لي ما يرى فجزاه اللَّه خير الجزاء وأسأل اللَّه أن يبارك في وقته وبذله وأن يكف عنه كل مكروه وسوء وبليَّة إنه على كل شيء قدير

وأسأله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة الإسلام والمسلمين وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

وصلِّ اللهم وسلم على نبينا محمد ﷺ، وآله وأصحابه أجمعين.

كتبه
أبو عبد الرحمن
عماد بن أحمد بن عبد العظيم
ت: ٠١٠٢٨٣٨٧٣٣٢

تمهيد

تعريف التوقير لغة واصطلاحًا

التوقير في اللغة:

قال الخليل بن أحمد: «وَقَّرْتُ فلانًا: بَجَّلْتُهُ ورأيتُ له هَيْبَةً وإجلالًا والتَّوقيرُ التَّبْجيلُ»(١).

قال الزبيدي: «والتَّوْقير: التَّبْجيل والتَّعظيم قال اللَّهُ تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩] يقال: وَقَّرَه: إذا بَجَّلَه ولم يَسْتَخِفّ به»(٢).

قال أبو هلال العسكري: «الفرق بين التوقير والوقار: أنَّ التوقير يستعمل في معنى التعظيم يقال: وقرته إذا عظمته وقد أقيم الوقار موضع التوقير في قوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]؛ أي: تعظيمًا، وقال تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]»(٣).

قال ابن فارس: «الهَيْبَة: المهابة، وهي الإجلال والمخافة، وقد هَابَهُ يهابه، والأمر منه: هَبْ بفتح الهاء، وتَهَيَّبْتُهُ: خفته، وتَهَيَّبَنِي: خَوَّفني، ورجل مَهُوبٌ ومَهَابٌ»(٤).

---

(١) «كتاب العين» (٥/ ٢٠٧).

(٢) «تاج العروس» (١٤/ ٣٧٧).

(٣) «الفروق اللغوية» (ص١٤٧).

(٤) «معجم مقاييس اللغة» (٦/ ٢٢).

أمَّا تعريف التوقير في الاصطلاح:

فقد عرفه ابن كثير فقال: «التوقير هو الاحترام والإجلال والإعظام»[1].

* * *

(١) كما في «تفسيره» (٧/ ٣٢٩).

الفرق بين توقير السلطان ومدحه

توقير السطان واجب على الرعية وهو حق له على رعيته كما سيأتي في ثنايا البحث إن شاء اللَّه.

وذلك لقوله ﷺ: «**سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ مَنِ الْتَمَسَ ذُلَّهُ ثَغَرَ ثُغْرَةً**[١] **فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ**» صحيح سيأتي تخريجه.

معنى أعزوه: أي: كبِّروه ووقِّروه وبجِّلوه.

أمَّا المدح: «فهو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدًا»[٢].

*** فقد وردت أحاديث تنهى عن المدح:**

منها: حديث أبي موسى رضي الله عنه قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ وَيُطْرِيهِ فِي مَدْحِهِ فَقَالَ: «**أَهْلَكْتُمْ أَوْ قَطَعْتُمْ ظَهَرَ الرَّجُلِ**»[٣].

وعن أبي معمر قال: قام رجل يثني على أمير من الأمراء فجعل المقداد يحثي عليه التراب وقال: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحْثِيَ فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ[٤]»[٥].

---

(١) الثغرة: الفجوة.

(٢) «التعريفات» للجرجاني (ص٢٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦٣)، ومسلم (٣٠٠١).

(٤) قال النووي: «هذا الحديث قد حمله على ظاهره المقداد الذي هو راويه ووافقه طائفة وكانوا يحثون التراب في وجهه حقيقة، وقال آخرون: معناه: خيبوهم فلا تعطوهم شيئًا لمدحهم، وقيل: إذا مدحتم فاذكروا أنكم من تراب فتواضعوا ولا تعجبوا، وهذا ضعيف» «شرح مسلم» (١٨/ ١٢٨).

(٥) أخرجه مسلم (٣٠٠٢).

وفي رواية عن همام بن الحارث: أَنَّ رَجُلًا جَعَلَ يَمْدَحُ عُثْمَانَ فَعَمِدَ الْمِقْدَادُ فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا فَجَعَلَ يَحْثُو فِي وَجْهِهِ الْحَصْبَاءَ فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا رَأَيْتُمْ الْمَدَّاحِينَ فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمْ التُّرَابَ**» أخرجه مسلم (٣٠٠٢).

* **بينما جاءت أحاديث كثيرة في «الصحيحين» بالمدح في الوجه:**

ففي حديث كعب بن مالك الطويل أنَّه قال رضي الله عنه: «وَثَارَ رِجَالٌ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ فَاتَّبَعُونِي فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ مَا عَلِمْنَاكَ كُنْتَ أَذْنَبْتَ ذَنْبًا قَبْلَ هَذَا»[1].

قال ابن حجر: «فيه جواز مدح المرء بما فيه من الخير إذا أمن الفتنة»[2].

وعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟**» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟**» قَالَ: قُلْتُ: ﴿اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي وَقَالَ: «**وَاللَّهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ**[3] **أَبَا الْمُنْذِرِ**»[4].

قال النووي: «وفيه جواز مدح الإنسان في وجهه إذا كان فيه مصلحة ولم يخف عليه إعجاب ونحوه لكمال نفسه ورسوخه في التقوى»[5].

وعَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ بُنِيَ عَلَيَّ فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي وَجُوَيْرِيَاتٌ يَضْرِبْنَ بِالدُّفِّ يَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ

(١) أخرجه البخاري (٤٤١٨).
(٢) «فتح الباري» (٨/ ١٢٣).
(٣) ليهنك العلم: أي: ليكن العلم هنيئًا لك يا أبا المنذر.
(٤) أخرجه مسلم (٨١٠).
(٥) «شرح مسلم» (٦/ ٩٣).

يَوْمَ بَدْرٍ حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تَقُولِي هَكَذَا، وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ**»(١).

قال المهلب: «وفيه جواز مدح الرجل في وجهه بما فيه، وإنما المكروه من ذلك مدحه بما ليس فيه» حكاه عنه ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (٧/ ٢٦٣)

قال العلماء: «وطريق الجمع بين الأحاديث أن يقال إن كان الممدوح عنده كمال إيمان ويقين ورياضة نفس ومعرفة تامة بحيث لا يفتتن ولا يغتر بذلك ولا تلعب به نفسه فليس بحرام ولا مكروه وإن خيف عليه شيء من هذه الأمور كره مدحه في وجهه كراهة شديدة وعلى هذا التفصيل تنزل الأحاديث المختلفة في ذلك»(٢).

قلت: المقصود أنَّ الأمير متى خشي عليه الافتتان لا يمدح مطلقًا ومتى أمنَّا ذلك فليمدح على الخير تشجيعًا ويُنصح إذا أساء فيما بينه وبين الناصح بلطف، وأمَّا فعل الأمير للقبيح لا يمدح عليه بحال، فإنَّ ذلك حالقة الدين، ويحرم المادح من الورود على حوض رسول اللَّه ﷺ، وهو في الحقيقة خائن للأمراء لا ناصحًا لهم.

فعن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ دَخَلَ وَنَحْنُ تِسْعَةٌ وَبَيْنَنَا وِسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ فَقَالَ: «**إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ يَكْذِبُونَ وَيَظْلِمُونَ فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَصَدَّقَهُمْ بِكِذْبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ وَلَيْسَ بِوَارِدٍ عَلَيَّ الْحَوْضَ وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَيُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَهُوَ**

(١) أخرجه البخاري (٤٠٠١).

(٢) «رياض الصالحين» للنووي: «باب كراهة المدح في الوجه لمن خيف عليه مفسدة من إعجاب ونحوه وجوازه لمن أمن ذلك في حقه».

مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَيَّ الْحَوْضَ» أخرجه أحمد (٤/ ٢٤٣)، وغيره بإسناد صحيح.

*** ويجوز أن يمدح الأمير نفسه لمصلحة كما فعل سعد بن أبي وقاص ﷺ عندما كان أميرًا على الكوفة فشكاه أهلها لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ فقال سعد وهو يذكر فضائله ومناقبه:**

إِنِّي لَأَوَّلُ الْعَرَبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَكُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ومَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الشَّجَرِ حَتَّى إِنَّ أَحَدَنَا لَيَضَعُ كَمَا يَضَعُ الْبَعِيرُ[1] أَوِ الشَّاةُ مَا لَهُ خِلْطٌ[2] ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ تُعَزِّرُنِي[3] عَلَى الْإِسْلَامِ لَقَدْ خِبْتُ إِذًا وَضَلَّ عَمَلِي[4]، وكَانُوا وَشَوْا بِهِ إِلَى عُمَرَ قَالُوا: لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي»، وهو في «الصحيحين».

قال ابن بطال: «وفيه من الفقه أنه لا بأس أن يذكر الرجل فضائله وسوابقه في الإسلام عندما ينتقصه أهل الباطل ويضعون من قدره، ولا يكون ذكره لفضائله من باب الفخر المنهى عنه» «شرح صحيح البخاري» (٩/ ٤٨٤).

*** ومدح عثمان بن عفان ﷺ نفسه لمصلحة عندما حاصره الخوارج.**

عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عُثْمَانَ ﷺ حِينَ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ:

---

(١) أي: يضع عند قضاء الحاجة؛ أي: يخرج منهم مثل البعر ليبسه وعدم الغذاء المألوف.

(٢) ما له خِلط -بكسر الخاء المعجمة-؛ أي: لا يختلط بعضه ببعض لجفافه.

(٣) قوله: «**تعزرني على الإسلام**»: أي: تؤذيني، والمعنى: تعلمني الصلاة وتعيرني بأني لا أحسنها.

(٤) قوله: «**لقد خبت**» من الخيبة؛ أي: إن كنت محتاجًا إلى تعليمهم فقد ضل عملي فيما مضى خاسئًا من ذلك انظر: «عمدة القاري» (٢٤/ ٣٦٢).

أَنْشُدُكُمْ اللَّهَ وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ**» فَحَفَرْتُهَا؟! أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ**» فَجَهَّزْتُهُمْ؟! قَالَ: فَصَدَّقُوهُ» أخرجه البخاري (٢٧٧٨).

* * *

فضل توقير السلطان

ورد في السنة وأقوال الصحابة وسلف الأمة ما يدل على عظيم فضل توقير السلطان وأن لهذا الأدب أهمية كبيرة في إصلاح دنيا الناس وأخراهم.

*** توقير السلطان من القربات التي تدخل العبد الجنة وتعيذه من النار.**

عن عبد اللَّه بن عمرو، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«مَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ عَادَ مَرِيضًا كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ غَدَا إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ رَاحَ كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى إِمَامٍ يُعَزِّرُهُ كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ لَمْ يَغْتَبْ إِنْسَانًا كَانَ ضَامِنًا علىَ اللَّهِ»**[1].

يُعَزِّرُهُ؛ أي: يوقِّره، ويعظمه، ويُعينه، وينصره، ويؤيده، وفي التنزيل:

---

(١) **إسناده حسن**: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٥٤) من طريق عبد اللَّه بن صالح، وابن حبان (٢/ ٩٤) من طريق عبد اللَّه بن عبد الحكم، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢١٢) من طريق يحيى بن بكير ثلاثتهم (عبد اللَّه بن صالح وعبد اللَّه بن عبد الحكم ويحيى بن بكير) عن الليث، عن الحارث بن يعقوب، عن قيس بن رافع عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد اللَّه بن عمرو، أنه سمع معاذ بن جبل يحدث عن النبي ﷺ، به وهذا الإسناد رجاله ثقات خلا قيس بن رافع، وهو القيسي، فهو تابعي كبير ذكره بعضهم في الصحابة، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول، وهم من ذكره في الصحابة»، ونعته الحسن بن ثوبان: فقال: دخلت على قيس بن رافع، وكان من أهل العلم والستر، وقال الحاكم: «هذا حديث رواته مصريون ثقات ولم يخرجاه». قلت: وهذا الإسناد حسن لحال قيس بن رافع القيسي.

وأنبِّه على أنه عند ابن حبان: «يعززه»، وعند الآخرين: «يعزره».

﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

بوَّب له ابن حبان في «صحيحه»: «ذِكْرُ الْخِصَالِ الَّتِي إِذَا اسْتَعْمَلَهَا الْمَرْءُ كَانَ ضَامِنًا بِهَا عَلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا».

وفي رواية: عَنْ مُعَاذٍ قَالَ: عَهِدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَمْسٍ **مَنْ فَعَلَ مِنْهُنَّ كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا، أَوْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ، أَوْ خَرَجَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ دَخَلَ عَلَى إِمَامٍ يُرِيدُ بِذَلِكَ تَعْزِيرَهُ وَتَوْقِيرَهُ...**» الحديث [١].

وفي رواية: **قُلْتُ: مَا الضَّامِنُ؟ قَالَ: «مَنْ مَاتَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»**[٢].

بوب له ابن أبي عاصم في «السنة»: «**باب في ذكر فضل تعزيز الأمير وتوقيره**».

---

(١) **إسناده فيه ضعف ولكنه قوي بما قبله**: أخرجه أحمد (٥/ ٢٤١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣٧)، وابن زنجويه في «الأموال» (٤٧)، وغيرهم من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن علي بن رباح، عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، عن معاذ بن جبل به وفيه ابن لهيعة فيه ضعف، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» فقال: «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام وبقية رجاله ثقات»، وعليه فالحديث قوي بطريقيه.

(٢) أخرجها ابن زنجويه في «الأموال» (٤٨)، وفيها عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي وهو ضعيف.

تنبيه:

ورد في بعض طرق هذا الحديث أن النبي ﷺ قال: «**كان ضامنًا على اللَّه ﷻ في سبيل اللَّه، أو في مسجد جماعة، أو عند مريض، أو تبع جنازة، أو في بيته، أو عند إمام مقسط يعزره ويوقره للَّه**» هكذا بلفظ «**إمام مقسط**» يعني: عادلًا، وهذه اللفظة أتت من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي وهو ضعيف.

ووضعه أبو القاسم الأصبهاني في «**فصل في فضل توقير الأمير**»[١].

قال المناوي: «خمس من فعل واحدة منهن كان ضامنًا على اللَّه تعالى أن يدخله الجنة ويعيذه من النار: من عاد مريضًا، أو خرج مع جنازة للصلاة عليها، أو خرج غازيًا بقصد إعلاء كلمة اللَّه تعالى، أو دخل على إمامه -يعني الإمام الأعظم- يريد تعزيره؛ أي: تعظيمه وتوقيره، أو قعد في بيته؛ يعني: اعتزل الناس فسلم الناس منه؛ أي: من أذاه، وسلم من الناس؛ أي: من أذاهم» «التيسير بشرح الجامع الصغير» (١/ ١٠٥٧)

وروي مرفوعًا: «**مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَهَانَهُ اللَّهُ**»[٢].

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٣٩).

(٢) **في إسناده مقال إلا أنه صحيح المعنى**: أخرجه أحمد (٥ / ٤٢) عن محمد بن بكر، والطيالسي (٢ / ١٦٧)، ومن طريقه ابن حبان في «الثقات» (٤ / ٢٥٩)، والترمذي (٢٢٢٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٢١٩)، وغيرهم، عن حميد بن مهران، عن سعد بن أوس، عن زياد بن كسيب العدوي قال: كنت مع أبي بكرة فذكره، قال النووي في «الرياض» (١/ ٢٣٣): قال الترمذي: حديث حسن، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٨٨) «رجال أحمد ثقات». قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه زياد ابن كسيب العدوي ذكره ابن حبان في الثقات وترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٦٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٤٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا وقال ابن حجر عنه: مقبول، ولم يرو عنه سوى راويين، والحاصل: أنه مجهول الحال، والراوي عنه في هذا الحديث هو سعد بن أوس، ضعفه ابن معين وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الساجي عنه: صدوق.

وقد توبع زياد بن كسيب من قبل عبد الرحمن بن أبي بكرة كما عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٩/ ٢) عن ابن لهيعة عن أبي مرحوم عن رجل من بني عدي عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه بلفظ: «**من أجلَّ سلطان اللَّه أجلَّه اللَّه يوم القيامة**»، وهذا=

وفي رواية: «**من أجلَّ سلطان اللَّه أجله اللَّه يوم القيامة**».

قال ابن عثيمين: «من أهان السلطان أهانه اللَّه ومن أعان السلطان أعانه اللَّه؛ لأنه أعان على خير وعلى بر، فإذا بينت للناس ما يجب عليهم للسلطان وأعنتهم على طاعته في غير معصية فهذا خير كثير بشرط أن يكون إعانة على البر والتقوى وعلى الخير»[١].

قال المناوي: «فمن أكرمه -أي: بعدم الخروج عليه والانقياد لأوامره- أكرمه اللَّه، ومن أهانه -بضد ذلك- أهانه اللَّه؛ لأن نظام الدين إنَّما هو بالعبادة، ولا تحصل إلا بإمام مطاع معزَّز موقَّر»[٢].

وقال أيضًا: «ومن أكرم سلطان اللَّه في الدنيا بتوقيره وإجلاله والانقياد إليه وعدم الخروج عليه وإن جار أكرمه اللَّه يوم القيامة بمغفرته ورفع درجته وهذا دعاء أو خبر»[٣].

= الإسناد ضعيف فيه رجل مبهم، وابن لهيعة فيه ضعف، وقد حسن هذا الحديث العلامة الألباني كما في «الصحيحة» (٢٢٩٧) بمجموع الطريقين. قلت: ومعناه صحيح، فقوله: «**مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ**» يشهد له قوله ﷺ: «**وَمَنْ دَخَلَ عَلَى إِمَامٍ يُعَزِّزُهُ كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ**»، وهو ثابت تقدم تخريجه وقوله ﷺ: «**سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ**»، وهو حديث صحيح، وأما قوله: «وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَهَانَهُ اللَّهُ» يشهد لمعناه قوله ﷺ: «**مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَاسْتَذَلَّ الْإِمَارَةَ لَقِيَ اللَّهَ ﷻ، وَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَهُ**» إسناده حسن، أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٧)، وغيره، وصحَّ عن حذيفة ﷺ قوله: «أَلَا لَا يَمْشِيَنَّ رَجُلٌ مِنْكُمْ شِبْرًا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيُذِلَّهُ، فَلَا وَاللَّهِ لَا يَزَالُ قَوْمٌ أَذَلُّوا السُّلْطَانَ أَذِلَّاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ١٢٦)، وعليه فالحديث في إسناده مقال، ومعناه مستقيم ليس فيه ما يستنكر.

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٧٢٠).

(٢) «التيسير بشرح الجامع» (٢/ ١٣٨).

(٣) «التيسير بشرح الجامع» (٢/ ١٣٩).

*** ومن فضل توقير السلطان: أنه امتثال لأمر رسول اللَّه ﷺ الذي فيه النجاة للعباد في الدنيا والآخرة.**

عَنْ مُعَاوِيَة بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنهما، قَالَ: لَمَّا خَرَجَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه إِلَى الرَّبَذَةِ، لَقِيَهُ رَكْبٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالُوا: يَا أَبَا ذَرٍّ، قَدْ بَلَغَنَا الَّذِي صُنِعَ بِكَ، فَاعْقِدْ لِوَاءً يَأْتِكَ رِجَالٌ مَا شِئْتَ. قَالَ: مَهْلًا مَهْلًا يَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ مَنِ الْتَمَسَ ذُلَّهُ ثَغَرَ ثُغْرَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ**»[1].

*** ومن فضل توقير السلطان: أنَّ فاعله ينسب إلى السنة ومن يهين السلطان مخالف للسنة موافق لأهل البدع والأهواء كالخوارج والروافض:**

يستدل لذلك: بما روي عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «**مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرِنَا، فَلَيْسَ مِنَّا**»[2].

وعن ابن طاووس عن أبيه قال: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُوَقَّرَ أَرْبَعَةٌ: الْعَالِمُ، وَذُو الشَّيْبَةِ، وَالسُّلْطَانُ، وَالْوَالِدُ»[3].

قال ابن جماعة وهو يذكر حقوق الحكام: «الْحق الرَّابع: أَن يعرف لَهُ عَظِيم حَقه، وَمَا يجب من تَعْظِيم قدره، فيعامل بِمَا يجب لَهُ من الاحترام

---

(١) **إسناده صحيح**: سيأتي تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٥٤) قال: حدثنا علي قال: حدثنا سفيان، حدثنا ابن أبي نجيح، عن عبيد اللَّه بن عامر، عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، به، وهذا إسناد صحيح، وله طرق أخرى وشواهد.

(٣) **إسناده صحيح**: أخرجه معمر بن راشد في «جامعه» (٢/ ٣٧٩)، وعنه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ١٣٧)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦/ ١٩٨) عن ابن طاووس عن أبيه به.

وَالْإِكْرَام، وَمَا جعل اللَّه تَعَالَى لَهُ من الإعظام، وَلذَلِك كَانَ الْعلمَاء الْأَعْلَام من أَئِمَّة الْإِسْلَام يعظمون حرمتهم، ويلبون دعوتهم مَعَ زهدهم وورعهم وَعدم الطمع فِيمَا لديهم، وَمَا يَفْعَله بعض المنتسبين إِلَى الزّهْد من قلَّة الْأَدَب مَعَهم، فَلَيْسَ من السّنة»[1].

وقد يستدل لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ١٨٢) بإسنادٍ صحيح عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ: قيلَ لِحُذَيْفَةَ ﷺ: أَلَا نَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَنَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟، قَالَ: «**إِنَّهُ لَحَسَنٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَرْفَعَ السِّلَاحَ عَلَى إِمَامِك**».

وجه الدلالة: أنَّ السنَّة لا تأمر المسلم بمنابذة الإمام ورفع السلاح عليه وانتقاصه وذكر مساوئه وإهانته وإيغار صدور الرعية منه ولكن السنة ترشد إلى قيام العلماء بنصح السلطان وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر إذا لم يترتب على ذلك مفسدة وتكون النصيحة برفق ولطف وأدب فيما بين الناصح وبين السلطان فمن فعل ذلك فهو متبع للسنة

*** رفع درجة العبد في الدنيا والآخرة وتسخير قلوب العباد لإكرامه:**

وأخرج ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٦٥)، وغيره بإسناد صحيح عن ابن عون قال: «كان مسلم بن يسار أرفع عند أهل البصرة من الحسن حتى خفَّ مع ابن الأشعث وكفَّ الحسن فلم يزل أبو سعيد -يعني الحسن- في علوٍّ منها بعد وسقط الآخر».

وعن أيوب، عن أبي قلابة: أن مسلم بن يسار صحبه إلى مكة قال: فقال لي وذكر الفتنة: إني أحمد اللَّه إليك أني لم أرم فيها بسهم ولم أطعن فيها برمح ولم أضرب فيها بسيف، قال: قلت له: يا أبا عبد اللَّه فكيف بمن رآك واقفًا في

(١) «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص٦٣).

الصف[١] فقال: هذا مسلم بن يسار، واللَّه ما وقف هذا الموقف إلا وهو على الحق فتقدم فقاتل حتى قتل؟! قال: فبكى وبكى حتى تمنيت أني لم أكن قلت له شيئًا، قالوا: وكان مسلم ثقة فاضلًا عابدًا ورعًا أرفع عندهم من الحسن حتى خرج مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث فوضعه ذلك عند الناس وارتفع الحسن عنه»[٢].

وقال محمد بن عبد اللَّه الشافعي: «وهو يخاطب المتعلمين لمذهب الشافعي ويقول لهم: اعتبروا بهذين النفسين حسين الكرابيسي وأبو ثور، الحسين في علمه وحفظه، وأبو ثور لا يعشره في علمه فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب اللفظ فسقط[٣]، وأثنى على أبي ثور فارتفع للزومه السنة»[٤].

وقد روي مرفوعًا: «**مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَهَانَهُ اللَّهُ**» تقدم تخريجه.

قال الشيخ عبد السلام بن برجس: «وفي المقابل: من أكرم السلطان بحفظ ما أثبته الشارع له من الحقوق والواجبات فأجله وعزره وقدره ولم يخرج عن أمره في المعروف كان جزاؤه من جنس عمله المبارك، فأكرمه اللَّه تعالى في هذه الدنيا برفعته وتسخير قلوب العباد لإكرامه وفي الآخرة بدخول

---

(١) وقد خرج مسلم بن يسار مكرهًا؛ فقد أخرج الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢) بإسناد صحيح عن أيوب قال: «قيل لابن الأشعث: إن سرَّك أن يُقتلوا حولك كما قتلوا حول جمل عائشة فأخرج مسلم بن يسار معك. قال: فأخرجه مكرهًا».

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٨٧)، وغيره بإسناد صحيح.

(٣) وهذا حال كل من خالف السنة ومال إلى أهل البدع والأهواء وإن كان كثير العلم والعبادة والزهد فإنه يسقط وإنما يرتفع العباد باتباعهم لكتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ بفهم سلف الأمة.

(٤) انظر «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/ ٣٦٦).

الجنة»[١].

*** ومن فضل توقير السلطان: أنه سبب في صلاح دنيا الناس وأخراهم والاستخفاف به وإهانته سبب إفساد دنيا الناس وأخراهم.**

قال سهل بن عبد اللَّه التستري: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء؛ فإذا عظموا هذين أصلح اللَّه دنياهم وأخراهم، وإذا استخفوا بهذين أفسد دنياهم»[٢].

وَقَالَ أَيُّوبُ بْنُ الْقِرِّيَّةِ: «أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِجْلَالِ ثَلَاثَةٌ: الْعُلَمَاءُ، وَالْإِخْوَانُ، وَالسُّلْطَانُ، فَمَنِ اسْتَخَفَّ بِالْعُلَمَاءِ أَفْسَدَ دِينَهُ، وَمَنِ اسْتَخَفَّ بِالْإِخْوَانِ أَفْسَدَ مُرُوءَتَهُ، وَمَنِ اسْتَخَفَّ بِالسُّلْطَانِ أَفْسَدَ دُنْيَاهُ، وَالْعَاقِلُ لَا يَسْتَخِفُّ بِأَحَدٍ»[٣].

وقال مرة بن الدباب: «مررت بعقبة بن عبد الغافر[٤]، وهو صريع في الخندق جريح حين انهزم الناس فناداني: يا أبا المعذل، يا أبا المعذل، فالتفت إليه فقال: ذهبت الدنيا والآخرة، وذلك في يوم ابن الأشعث»[٥].

* * *

(١) «معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة» (ص٥٩).

(٢) حكاه عنه القرطبي في «التفسير» (٥/ ٢٦٠).

(٣) «جامع بيان العلم» (١/ ١٤٦).

(٤) هو عقبة بن عبد الغافر الأزدي العوذي أبو نهار، وقيل: أبو غفار، قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين.

(٥) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٢٥)، وأحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٣٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٦)، وإسناده قوي إلى مرة بن دباب، وقد جاء في بعض الروايات: «أبو المعذل»، وفي بعضها: «أبو المعدل».

عقوبة من أهان السلطان

لقد زجر النبي ﷺ عن إهانة السلطان وإذلاله وبيَّن ﷺ أنَّ من أهان السلطان بفعل أو قول فقد تعدى حدود اللَّه وارتكب محظورًا شنيعًا وذنبًا عظيمًا.

*** إذلال السلطان من الذنوب العظام ولا تقبل توبة من أذل السلطان حتى يصلح ما أفسد.**

لِقَوْلِهِ ﷺ: «**سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ مَنِ الْتَمَسَ ذُلَّهُ ثَغَرَ ثُغْرَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ**»(١).

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٧٩) قال: حدثنا الحسن بن البزار، حدثنا أبو توبة، ثنا محمد بن مهاجر، عن ابن حلبس، عن معاوية بن أبي سفيان، به.

وأخرجه أحمد (٥/ ١٦٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٥٢)، وغيرهما مرفوعًا بلفظ: «إنه كأني بعدي سلطان فلا تذلوه، فمن أراد أن يذله خلع ربقة الإسلام من عنقه، وليس يقبل منه توبة حتى يسد ثلمته التي ثلم وليس بفاعل»، وإسناده ضعيف فيه رجل مبهم لم يسم وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٨٩).

وقوله: «**التمس ذله**»: تتبع عثرته.

الرّبْقة: في الأصل عُرْوة في حَبْل تُجعل في عُنُق البهيمة أو يَدِها تُمسِكها، فاسْتعارها للإسلام؛ يعني: ما يَشدُّ به المُسلم نفْسَه من عُرَى الإسلام: أي حُدُوده وأحكامه وأوامِره ونواهيه.

وله طريق آخر أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٥١) عن راشد بن سعيد، ثنا الوليد ابن مسلم، ثنا مروان بن جناح، ثنا نصير مولى خالد، عن أبي ذر، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**سيكون بعدي سلطان، فمن أراد ذله ثغر في الإسلام ثغرة**،=

وقد بوَّب ابن أبي عاصم في «السنة»: «بَابُ مَا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَمْرِهِ بِإِكْرَامِ السُّلْطَانِ، وَزَجْرِهِ عَنْ إِهَانَتِهِ».

*** ومن عقوبة من أهان السلطان: أنه يلقى اللَّه ذليلًا لا وجه له عنده.**

عَنْ ربعي بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى حُذَيْفَةَ بِالْمَدَائِنِ لَيَالِيَ سَارَ النَّاسُ إِلَى عُثْمَانَ فَقَالَ: يَا رِبْعِيُّ مَا فَعَلَ قَوْمُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: عَنْ أَيِّ بَالِهِمْ تَسْأَلُ؟ قَالَ: مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ، فَسَمَّيْتُ رِجَالًا فِيمَنْ خَرَجَ إِلَيْهِ، فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَاسْتَذَلَّ الْإِمَارَةَ لَقِيَ اللَّهَ ﷻ، وَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَهُ**»(١).

= **وليست له توبة إلا أن يسدها، وليس يسدها إلى يوم القيامة**» وسنده ضعيف فيه نصير مولى خالد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر عنه: مستور، وروى عنه راويان، وعليه فهو مجهول الحال، والأثر صحيح كما تقدم والحمد للَّه.

(١) **إسناده حسن**: أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٧)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٢٠٧)، وابن زنجويه في «الأموال» (٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٠٦)، وغيرهم من طرق عن كثير بن أبي كثير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، به.

قال الهيثمي: في «مجمع الزوائد» (٥/ ٤٠١): «رواه أحمد ورجاله ثقات».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح فإن كثير بن أبي كثير كوفي سكن البصرة، روى عنه يحيى بن سعيد القطان وعيسى بن يونس ولم يذكر بجرح»، ووافقه الذهبي في التلخيص.

قلت: فإن ما قالوه متعقب؛ لأن كثير بن أبي كثير التيمي أبا النضر الكوفي قد ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم عنه: مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وجمع فيه ابن حجر القول فقال: «مقبول»، وقال أبو عاصم النبيل كما عند ابن شبة في «تاريخ المدينة» وهو يروي عنه هذا الحديث: «كثير بن أبي كثير رجل من بني تميم لم يكن في ذلك العصر رجل خير منه»، وما تقدم يثبت أن حديثه لا يقل عن رتبة الحسن.

*** ومن عقوبة إهانة السلطان: أنَّ الفاعل لا يكون له يوم القيامة وزن.**

عن زياد بن علاقة قال: أراد الناس أن يخرجوا إلى عثمان ﷺ حين أنكروه فجاءت بنو عبس إلى حذيفة ﷺ فقال: لا تفعلوا، فإني سمعت رسول اللَّهِ ﷺ يقول: «**إِنَّ أَوَّلَ عِصَابَةٍ تَسِيرُ إِلَى سُلْطَانٍ لِتُذِلَّهُ لَا يَكُونُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنٌ**»(١).

*** الجزاء من جنس العمل من أذل السلطان أذله اللَّه إلى يوم القيامة.**

عَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: «**أَلَا لَا يَمْشِيَنَّ رَجُلٌ مِنْكُمْ شِبْرًا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيُذِلَّهُ، فَلَا وَاللَّهِ لَا يَزَالُ قَوْمٌ أَذَلُّوا السُّلْطَانَ أَذِلَّاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»(٢).

وعَنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: قالَوا لِمُطَرِّفٍ -يعني ابن عبد اللَّه بن الشخير-: هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَشْعَثِ قَدْ أَقْبَلَ، فَقَالَ مُطَرِّفٌ: **وَاللَّهِ لَقَدْ نَزَى بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لَئِنْ ظَهَرَ لَا يَقُومُ للَّهِ دِينٌ، وَلَئِنْ ظُهِرَ عَلَيْهِ لَا تَزَالُون أَذِلَّةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»(٣).

ورُوِيَ مَرْفُوعًا: «**مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ**

---

(١) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٢٠٧) بإسنادٍ رجاله ثقات، إلا أني أخشى من عدم سماع زياد بن علاقة من حذيفة، فإنَّه بين وفاتيهما تسعة وتسعون سنة.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ١٢٦) بإسنادٍ صحيح.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ١٤٤) قال: حدثنا عبد الأعلى، عن الجريري، عن أبي العلاء، قال: قالوا لمطرف فذكره، وهذا إسناد صحيح، وسعيد بن إياس الجريري إن كان قد اختلط إلا أن الراوي عنه هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى وسماعه من الجريري على شرط الصحيحين وهو من أصح الناس حديثًا عن الجريري، كما قال ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٩/ ٣٦٠).

أَهَانَهُ اللَّهُ»[١].

قال ابن عثيمين: «وإهانة السلطان لها عدَّة صور:

منها: أن يسخر بأوامر السلطان فإذا أمر بشيء قال: انظروا ماذا يقول؟

ومنها: إذا فعل السلطان شيئًا لا يراه هذا الإنسان قال: انظروا انظروا ماذا يفعل؟ يريد أن يهون أمر السلطان على الناس؛ لأنه إذا هون أمر السلطان على الناس استهانوا به، ولم يمتثلوا أمره، ولم يجتنبوا نهيه، ولهذا فإنَّ الذي يهين السلطان بنشر معايبه بين الناس وذمه والتشنيع عليه والتشهير به يكون عرضة لأن يهينه اللَّه ﷻ لأنَّه إذا أهان السلطان بمثل هذه الأمور تمرد الناس عليه فعصوه وحينئذ يكون هذا سبب شر فيهينه اللَّه ﷻ فإن أهانه في الدنيا فقد أدرك عقوبته وإن لم يهنه في الدنيا فإنه يستحق أن يهان في الآخرة والعياذ باللَّه لأن كلام الرسول ﷺ حق من أهان السلطان أهانه اللَّه»[٢].

قال الملا علي القاري: «من أهان سلطان اللَّه في الأرض؛ أي: أذل حاكمًا بأن آذاه أو عصاه أهانه اللَّه»[٣].

قال عبد السلام بن برجس: «والمعنى: أن من تجرأ على السلطان فأهانه بفعل أو قول فقد تعدى حدود اللَّه وارتكب محظورًا شنيعًا فكانت عقوبته من جنس عمله المشين وهي أنَّ اللَّه تعالى يقابل هوانه بهوانه وهو أنَّ اللَّه أعظم وأشد وما هذا العقاب الصارم لمن أهان السلطان إلا لما يترتب على إهانته من إذهاب هيبته وتجرئ الرعاع عليه مما ينافي مقاصد الشارع عن نصب السلطان» «معاملة الحكام» (ص٢٥).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٢)، والطيالسي (٢/ ١٦٧)، وغيرهما، وفي إسناده مقال، وهو صحيح المعنى، وقد خرجته في غير هذا الموطن.

(٢) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٧٢٠).

(٣) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١١/ ٣٣١).

حكم توقير السلطان

إنَّ احترام السطان وتوقيره واجب على الرعية وهو من حقوق السلطان على الرعية.

وذلك لقوله ﷺ: «**سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ مَنِ الْتَمَسَ ذُلَّهُ ثَغَرَ ثُغْرَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ**» إسناده ثابت خرجته في غير هذا الموطن.

وقد بوب ابن أبي عاصم في «السنة»: بَابُ مَا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَمْرِهِ بِإِكْرَامِ السُّلْطَانِ، وَزَجْرِهِ عَنْ إِهَانَتِهِ».

قال ابن جماعة وهو يذكر حقوق الحكام: «الْحق الرَّابع: أَن يعرف لَهُ عَظِيم حَقه، وَمَا يجب من تَعْظِيم قدره، فيعامل بِمَا يجب لَهُ من الاحترام وَالْإِكْرَام، وَمَا جعل اللَّه تَعَالَى لَهُ من الإعظام...»[1].

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَاسْتَذَلَّ الْإِمَارَةَ لَقِيَ اللَّهَ ﷻ، ولَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَهُ**»[2].

وقال حذيفة رضي الله عنه: «**أَلَا لَا يَمْشِيَنَّ رَجُلٌ مِنْكُمْ شِبْرًا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيُذِلَّهُ، فَلَا وَاللَّهِ لَا يَزَالُ قَوْمٌ أَذَلُّوا السُّلْطَانَ أَذِلَّاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»[3].

قال ابن المبارك: «حق على العاقل أن لا يستخف بثلاثة: العلماء والسلطان والإخوان؛ فإنَّه من استخف بالعلماء ذهبت آخرته، ومن استخف

---

(١) «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص٦٣).

(٢) **إسناده حسن**: تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ١٢٦) بإسناد صحيح.

بالسلطان ذهبت دنياه، ومن استخف بالإخوان ذهبت مروءته»[١].

وعن زيد بن أسلم، عن كعب الأحبار قال: «**ثلاثة نجد في الكتاب**[٢]، **وحق علينا أن نكرمهم وأن نشرفهم وأن نوسع عليهم في المجالس: ذو السن، وذو السلطان لسلطانه، وحامل الكتاب**»[٣].

قال المناوي الشافعي في «طاعة السلطان»: «الفصل الثاني فيما يجب من تعظيمه وحقه على رعيته».

قال ابن عابدين الحنفي: «مَطْلَبٌ تَعْظِيمُ أُولِي الْأَمْرِ وَاجِبٌ. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْوُلَاةِ وَاجِبٌ لِأَنَّ فِي التَّقْدِيمِ عَلَيْهِمْ ازْدِرَاءً بِهِمْ، وَتَعْظِيمُ أُولِي الْأَمْرِ وَاجِبٌ»[٤].

---

(١) حكاه عنه التبريزي في «النصيحة للراعي والرعية» (ص٩٧).

(٢) يحتمل أنه يقصد بالكتاب: كتب أهل الكتاب التوراة أو الإنجيل؛ لأن كعب الأحبار كان مشهورًا بالقراءة في كتبهم، بل كان يهوديًّا فأسلم.

(٣) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٨٧)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٣٣٣) عن يوسف بن يعقوب الصفار، نا ابن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن كعب الأحبار، به قوله، وقد خولف يوسف بن يعقوب الصفار من علي بن أبي هاشم، فقد روى علي بن أبي هاشم هذا الأثر مرفوعًا، كما عند السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص١٥٧) عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن المقبري، عن أبي هريرة ﷺ به، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٦٠) من طريق يوسف بن يعقوب الصفار -كما في الوجه الآخر عنه-، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن من أخبره، عن المقبري، عن أبي هريرة به، هكذا بإبهام الواسطة بين الضحاك والمقبري، والأثر وإن كان فيه مقال إلا أن معناه مستقيم لا يخالف الثابت عن الرسول ﷺ، وأصحابه ﷺ، والتابعين.

(٤) «الدر المحتار» (٦/ ٣٢٢).

قال الثعالبي: «السلطانُ ظِل اللَّهِ في أرضه، المؤتمنُ على حقه، واليدُ المبسوطةُ في خلقه، السلطان يرحم ما وسعت الناس النعمة، ويعاقب إذا أصلحتهم النقمةُ، عالمًا أن اللّه قَرَنَ وعدَه بوعيده، وثوابَه بعقابه، السلطان زِمام على المِلَة، ونظامٌ للجملة، وجلاء للغُمة، وعماد للدين، وقارعة على المفسدين. تَهيبَ السلطان فرض أكيد، وحتم على من ألقى السمع وهو شهيد، من عَصى السلطان[1] فقد أطاع الشيطانَ، السلطان يدافع عن سَوادِ الأمة، وبياض الدعوة. من شايع السلطان حَمَدَ يومَه وغدَه، ورجا من العيش أرغده، ومن نابذه كان في الأشقين مكتوبًا، وللفم واليدين مكبوبًا»[2].

قال الطرطوشي المالكي: «طاعة الأئمة فرض على الرعية، طاعة السلطان مقرونة بطاعة اللَّه. اتقوا اللَّه بحقه والسلطان بطاعته من إجلال اللَّه إجلال السلطان عادلًا كان أو جائرًا»[3].

قال القرافي المالكي: «قاعدة ضبط المصالح العامة واجب ولا تنضبط إلا بعظمة الأئمة في نفس الرعية ومتى اختلف عليهم أو أهينوا تعذرت المصلحة»[4].

قال ابن عثيمين: «وغيبة الأمراء -أيضًا- هي الأخرى مصيبتها عظيمة؛ لأن الناس إذا انحط قدر أمرائهم عندهم فإنهم لن ينصاعوا لأوامرهم، وسوف يحتقرونهم، فتحصل الفوضى، ويختل الأمن، ولهذا قال اللَّه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، وهذا يشمل

(١) يعني: إذا أمر بطاعة اللَّه.
(٢) «لباب الآداب» (ص٢٧).
(٣) «سراج الملوك» (ص٤٧).
(٤) «الذخيرة» (١٣/ ٢٣٤).

العلماء والأمراء، فإذا كان هؤلاء قد أمرنا بطاعتهم في غير معصية اللَّه فالواجب احترامهم واحترام أعراضهم، وإذا عَلِمنا عن أحد منهم خطأً أو زللًا فالواجب النصيحة له حتى يزول الإشكال.

المهم أنِّي أنصح الشباب من هذا التفرُّق، وأقول: إياكم والتعصُّب لأحد، بل تعصبوا للحق أينما كان، ولا تكرهوا هذا لأنه ليس على رأي هذا، بل الواجب محبة أهل الخير، وتجنُّب نشر المساوئ»[1].

وقال أيضًا: «فالواجب علينا: احترام ولاة أمورنا من العلماء، واحترام ولاة أمورنا من الأمراء، وأن نبذل لهم النصيحة، وبذل النصيحة ليس هو الفضيحة على رءوس المنابر وفي المجالس العامة، في تتبع مساوئهم فبعض الناس تجده يقول: قال العالم الفلاني: كذا وكذا وقد أخطأ؛ فهذا خطأ ويقول: فعلت الدولة كذا وكذا وقد أخطأت هذا ليس من النصيحة في شيء»[2].

وقال أيضًا -كما في «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٠٦)-: «كما أن ولاة الأمر من الأمراء والسلاطين يجب احترامهم وتوقيرهم وتعظيمهم وطاعتهم حسب ما جاءت به الشريعة؛ لأنهم إذا احتقروا أمام الناس وأذلوا وهون أمرهم ضاع الأمن وصارت البلاد فوضى ولم يكن للسلطان قوة ولا نفوذ فهذان الصنفان من الناس العلماء والأمراء إذا احتقروا أمام الناس فسدت الشريعة وفسد الأمن وضاعت الأمور وصار كل إنسان يرى أنه هو العالم وكل إنسان يرى أنه الأمير فضاعت الشريعة وضاعت البلاد ولهذا أمر اللَّه تعالى بطاعة ولاة الأمور من العلماء والأمراء فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ

(١) «لقاء الباب المفتوح» (١٧/ ١٦).
(٢) «اللقاء الشهري» (١/ ٣٤).

وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

وقد نقل ابن حزم الظاهري الاتفاق على وجوب توقير السلطان:

قال ابن حزم: «اتَّفَقُوا عَلَى إِيجَابِ تَوْقِيرِ أَهْلِ الْقُرْآنِ وَالْإِسْلَامِ وَالنَّبِيِّ ﷺ، وكَذَلِكَ الْخَلِيفَةُ وَالْفَاضِلُ وَالْعَالِمُ»[1].

* * *

(١) «مراتب الإجماع» (ص١٥٧)، وعنه ابن مفلح كما في «الآداب الشرعية» (٢/ ٤).

قبس من توقير أمراء العدل والتأدب معهم

*** إنَّ صور توقير السلف لأمراء العدل مشهورة وكثيرة:**

منها: ما روي عَنْ عَائِشَة رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا مَرِضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَتَاهُ بِلَالٌ يُوذِنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ**»، قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ**»، فَقُلْتُ مِثْلَهُ فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: «**إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ**[1] **مُرُوا أَبَا بَكْرٍ**»[2].

قال النووي: «وفي مراجعة عائشة رضي الله عنها جواز مراجعة ولي الأمر[3] على سبيل العرض والمشاورة والإشارة بما يظهر أنه مصلحة، وتكون تلك المراجعة بعبارة لطيفة»[4].

ومنها: ما رواه سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ

---

(١) قوله: «**إنكن صواحب يوسف**»؛ أي: مثل صواحبه في التظاهر على ما يردن من كثرة الإلحاح فيما يمكن إليه، وذلك لأن عائشة وحفصة بالغتا في المعاودة إليه في كونه أسيفًا لا يستطيع ذلك، والصواحب جمع صاحبة على خلاف القياس، وهو شاذ: وقيل: يراد بها امرأة العزيز وحدها، وإنما جمعها كما يقال: فلان يميل إلى النساء، وإن كان مال إلى واحدة، وعن هذا قيل: إن المراد بهذا الخطاب عائشة وحدها، كما أن المراد زليخا وحدها في قصة يوسف. انظر «عمدة القاري» (٨/ ٣٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٢)، ومسلم (٤١٨).

(٣) وهذا يبين أن الأدلة الواردة في شأن رسول اللَّه ﷺ كأمير من احترامه وتوقيره ينبغي أن تكون مع الأمراء من بعده مع معرفة الفوارق بين رسول اللَّه ﷺ وبين غيره من الناس.

(٤) «شرح مسلم» (٤/ ١٤٠).

إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ فَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، والنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ الْتَفَتَ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «**يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُكَ**»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمُ التَّصْفِيقَ مَنْ رَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ الْتُفِتَ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ**»(١).

فيستدل بعموم هذا الحديث على توقير أمراء العدل والتأدب معهم.

قال النووي: «وفيه أن التابع إذا أمره المتبوع بشيء وفهم منه إكرامه بذلك الشيء لا تحتم الفعل فله أن يتركه ولا يكون هذا مخالفة للأمر بل يكون أدبًا وتواضعًا وتحذقًا في فهم المقاصد وفيه ملازمة الأدب مع الكبار»(٢).

وعَنْ عِمْرَانَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا وَقْعَةً وَلَا وَقْعَةَ أَحْلَى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا فَمَا أَيْقَظَنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ يُسَمِّيهِمْ أَبُو رَجَاءٍ فَنَسِيَ عَوْفٌ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقَظْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ لِأَنَّا لَا نَدْرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).

(٢) «شرح مسلم» (٤/ ١٤٥).

النَّاسَ وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا[١] فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ بِصَوْتِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكَوْا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ قَالَ: «**لَا ضَيْرَ**» أَوْ «**لَا يَضِيرُ ارْتَحِلُوا**»، فَارْتَحَلَ فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِالْوَضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاس. . . .»[٢].

قال بدر الدين العيني: «فيه استحباب سلوك الأدب مع الأكابر كما في فعل عمر رضي الله عنه في إيقاظ النبي ﷺ»[٣].

*** حسن أدب عمار مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنهما:**

وعن عبد الرحمن بن أبزى: أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، فَقَالَ: لَا تُصَلِّ، فَقَالَ عَمَّارٌ: أَمَا تَذْكُرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ مَاءً فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ[٤] فِي التُّرَابِ وَصَلَّيْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ ثُمَّ تَنْفُخَ ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ**»، فَقَالَ عُمَرُ: اتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ، قَالَ: إِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ»[٥].

قال النووي: «معناه: قال عمر لعمار: اتق اللَّه تعالى فيما ترويه وتثبت فلعلك نسيت أو اشتبه عليك الأمر، وأما قول عمار: «إن شئت لم أحدث به»؛ فمعناه واللَّه أعلم: إن رأيت المصلحة في إمساكي عن التحديث به راجحة على مصلحة تحديثي به أمسكت، فإن طاعتك واجبة على في غير المعصية وأصل تبليغ هذه السنة وأداء العلم قد حصل، فإذا أمسك بعد هذا لا يكون داخلًا فيمن كتم العلم، ويحتمل أنه أراد إن شئت لم أحدث به تحديثًا

---

(١) رجلًا جليدًا: أي: قويًّا شديدًا.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤)، وهو عند مسلم.

(٣) «عمدة القاري» (٦/ ٩٥).

(٤) تحككت وتقلبت.

(٥) أخرجه مسلم (٣٦٨).

شائعًا بحيث يشتهر في الناس بل لا أحدث به إلا نادرًا والله أعلم»[١].

*** توقير أبي موسى الأشعري لعمر بن الخطاب ﷺ:**

عن أبي موسى ﷺ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهُوَ مُنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ[٢] فَقَالَ لِي: «**أَحَجَجْتَ؟**» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «**بِمَ أَهْلَلْتَ؟**»، قَالَ: قُلْتُ: لَبَّيْكَ بِإِهْلَالٍ كَإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**فَقَدْ أَحْسَنْتَ، طُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَحِلَّ**»، قَالَ: فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ فَفَلَتْ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ قَالَ: فَكُنْتُ أُفْتِي بِهِ النَّاسَ حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ رُوَيْدَكَ بَعْضَ فُتْيَاكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النُّسُكِ بَعْدَكَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ فُتْيَا فَلْيَتَّئِدْ فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ فَبِهِ فَأْتَمُّوا، قَالَ: فَقَدِمَ عُمَرُ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالتَّمَامِ، وَإِنْ نَأْخُذْ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ»[٣].

*** توقير الصحابة ﷺ، والتابعين لأبي بكر ﷺ خليفة رسول الله ﷺ:**

عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ جَيْشًا إِلَى الشَّامِ فَخَرَجَ يُشَيِّعُهُمْ عَلَى رِجْلَيْهِ فَقَالُوا: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ رَكِبَتْ، قَالَ: إِنِي أَحْتَسِبُ خُطَايَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»[٤].

---

(١) «شرح مسلم» (٤/ ٦٢-٦٣).

(٢) أي: نازل بها وذلك في ابتداء قدومه.

(٣) أخرجه مسلم (١٢٢١)، واللفظ له، وهو عند البخاري (١٧٢٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٣٤٤) بإسناد صحيح، ورواية قيس بن أبي حازم عن أبي بكر ﷺ على شرط البخاري.

قولهم لأبي بكر ﷺ: «**لو ركبت**» من أحسن آداب خطاب الكبار، فهذا أجمل من قولهم له: افعل كذا، بصيغة الأمر، وسيأتي أن النووي استنبط هذا الاستنباط من حديث أبي هريرة أنَّ النَّاس قالوا: يا رسول اللَّه «لَوْ أَذِنْتَ لَنَا فَنَحَرْنَا نَوَاضِحَنَا فَأَكَلْنَا وَادَّهَنَّا»[1].

*** توقير أسامة بن زيد ﷺ لعثمان بن عفان ﷺ:**

ففي «الصحيحين» عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قِيلَ لِأُسَامَةَ: لَوْ أَتَيْتَ فُلَانًا -يعني: عثمان- فَكَلَّمْتَهُ، قَالَ: إِنَّكُمْ لَتُرَوْنَ أَنِّي لَا أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ! إِنِّي أُكَلِّمُهُ فِي السِّرِّ دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ، وَلَا أَقُولُ لِرَجُلٍ أَنْ كَانَ عَلَيَّ أَمِيرًا إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: وَمَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُهُ فِي النَّارِ فَيَدُورُ كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِرَحَاهُ[2] فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ: أَيْ فُلَانُ مَا شَأْنُكَ؟ أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنْ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: كُنْتُ آمُرُكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ**»[3].

قال ابن حجر: «وفي الحديث: تعظيم الأمراء والأدب معهم وتبليغهم ما يقول الناس فيهم؛ ليكفوا ويأخذوا حذرهم بلطف وحسن تأدية بحيث يبلغ المقصود من غير أذية»[3].

*** أدب المسور بن مخرمة مع أميره معاوية بن أبي سفيان ﷺ في مجلسه وغيابه:**

وعَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، أَنَّهُ وَفَدَ

---

(١) «شرح مسلم» (١/ ٢٥)، وحديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم.

(٢) أي: يدور ويتردد في أقتابه؛ يعني: يدور حول أقتابه ويضربها برجله، ويمكن أن يكون المعنى: فيدور في النار وما حولها كما يدور الحمار برحاه.

(٣) «فتح الباري» (١٣/ ٥٣).

عَلَى مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهِ -حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: سَلَّمْتُ عَلَيْهِ- ثُمَّ قَالَ: «مَا فَعَلَ طَعْنُكَ عَلَى الْأَئِمَّةِ يَا مِسْوَرُ؟» قَالَ: قُلْتُ: ارْفُضْنَا مِنْ هَذَا، أَوْ أَحْسِنْ فِيمَا قَدِمْنَا لَهُ، قَالَ: «لَتُكَلِّمَنَّ بِذَاتِ نَفْسِكَ»، قَالَ: فَلَمْ أَدَعْ شَيْئًا أَعِيبُهُ بِهِ إِلَّا أَخْبَرْتُهُ بِهِ، قَالَ: «لَا أَبْرَأُ مِنَ الذُّنُوبِ، فَهَلْ لَكَ ذُنُوبٌ تَخَافُ أَنْ تَهْلَكَ إِنْ لَمْ يَغْفِرْهَا اللَّهُ لَكَ؟»، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا يَجْعَلُكَ أَحَقَّ بِأَنْ تَرْجُوَ الْمَغْفِرَةَ مِنِّي، فَوَاللَّهِ لَمَا أَلِي مِنَ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْأُمُورِ الْعِظَامِ الَّتِي تُحْصِيهَا أَكْثَرُ مِمَّا تَلِي، وَإِنِّي لَعَلَى دِينٍ يَقْبَلُ اللَّهُ فِيهِ الْحَسَنَاتِ، وَيَعْفُو فِيهِ عَنِ السَّيِّئَاتِ، وَاللَّهِ مَعَ ذَلِكَ مَا كُنْتُ لِأُخَيَّرَ بَيْنَ اللَّهِ وَغَيْرِهِ، إِلَّا اخْتَرْتُ اللَّهَ عَلَى مَا سِوَاهُ» قَالَ: فَفَكَّرْتُ حِينَ قَالَ لِي مَا قَالَ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ خَصَمَنِي، فَكَانَ إِذَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ دَعَا لَهُ بِخَيْرٍ»[1].

*** توقير إسحاق بن إبراهيم الحنظلي[2] لأميره عبد اللَّه بن طاهر:**

وأخرج الخطابي في «الغنية عن الكلام وأهله» (ص٧١) بإسناد صحيح عن إسحاق بن إبراهيم، قال: قال لي الأمير، عبد اللَّه بن طاهر[3]: يا أبا يعقوب، هذا الحديث الذي ترويه عن رسول اللَّه ﷺ: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا**» كيف ينزل؟ قال: قلت: أعزَّ اللَّه الأمير، لا يقال لأمر الرب: كيف، إنما ينزل بلا كيف».

* * *

(١) أخرجه معمر بن راشد في «جامعه» (٤/ ٦٢)، ومن طريقه عبد الرزاق (١١/ ٣٤٤)، وغيرهما بإسناد صحيح، وقد صححه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٤٤٦) فقال: «وهذا الخبر من أصح ما يروى من حديث ابن شهاب».

(٢) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحافظ أبو يعقوب الحنظلي ابن راهويه أحد الأعلام.

(٣) قال الذهبي: «عبد اللَّه بن طاهر بن الحسين بن مصعب، الأمير العادل، أبو العباس، حاكم خراسان وما وراء النهر» «السير» (١٠/ ٦٨٤).

توقيرأمراء الجور والتأدب معهم

تمهيد:

أعلم أخي -هداني اللَّه وإيَّاك إلى الصراط المستقيم- أنَّ توقير السلطان واحترامه والتأدب معه في النصح والتعامل يشمل الحاكم الطائع والعاصى العدل والفاجر.

فثمَّ فرق بين الأمير العادل والأمير الظالم، ولكن هذا لا يمنع استخدام الأدب معه واحترامه لاسيما وقد وردت آثار عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من سلف هذه الأمة فيها أنَّهم كانوا يتعاملون مع أمراء الجور بالرفق والأدب، وهذا يدل على أنَّ السلف كانوا لا يفرقون بين الحاكم العادل والجائر في التلطف والتأدب معهم في النصح والمعاملة، ولعله يقال: إنَّ الحاكم الجائر أولى أن يتأدب معه لأمن شره، بخلاف الطائع الآمر بالقسط فإنه يراعي أن يظلم لو أساء بعض الرعية الأدب معه.

وهذا الاحترام والتوقير ليس تعظيمًا لذاتهم وإنَّما لعظم المسئولية التي وكلت إليهم في الشرع والتي لا يقام بها على الوجه المطلوب إلا مع احترامهم والتأدب معهم وعدم انتقاصهم والسمع والطاعة لهم في المعروف، وغير ذلك من الحقوق التي له على الرعية، أمَّا إذا وقعت الرعية في سبِّهم واحتقارهم والوقيعة فيهم أدى ذلك إلى عدم طاعتهم في المعروف وإلى إيغار صدور العامة عليهم مما يفتح مجالًا للفوضى التي لا تعود على الناس إلا بالشر المستطير كما أنَّ مطاف سبهم ينتهى بالخروج عليهم وقتالهم وتلك الطامَّة الكبرى والمصيبة العظمى، وهذا يبين أنَّ ما يفعله أصحاب الأهواء، ومن صار على دربهم من أصحاب العواطف والانفعالات التي هي في حقيقة الأمر

إيحاءات شيطانية ونفثات بدعية ليس لهم فيها سلف إلا الخوارج والروافض وعلى رأسهم جميعًا عبد اللَّه بن سبأ الذي ألب الناس على أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ.

فدع عنك كلام من تلبسوا بفهم الخوارج من المنازعات والتأليب على الحكام حينما يريدون التفرقة التي لا دليل عليها، وإنَّما أرادوا أن يمشوا آراء من تعصبوا لهم ليكون لهم عذر في منازعتهم لأمرائهم.

*** يستدل للتأدب مع السلطان الجائر والرفق به والتلطف عند نصحه بأدلة عامة:**

منها: ما رواه تميم الداري ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «**للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»(١).

قال النووي: «وأما النصيحة لأئمة المسلمين؛ فمعاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتنبيهم وتذكيرهم برفق ولطف وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين وترك الخروج عليهم وتألف قلوب الناس لطاعتهم»(٢).

ومنها: عموم قوله ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ**»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٥٥)، وهو عند البخاري معلقًا.

(٢) «شرح مسلم» (٢/ ٣٩)، ولفظ الحديث عام يشمل ولاة الأمور جميعًا، العادل منهم والجائر، فليتنبه.

(٣) أخرجه مالك (ص٩٩٠)، وغيره بإسناد صحيح على شرط مسلم، وأصله عند مسلم (١٧١٥)، وليس فيه موطن الشاهد.

قال المناوي: «(**وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ**)؛ أي: من جعله والي أمركم وهم الإمام ونوابه، والمراد بمناصحتهم: ترك مخالفتهم والدعاء عليهم والدعاء لهم ومعاونتهم على الحق والتلطف في إعلامهم بما غفلوا عنه من الحق والخلق»[(١)].

ولعله يستدل بقوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٣-٤٤] **على التأدب وليونة القول مع حكام الجور لا تخشين العبارة معهم**.

قال القرطبي: «الْقَوْلُ اللَّيِّنُ هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَا خُشُونَةَ فِيهِ، يُقَالُ: لَانَ الشَّيْءُ يَلِينُ لِينًا، وَشَيْءٌ لَيِّنٌ وَلَيِّنٌ مُخَفَّفٌ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ أَلْيِنَاءُ. فَإِذَا كَانَ مُوسَى أُمِرَ بِأَنْ يَقُولَ لِفِرْعَوْنَ قَوْلًا لَيِّنًا، فَمَنْ دُونَهُ أَحْرَى بِأَنْ يَقْتَدِيَ بِذَلِكَ فِي خِطَابِهِ، وَأَمْرِهِ بِالْمَعْرُوفِ فِي كَلَامِهِ. وَقَدْ قَالَ اللَّه تعالى: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]»[(٢)].

قال ابن العربي المالكي: «قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ دليل على جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن ذلك يكون باللين من القول لمن معه القوة، وضمنت له العصمة، ألا تراه قال: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾، وقال: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]»[(٣)].

قال القرطبي مؤيدًا لكلام ابن العربي: «فَكَيْفَ بِنَا فَنَحْنُ أَوْلَى بِذَلِكَ. وَحِينَئِذٍ يَحْصُلُ الآمر أو الناهي على مرغوبه، ويظفر بمطلوبه، وهذا واضح»[(٤)].

---

(١) «فيض القدير» (٢/ ٣٨٣).

(٢) «تفسير القرطبي» (١١/ ٢٠٠).

(٣) «الأحكام» (٣/ ٢٥٩).

(٤) «تفسير القرطبي» (١١/ ٢٠٠).

قال السعدي: «﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ أي: سهلًا لطيفًا، برفق ولين وأدب في اللفظ من دون فحش ولا صلف، ولا غلظة في المقال، أو فظاظة في الأفعال، ﴿لَعَلَّهُۥ﴾ بسبب القول اللين ﴿يَتَذَكَّرُ﴾ ما ينفعه فيأتيه، ﴿أَوْ يَخْشَىٰ﴾ ما يضره فيتركه، فإن القول اللين داع لذلك، والقول الغليظ منفر عن صاحبه»(١).

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَانَا كُبَرَاؤُنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَسُبُّوا أُمَرَاءَكُمْ، وَلَا تَغِشُّوهُمْ، وَلَا تَبْغَضُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاصْبِرُوا؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ قَرِيبٌ**»(٢).

وضع البيهقي هذا الأثر وغيره في «فصل في فضل الجماعة والألفة وكراهية الاختلاف والفرقة وما جاء في إكرام السلطان وتوقيره»(٣).

قال أنس بن مالك هذا الأثر أيام الحجاج بن يوسف وغيره من أمراء الجور الذين عاصرهم زمن بنى أمية، والمعنى: أنه ينهى عن سب الأمراء وانتقاصهم وعصيانهم إذا أمروا بالمعروف ويفهم منه التأدب معهم وملاطفتهم وطاعتهم في المعروف.

وعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: آمُرُ إِمَامِي بِالْمَعْرُوفِ؟ قَالَ:

---

(١) «تفسير السعدي» (ص٥٠٦).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣/ ٣٤)، وغيره بإسناد قوي لحال الحسين بن واقد المروزي، وقد بوب له أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢٧٢): «فصل في النهى عن سب الأمراء والولاة وعصيانهم»، وقد توبع الحسين بن واقد من محمد بن ميمون المروزي أبي حمزة السكري كما عند البيهقي في «الشعب» (٦/ ٦٩) بإسناد صحيح، وغيلان بن جامع كما عند البيهقي في «الشعب» -أيضًا- (٦/ ٦٤) بإسناد صحيح رجاله ثقات، عدا شيخ البيهقي أبا نصر بن قتادة لم أعرفه، وقد أكثر البيهقي في الرواية عنه، وعليه فالأثر صحيح.

(٣) «شعب الإيمان» (٦/ ٦٥).

إِنْ خَشِيتَ أَنْ يَقْتُلَكَ فَلَا، فَإِنْ كُنْتَ وَلَا بُدَّ فَاعِلًا، فَفِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ»[١]، وزَادَ أَبُو عَوَانَةَ: «وَلَا تَغْتَبْ إِمَامَك»[٢].

وعند البيهقي في «الشعب»: «**ولا تعب إمامك**»[٣]، وفي لفظ: «**فَلَا تُؤَنِّبَ الإِمَامَ**»[٤]، وفي لفظ: «**فلا تعنف السلطان**»[٥]!!!!

تأمل أخي في قول ابن عباس: «ولا تغتب إمامك»، وقوله: «ولا تعب إمامك»، وقوله: «فَلَا تُؤَنِّبَ الإِمَامَ»، وقوله: «فلا تعنف السلطان» تجد أنه يفهم من توجيه ابن عباس للسائل مراعاة الأدب واللطف في النصح لأمراء الجور في زمانه كالحجاج وعمرو بن سعيد وغيرهما ممن عاصرهم من أمراء بني أمية وترك الاستطالة عليهم حتى لا يفضي إلى المعاندة والتمادي في الباطل من الأمراء.

*** توقير أبي شريح العدوي ﷺ لعمرو بن سعيد وكان من أمراء الجور:**

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ[٦]، وهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثْكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْغَدِ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ

---

(١) **إسناده حسن**: أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٣/ ١٨)، وابن أبي شيبة (١٥/ ٧٤)، وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٨٠) بإسناد حسن لحال معاوية بن إسحاق، وعند ابن أبي شيبة: مغيرة بن إسحاق، وهو تصحيف.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٣/ ١٨)، وإسناده حسن.

(٣) (٦/ ٩٦) بإسناد رجاله ثقات سوى شيخ البيهقي أبي نصر بن قتادة لم أجد أحدًا عدله، وقد أكثر البيهقي في الرواية عنه.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ٧٤) بإسناد ثابت.

(٥) أخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (٣/ ٣٠٦).

(٦) قال الحافظ ابن حجر: في «تقريب التهذيب»: «وهم من زعم أن له صحبة وإنما لأبيه رؤية، وكان عمرو مسرفًا على نفسه» اهـ.

فَسَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، إِنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ فَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْضُدَ بِهَا شَجَرَةً فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ وَلْيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**» فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرٌو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيذُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ(١)، وَلَا فَارًّا بِخُرْبَةٍ(٢). خُرْبَةٌ: بَلِيَّةٌ»(٣).

قال ابن دقيق العيد: «قوله: «**ائذن لي أيُّها الأمير في أن أحدثك**» فيه حسن الأدب في المخاطبة للأكابر -لاسيما الملوك- لاسيما فيما يخالف مقصودهم؛ لأن ذلك يكون أدعى للقبول لاسيما في حق من يعرف منه ارتكاب غرضه فإنَّ الغلطة عليه قد تكون سببًا لإثارة نفسه ومعاندة من يخاطبه»(٤).

قال ابن حجر: «قوله: «**ائذن لي**» فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء الجور ليكون أدعى لقبولهم»(٥).

قال الطرطوشي: «طاعة الأئمة فرض على الرعية طاعة السلطان مقرونة بطاعة اللَّه. اتقوا اللَّه بحقه والسلطان بطاعته من إجلال اللَّه إجلال السلطان عادلًا كان أوجائرًا»(٦).

---

(١) أي: هاربًا عليه دم يعتصم بمكة كيلا يقتص منه.
(٢) فُسِّرت بالسرقة، وبالفساد في الأرض.
(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٢)، ومسلم (١٣٥٤).
(٤) «إحكام الأحكام» (١/ ٣٠٧).
(٥) «فتح الباري» (٤/ ٤٣).
(٦) «سراج الملوك» (ص٤٧).

*** تأدب الحسن البصري التابعي الثقة وملاطفته في كلامه مع أميره الحجاج ابن يوسف الثقفي ودعائه له بالصلاح رغم ظلم الحجاج وفسقه وجوره:**

عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ؛ قَالَ: رُبَّمَا دَخَلَ الْحَجَّاجُ عَلَى دَابَّتِهِ حَتَّى يَقِفَ عَلَى حَلَقَةِ الْحَسَنِ؛ فَيَسْتَمِعَ إِلَى كَلامِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ؛ يَقُولُ: يَا حَسَنُ! لا تَمَلَّ النَّاسَ. قَالَ: فَيَقُولُ الْحَسَنُ: أَصْلَحَ اللَّهُ الأَمِيرَ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلا مَنْ لا حَاجَةَ لَهُ»[1].

*** هيبة أبي وائل شقيق بن سلمة التابعي الجليل وحسن تأدبه في الخطاب مع الحجاج بن يوسف الفاسق[2]:**

عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ الْحَجَّاجُ فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: مَا أَرْسَلَ إِلَيَّ الأَمِيرُ إِلا وَقَدْ عَرَفَ اسْمِي. قَالَ: مَتَى هَبَطْتَ هَذَا الْبَلَدَ؟ قُلْتُ: لَيَالِي هَبَطَهُ أَهْلُهُ. قَالَ: كم تَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ قُلْتُ: أَقْرَأُ مِنْهُ مَا إِنِ اتَّبَعْتُهُ

---

(١) أخرجه أبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١/ ٦٥٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٢/ ١٦٤)، وابن العديم في «بغية الطلب في تاريخ حلب» (٢/ ٢٩٠) عن جعفر بن محمد، نا هارون بن معروف، نا ضمرة، عن ابن شوذب به، وهذا الإسناد حسن لحال ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، فهو حسن الحديث، وبقية رجال الإسناد ثقات على الراجح في بعضهم.

والحجاج كان أميرًا ظالمًا جائرًا فاسقًا وقد نعتته أسماء بنت أبي بكر بالمبير -أي: المفتري- كما في «صحيح مسلم» (٢٥٤٥)، وقد أساء معها الأدب، وقتل ابنها الصوام القوام الوصول للرحم عبد اللَّه بن الزبير، وحرق الكعبة، وهدم منها جزءًا، وهدم ما بناه ابن الزبير قبل موته على ما كان رسول اللَّه ﷺ يريد بناءها كما في «صحيح مسلم» (١٣٣٣)، وكان يسيئ الأدب مع الصحابة كابن عمر وسلمة بن الأكوع وأنس بن مالك ﷺ، والأسانيد إليهم بذلك ثابتة.

(٢) كما نعته خالد بن سمير كما عند ابن سعد في «طبقاته» (٤/ ١٣٩) بسند حسن.

كَفَانِي. قَالَ: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَسْتَعْمِلَكَ عَلَى بَعْضِ عَمَلِنَا. قَالَ قُلْتُ: عَلَى أَيِّ عَمَلِ الأَمِيرِ؟ قَالَ: السِّلْسِلَةُ. قَالَ قُلْتُ: إِنَّ السِّلْسِلَةَ لا يُصْلِحُهَا إِلا رِجَالٌ يَقُومُونَ عَلَيْهَا وَيَعْمَلُونَ عَلَيْهَا فَإِنْ تَسْتَعِنْ بِي تَسْتَعِنْ بِشَيْخٍ أَخْرَقَ ضَعِيفٍ يَخَافُ أَعْوَانَ السُّوءِ وَإِنْ يُعْفِنِي الأَمِيرُ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ. وَإِنْ يُقْحِمْنِي الأَمِيرُ أَقْتَحِمْ. وَايْمُ اللَّهِ إِنِّي لأَتَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَأَذْكُرُ الأَمِيرَ فَمَا يَأْتِينِي النَّوْمُ حَتَّى أُصْبِحَ وَلَسْتُ لِلأَمِيرِ عَلَى عَمَلٍ. فَكَيْفَ إِذَا كُنْتُ لِلأَمِيرِ عَلَى عَمَلٍ؟ وَايْمُ اللَّهِ مَا أَعْلَمُ النَّاسَ هَابُوا أَمِيرًا قَطُّ هَيْبَتَهُمْ إِيَّاكَ أَيُّهَا الأَمِيرُ. قَالَ: فَأَعْجَبَهُ مَا قُلْتُ. قَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ. فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: أَمَّا قَوْلُكَ: إِنْ يُعْفِنِي الأَمِيرُ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ وَإِنْ يُقْحِمْنِي أَقْتَحِمْ. فَإِنَّا إِنْ لا نَجِدْ غَيْرَكَ نُقْحِمْكَ وَإِنْ نَجِدْ غَيْرَكَ لا نُقْحِمْكَ. وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَهَابُوا أَمِيرًا قَطُّ هَيْبَتَهُمْ إِيَّايَ. فإني واللَّه ما أَعْلَمُ الْيَوْمَ رَجُلًا عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ هُوَ أَجْرَى عَلَى دَمٍ مِنِّي. وَلَقَدْ رَكِبْتُ أُمُورًا كَانَ هَابَهَا النَّاسُ فَأُفْرِجَ لِي بِهَا. انْطَلِقْ يَرْحَمْكَ اللَّهُ. قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ وَعَدَلْتُ مِنَ الطَّرِيقِ عَمْدًا كَأَنِّي لا أَنْظُرُ. قَالَ: أَرْشِدُوا الشَّيْخَ أَرْشِدُوا الشَّيْخَ. حَتَّى جَاءَ إِنْسَانٌ فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَخْرَجَنِي فَلَمْ أَعُدْ إِلَيْهِ بَعْدُ»[1].

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٩٨) عن سعيد بن منصور، وأبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١/ ٥٨٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٣/ ١٨١) من طريق سهل بن بكار، كلاهما: سعيد بن منصور وسهل بن بكار، عن أبي عوانة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل به - وفي الطريق إلى سهل بن بكار ضعف ولكن توبع من سعيد بن منصور كما تقدم-، وقد توبع أبو عوانة من روح بن القاسم كما عند ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٩٩)، وهذا إسناد حسن من أجل عاصم ابن بهدلة فهو حسن الحديث، وله طريق آخر أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ١١٥) قال: ثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا العوام بن حوشب، عن إبراهيم مولى صخير، عن أبي وائل به مختصرًا، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وإبراهيم مولى صخير وثقه ابن معين كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات».

*** توقير محمد بن مسلم بن شهاب الزهري لأمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك المنعوت بالظلم والتجبر.**

عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ[1] فَقَالَ: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾ [النور: ١١] عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقُلْتُ: كَلَّا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، وَعَلْقَمَةُ ابْنُ وَقَّاصٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ.....»[2].

---

(١) قال الذهبي: «وكان مترفًا، دميمًا، سائل الأنف، طويلًا أسمر، بوجهه أثر جدري، في عنفقته شيب، يتبختر في مشيه، وكان قليل العلم، نهمته في البناء».
وقال أيضًا: «وكان فيه عسف وجبروت، وقيام بأمر الخلافة.» «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٤٨).
قال ابن كثير: «وكان جبارًا عنيدًا» «البداية والنهاية» (٩/ ٨٥).

(٢) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (١/ ١٩٨) قال: حدثنا هارون بن عبد اللَّه، قال: حدثنا عبد الرزاق بن همام، عن معمر، عن الزهري به، وهذا الإسناد صحيح، رجاله ثقات سوى هارون بن عبد اللَّه أبي يحيى المدني قاضي مصر، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال أبو إسحاق الشيرازي: هو أعلم من صنف الكتب في مختلف قول مالك، قال الخطيب: وكان متأدبًا شاعرًا «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٣)، ونقل القاضي في «ترتيب المدارك» (١/ ١٨٩) عن مطرف بن قيس قال: وكان عظيم القدر، وله رواية عن مالك. وقال لي محمد بن عبد الحكم: إن لقيته فاحمل عنه. وقال القاضي وكيع: كان هارون الزهري من الفقهاء لمذهب أهل المدينة من أصحاب مالك، ومن أهل الأدب الواسع، قال هو والجيزي: كان في قضائه محمودًا عفيفًا عدلًا ذا قدر.
قلت: وهو عندي حسن الحديث، وقد أخرج البخاري (٤١٤٢) أصل القصة من نفس الطريق وليس فيها موطن الشاهد.

وفي رواية: قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]، قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِيرَ، لَيْسَ كَذَا أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَ: وَكَيْفَ أَخْبَرَكَ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ ابْنِ سَلُولَ الْمُنَافِقِ»[1].

وعند أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٨٧٠)، وغيره بإسناد صحيح عن الزهري قال: كنت عند الوليد بن عبد الملك فَكَأَنَّهُ تَنَاوَلَ عَائِشَة رضي الله عنها فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا أُحَدِّثُكَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ كَانَ قَدْ أُوتِيَ حِكْمَةً؟ قَالَ: مَنْ هُوَ؟ قُلْتُ: هُوَ أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ، وَسَمِعَ أَهْلَ الشَّامِ كَأَنَّهُمْ يَتَنَاوَلُونَ مِنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقَالَ: «أُخْبِرُكُمْ بِمَثَلِكُمْ وَمَثَلِ أُمِّكُمْ هَذِهِ، كَمَثَلِ عَيْنَيْنِ فِي رَأْسٍ تُؤْذِيَانِ صَاحِبَهُمَا، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَاقِبَهُمَا إِلَّا بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ لَهُمَا»، قَالَ: فَسَكَتَ».

*** حسن أدب عبد الرحمن بن أبي ليلى في خطابه مع الحجاج بن يوسف:**

عن مجمع قال: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَلَى الْحَجَّاجِ، فَقَالَ لِجُلَسَائِهِ: إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْظُرُوا إِلَى رَجُلٍ يَسُبُّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ فَهَذَا عِنْدَكُمْ، -يَعْنِي: عَبْدَ الرَّحْمَنِ-، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَعَاذَ اللَّهِ أَيُّهَا الأَمِيرُ أَنْ

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٩) قال: ثنا أحمد بن محمد، ثنا محمد بن إسحاق الثقفي، ثنا إسماعيل بن موسى السعدي ثنا ابن عيينة عن الزهري به، وهذا إسناد حسن لحال إسماعيل بن موسى الفزاري، وقوله: «السعدي» تصحيف، وشيخ أبي نعيم أحمد ابن محمد أبو حامد الصائغ قال الذهبي عنه: «سمع السراج وابن خزيمة والبغوي وطبقتهم وحدث ببخارى ومات بها روى عنه الحاكم وغيره» «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٥٥٢)، وأبو حامد الصائغ روى عنه جمع ولم يأت بما يستنكر والظن به حسن، والأثر عندي صحيح لغيره.

أَكُونَ أَسُبُّ عُثْمَانَ، أَنَّهُ لَيَحْجُزنِي عَنْ ذَلِكَ ثَلاثُ آيَاتٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] قَالَ: فَكَانَ عُثْمَان مِنْهُمْ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩]، فَكَانَ أَبِي مِنْهُمْ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠] فَكُنْت مِنْهُمْ، قَالَ: صَدَقْت»(١).

*** توقير زيد بن عقبة الفزاري(٢) للحجاج بن يوسف الثقفي ودعائه للحجاج بالصلاح:**

عَنْ زَيْدِ بْنِ عُقْبَةَ الْفَزَارِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ، فَقُلْتُ: أَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِيرَ، أَلَا أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: بَلَى، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَسَائِلُ كَدٌّ يَكُدُّ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، فَمَنْ شَاءَ أَبْقَى عَلَى وَجْهِهِ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ رَجُلٌ ذَا سُلْطَانٍ، أَوْ يَسْأَلَ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ»(٣).

*** ملاطفة عامر الشعبي(٤)، وحسن أدبه مع عبد الملك بن مروان أمير المؤمنين الذي قتل ابن الزبير على أيدي جنده وأمرائه وانتهكت حرمة البيت في زمانه وكان الحجاج بن يوسف و عمرو بن سعيد بن العاص من أمرائه:**

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ٨٨) بإسناد قوي من أجل مجمع بن يحيى الأنصاري.

(٢) زيد بن عقبة الفزاري الكوفي، وثقه النسائي وغيره وهو من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين «تهذيب الكمال» (١٠/ ٩٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٢٤).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ١٠)، وغيره بإسناد صحيح.

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي ثقة مشهور فقيه فاضل الإمام العلم «لسان الميزان» (٧/ ٥٠٩).

قال الأصمعي: وجه عبد الملك بن مروان عامرًا الشعبي إلى ملك الروم في بعض الأمر فاستكثر الشعبي فقال له: من أهل بيت الملك أنت؟ قال: لا، قال: فلما أراد الرجوع إلى عبد الملك حمله رقعة لطيفة، وقال: إذا رجعت إلى صاحبك فأبلغته جميع ما يحتاج إلى معرفته من ناحيتنا فادفع إليه هذه الرقعة، فلما صار الشعبي إلى عبد الملك ذكر له ما احتاج إلى ذكره ونهض من عنده فلما خرج ذكر الرقعة، فرجع فقال: يا أمير المؤمنين إنه حملني إليك رقعة أنسيتها حتى خرجت وكانت في آخر ما حملني فدفعها إليه ونهض فقرأها عبد الملك فأمر برده، فقال: أعلمت ما في هذه الرقعة؟ قال: لا، قال: فيها: عجبت من العرب كيف ملكت غير هذا؟! أفتدري لم كتب إلي بهذا؟ فقال: لا، فقال: حسدني بك فأراد أن يغريني بقتلك، فقال الشعبي: لو كان رآك يا أمير المؤمنين ما استكثرني، فبلغ ذلك ملك الروم فذكر عبد الملك فقال: للَّه أبوه واللَّه ما أردت إلا ذاك»[(١)].

قال ابن القيِّم: «من دقيق الفطنة: أنَّك لا تردُّ على المطاع خطأه بين الملأ فتحمله رتبته على نصرة الخطأ، وذلك خطأ ثان، ولكن تلطَّف في إعلامه به حيث لا يشعر به غيره»[(٢)].

*** ومن بدائع توقير السلف لأمرائهم: توقير صالح بن علي بن يعقوب بن المنصور الهاشمي مع المهتدي باللَّه[(٣)] أمير المؤمنين:**

قال صالح بن علي بن يعقوب بن المنصور الهاشمي -وكان من وجوه بني

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٢٣١)، وغيره بإسناد فيه مقال، وقد خرجته في كتابي «الفراسة في ضوء الشريعة الإسلامية».

(٢) «الطرق الحكمية» (ص٥٨).

(٣) والمهتدي باللَّه لم يكن من أئمة الجور؛ بل كان صوامًا، وكانت خلافة المهتدي صالحة، كما قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٣).

هاشم، وأهل الجلالة، والسبق منهم- : حضرت المهتدي باللَّه أمير المؤمنين - رحمة اللَّه عليه- وقد جلس للنظر في أمور المتظلمين في دار العامة، فنظرت إلى قصص الناس تقرأ عليه من أولها إلى آخرها، فيأمر بالتوقيع فيها وينشأ الكتاب عليها، ويحرر ويختم، ويدفع إلى صاحبه بين يديه، فسرني ذلك واستحسنت ما رأيت منه، فجعلت أنظر إليه، ففطن ونظر إلي، فغضضت عنه، حتى كان ذلك مني ومنه مرارًا ثلاثة، إذا نظر غضضت، وإذا شغل نظرت، فقَالَ لي: يا صالح، قلت: لبيك يا أمير المؤمنين، وقمت قائمًا، فقَالَ: في نفسك منا شيء تريد، أو قَال: تحب، أن تقوله؟ قلت: نعم يا سيدي، فقَالَ لي: عد إلى موضعك، فعدت وعاد إلى النظر حتى إذا قام قَالَ للحاجب: لا يبرح صالح، وانصرف الناس ثم أذن لي، وهمتني نفسي، فدخلت فدعوت له، فقَالَ لي: اجلس، فجلست، فَقَال: يا صالح تقول لي ما دار في نفسك، أو أقول أنا ما دار في نفسي أَنَّهُ دار في نفسك؟ قلت: يا أمير المؤمنين ما تعزم عليه وتأمر به، فَقَالَ: أقول أنا إنه دار في نفسي أنك استحسنت ما رأيت منا فقلت: أي خليفة خليفتنا إن لم يكن يَقُول: إن القرآن مخلوق، فورد على قلبي أمر عظيم، ثم قلت: يا نفس هل تموتين قبل أجلك، وهل تموتين إلا مرة، وهل يجوز الكذب في جد أو هزل؟ فقلت: يا أمير المؤمنين ما دار في نفسي إلا ما قلت فأطرق مليًّا ثم قَالَ: ويحك اسمع مني ما أقول، فواللَّه لتسمعن الحق، فسري عني، وقلت: يا سيدي ومن أولى بقول الحق منك وأنت خليفة رب العالمين، وابن عم سيد المرسلين من الأولين والآخرين فَقَال: ما زلت أقول: إن القرآن مخلوق صدرًا من أيام الواثق، حتى أقدم أَحْمَد بن أبي دؤاد علينا شيخًا من أهل الشام من أهل أذنة، فأدخل الشيخ على الواثق مقيدًا وهو جميل الوجه، تام القامة، حسن الشيبة، فرأيت الواثق قد استحيى منه ورق له، فما زال يدنيه ويقربه حتى قرب منه، فسلم الشيخ

فأحسن، ودعا فبلغ وأوجز. فقَالَ له الواثق: اجلس، فجلس، وقَالَ له: يا شيخ ناظر ابن أَبِي دؤاد على ما يناظرك عليه. . .» إسناده لا بأس به، وسيأتي تخريجه في الأثر الذي يليه.

وجه الدلالة: أن صالح كان يظن أن المهتدي باللَّه يقول بخلق القرآن كالواثق، ومع ذلك خاطبه بأدب وتوقير مع أن المستقر عنده أنه كان يقول بقول أهل البدع حتى بين له المهتدي رجوعه عن هذا المعتقد، وليس فيه أنه لم يوقره عندما كان يظن أنه يقول بقول أهل البدع ولما علم برجوعه وقره، وإنما وقره في كلتا الحالتين، وهذا يؤكد أن السلف كان مستقرًّا عندهم توقير الإمام الجائر لا كما يدعيه بعض الجهال من أنه ليس من الشرع توقير الحاكم الجائر.

*** ومن محاسن توقير السلف لأمرائهم: توقير أبي عبد الرحمن الأذرمي الموصلي[1] للخليفة الواثق باللَّه مع أن الواثق استولى أحمد بن أبي دواد عليه، وحمله على التشدد في المحنة، والدعاء إلى خلق القرآن كما قال الخطيب البغدادي[2]، وقد قتل الواثق بعض علماء أهل السنة في المحنة بيده مثل أحمد بن نصر الخزاعي وعذب من أظهر الحق من أهل السنة في زمانه وسجن بعضهم:**

قال المهتدي باللَّه: ما زلت أقول: إن القرآن مخلوق صدرًا من أيام

---

(١) والأذرمي هو عبد اللَّه بن محمد بن إسحاق الجزري من شيوخ النسائي وأبي داود وثقه أبو حاتم والنسائي، وقال مسلمة في كتاب «الصلة»: لا بأس به، وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: كان الواثق باللَّه أشخص شيخًا من أهل أذنة للمحنة، وناظر ابن أبي دؤاد بحضرته، واستعلى عليه الشيخ بحجته، فأطلقه الواثق ورده إلى وطنه، ويقال: إنه كان أبا عبد الرحمن الأذرمي. انظر «تهذيب الكمال».

(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٩).

الواثق، حتى أقدم أَحْمَد بن أبي دؤاد علينا شيخًا من أهل الشام من أهل أذنة، فأدخل الشيخ على الواثق مقيدًا وهو جميل الوجه، تام القامة، حسن الشيبة، فرأيت الواثق قد استحيى منه ورق له، فما زال يدنيه ويقربه حتى قرب منه، فسلم الشيخ فأحسن، ودعا فبلغ وأوجز.

فقَالَ له الواثق: اجلس، فجلس، وقَالَ له: يا شيخ ناظر ابن أَبِي دؤاد على ما يناظرك عليه، فقَالَ له الشيخ: يا أمير المؤمنين ابن أَبِي دؤاد يصبو ويضعف عن المناظرة، فغضب الواثق وعاد مكان الرقة له غضبًا عليه، وقَالَ: أبو عبد اللَّه ابن أبي دؤاد يصبو ويضعف عن مناظرتك أنت؟! فقَالَ الشيخ: هون عليك يا أمير المؤمنين ما بك، وائذن في مناظرته، فقَالَ الواثق: ما دعوتك إلا للمناظرة، فقَالَ الشيخ: يا أمير المؤمنين إن رأيت أن تحفظ علي وعليه ما نَقُول، قَالَ: أفعل، فقَال الشيخ: يا أَحْمَد أَخْبَرَنِي عن مقَالتك هذه هي مقَالة واجبة داخلة في عقد الدين فلا يكون الدين كاملًا حتى يقَال فيه بما قلت؟ قَالَ: نعم.

قَالَ الشيخ: يا أَحْمَد أَخْبَرَنِي عن رسول اللَّه ﷺ حين بعثه اللَّه إلى عباده هل ستر رسول اللَّه ﷺ شيئًا مما أمره اللَّه به في أمر دينهم؟ فَقَال: لا.

فقَالَ الشيخ: فدعا رسول اللَّه ﷺ الأمة إلى مقَالتك هذه؟ فسكت ابن أَبِي دؤاد، فقَالَ الشيخ: تكلم، فسكت، فالتفت الشيخ إلى الواثق، فقَال: يا أمير المؤمنين واحدة.

قال الواثق: واحدة.

فقَال الشيخ: يا أَحْمَد أَخْبَرَنِي عن اللَّه ﷻ حين أنزل القرآن على رسول اللَّه ﷺ فَقَالَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

كان اللَّه تعالى الصادق في إكماله دينه، أو أنت الصادق في نقصانه، حتى يقَال فيه بمقَالتك هذه.

فسكت ابن أبي دؤاد، فقَال الشيخ: أجب يا أَحْمَد فلم يجب، فقَالَ الشيخ: يا أمير المؤمنين اثنتان، فقَالَ الواثق: نعم اثنتان.

قَالَ الشيخ: يا أَحْمَد أَخْبَرَنِي عن مقَالتك هذه علمها رسول اللَّه ﷺ أم جهلها؟ قَالَ ابن أبي دؤاد: علمها، قَالَ: فدعا الناس إليها؟ فسكت.

قَالَ الشيخ يا أمير المؤمنين ثلاثة.

قَالَ الواثق: ثلاث، فقَالَ الشيخ: يا أَحْمَد فاتسع لرسول اللَّه ﷺ أن علمها وأمسك عنها كما زعمت، ولم يطالب أمته بها؟ قَالَ: نعم.

قَالَ الشيخ: واتسع لأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي رضي اللَّه تعالى عنهم؟ قَالَ ابن أَبِي دؤاد: نعم، فأعرض الشيخ عنه وأقبل على الواثق، فقَال: يا أمير المؤمنين، قد قدمت القول أن أَحْمَد يصبو ويضعف عن المناظرة، يا أمير المؤمنين إن لم يتسع لك من الإمساك عن هذه المقَالة ما زعم هذا أنه اتسع لرسول اللَّه ﷺ، ولأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، فلا وسع اللَّه على من لم يتسع له ما اتسع لهم، أو قَالَ: فلا وسع اللَّه عليك، فقَال الواثق: نعم، إن لم يتسع لنا من الإمساك عن هذه المقَالة ما اتسع لرسول اللَّه ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، فلا وسع اللَّه علينا، اقطعوا قيد الشيخ. فلما قطع القيد ضرب الشيخ بيده إلى القيد حتى يأخذه، فجاذبه الحداد عليه، فقَالَ الواثق: دع الشيخ يأخذه، فأخذه فوضعه في كمه، فقَالَ له الواثق: يا شيخ لم جاذبت الحداد عليه؟ قَالَ: لأني نويت أن أتقدم إلى من أوصي إليه إذا أنا مت أن يجعله بيني وبين كفني، حتى أخاصم به هذا الظالم عند اللَّه يوم القيامة، وأقول: يا رب سل عبدك هذا لِم قيدني، وروع أهلي وولدي وإخواني بلا حق أوجب ذلك علي، وبكى الشيخ، فبكى الواثق،

وبكينا، ثم سأله الواثق أن يجعله في حل وسعة مما ناله، فقال له الشيخ: واللَّه يا أمير المؤمنين لقد جعلتك في حل وسعة من أول يوم إكرامًا لرسول اللَّه ﷺ إذ كنت رجلًا من أهله، فقال الواثق: لي إليك حاجة، فقال الشيخ: إن كانت ممكنة فعلت، فقال له الواثق: تقيم قبلنا فننتفع بك وتنتفع بك فتياننا، فقال الشيخ: يا أمير المؤمنين إن ردك إياي إلى الموضع الذي أخرجني عنه هذا الظالم أنفع لك من مقامي عليك وأخبرك بما في ذلك أصير إلى أهلي وولدي فأكف دعاءهم عليك فقد خلفتهم على ذلك[1]، فقال له الواثق: فتقبل منا صلة تستعين بها على دهرك؟ قال: يا أمير المؤمنين لا يحل لي أنا عنها غني وذو مرة سوي[2]، فقال: سل حاجة، قال: أو تقضيها يا أمير المؤمنين؟ قال: نعم، قال: تأذن أن يخلى لي السبيل الساعة إلى الثغر، قال: قد أذنت لك، فسلم عليه وخرج، قال صالح بن علي: قال المهتدي بالله: فرجعت عن هذه المقالة، وأظن أن الواثق قد كان رجع عنها منذ ذلك الوقت»[3].

---

(١) ليس في هذا الكلام ما يدل على جواز الدعاء على الأمراء وإلا فالحجة في فعل الشيخ -إن كان-؛ بل لا حجة إلا في قول اللَّه ورسوله ﷺ فنسير خلف الصحابة واتباع سلف الأمة. وانظر كتاب شيخنا أبي يحيى محمد بن عبده -حفظه اللَّه- «غصة الخوارج المارقين في بيان منزلة الدعاء للأمراء والسلاطين».

(٢) والمعنى: أنه لا يحتاج للصلة؛ لأنه قوي الخلق صحيح الجسم؛ أي: يقدر على الكسب.

(٣) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٨٨) قال: حدثنا أبو عبد اللَّه جعفر بن إدريس القزويني، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٧٥)، وابن قدامة في «التوابين» (ص١٩٥) عن أحمد بن سندي الحداد، كلاهما عن أحمد بن الممتنع بن عبد اللَّه القرشي التيمي قال: حدثنا أبو الفضل صالح بن علي بن يعقوب بن منصور الهاشمي به، وهذا إسناد لا بأس به لأجل أحمد بن الممتنع بن عبد اللَّه بن طالب قال الدارقطني عنه: صالح، وروى عنه جمع.

*** توقير أحمد بن حنبل -إمام أهل السنة والجماعة- للخليفة المعتصم[1] الذي امتحن الناس بخلق القرآن وقوى شوكة الجهمية وأعانهم على نشر مقالاتهم الباطلة:**

قال أحمد بن حنبل: فجيء بي إلى دار المعتصم، فأدخلت حجرة، ثم أدخلت بيتًا، وأقفل الباب علي في جوف الليل ولا سراج. فأردت الوضوء، فمددت يدي، فإذا أنا بإناء فيه ماء، وطست موضوع، فتوضأت وصليت فلما كان من الغد، أخرجت تكتي، وشددت بها الأقياد أحملها، وعطفت سراويلي فجاء رسول المعتصم، فقال: أجب فأخذ بيدي، وأدخلني عليه، والتكة في يدي، أحمل بها الأقياد، وإذا هو جالس، وأحمد بن أبي دؤاد حاضر، وقد جمع خلقًا كثيرًا من أصحابه.

فقال لي المعتصم: ادنه ادنه. فلم يزل يدنيني حتى قربت منه.

ثم قال: اجلس، فجلست، وقد أثقلتني الأقياد، فمكثت قليلًا.

ثم قلت: أتأذن في الكلام؟ قال تكلم، فقلت: إلى ما دعا اللَّه ورسوله؟ فسكت هنية، ثم قال: إلى شهادة أن لا إله إلا اللَّه، فقلت: فأنا أشهد أن لا إله إلا اللَّه...

قال المعتصم: ويحك يا أحمد، ما تقول؟

فأقول: يا أمير المؤمنين، أعطوني شيئًا من كتاب اللَّه أو سنة رسول اللَّه ﷺ، حتى أقول به»[2].

---

(١) **قال الذهبي**: «امتحن المعتصم الناس بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الأمصار، وأخذ بذلك المؤذنين وفقهاء المكاتب، ودام ذلك حتى أزاله المتوكل بعد أربعة عشر عامًا» «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٩٠).

(٢) انظر «سيرة الإمام أحمد بن حنبل» (ص٥٤) لولده صالح بن أحمد، ومن طريقه=

قال ميمون بن الأصبغ: سمعت المعتصم يوم المحنة يقول لأحمد: بلغني أنك تقول: إن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، فقال: له أصلح اللَّه أمير المؤمنين البلاغات تزيد وتنقص، فقال له أمير المؤمنين: فإيش تقول؟ قال: أقول: غير مخلوق على أي الحالات»[1].

تأمل أخي -ثبتني اللَّه وإياك على الحق- توقير إمام أهل السنة للخليفة المعتصم وذلك في قوله له: «**أتأذن في الكلام**»، وقوله: «**يا أمير المؤمنين، أعطوني شيئًا من كتاب اللَّه أو سنة رسول اللَّه ﷺ، حتى أقول به**»، وقوله: «**أصلح اللَّه أمير المؤمنين**» مع أن المعتصم ومن حوله يدعون أبا عبد اللَّه إلى باطل وإثم عظيم وهو يدعوهم إلى الحق والصراط المستقيم، ومع ذلك لم يتجرأ على أميره ولم ينتقص من شأنه ويحتقره مع أنه كان مكبلًا في القيود يتجرع وحشة السجون والتعذيب، فإذا كان هذا شأن إمام أهل السنة مع أئمة الجور في زمانه فمن قدوة من ينتقص ويحتقر ويتجرأ على حكام المسلمين؟!!

وأي دليل يستدلون به على ما يفعلونه؟؟!!

قال ابن تيمية: «إنَّ الْإِمَامَ أَحْمَد دَعَا لِلْخَلِيفَةِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ ضَرَبَهُ وَحَبَسَهُ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ وحللهم مِمَّا فَعَلُوهُ بِهِ مِنْ الظُّلْمِ وَالدُّعَاءِ إلى القول الذي هو كفر ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع»[2].

= أبي نعيم في «الحلية» (٩/ ١٩٨) بإسناد رجاله ثقات سوى محمد بن إسماعيل بن أحمد بن أسيد أبي مسلم الأصبهاني، روى عنه جمع ولم يأتِ بما يستنكر، وحديثه حسن إن شاء اللَّه.

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٣٣٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٩).

*** الحسن بن الصباح[1] يتأدب مع المأمون في كلامه معه ويتلطف معه:**

قال الحسن بن الصباح: أدخلت على المأمون ثلاث مرات رفع إليه أول مرة أنه يأمر بالمعروف وكان نهى أن يأمر أحد بمعروف فأخذت فأدخلت عليه، فقال: أنت الحسن البزار؟ قلت: نعم يا أمير المؤمنين، قال: وتأمر بالمعروف؟ قلت: لا ولكني أنهى عن المنكر، قال: فرفعني على ظهر رجل وضربني خمس درر وخلى سبيلي، وأدخلت عليه المرة الثانية رفع إليه أني أشتم علي بن أبي طالب، قال: فلما قمت بين يديه قال: لي أنت الحسن؟ قلت: نعم يا أمير المؤمنين قال: وتشتم علي بن أبي طالب؟ فقلت: صلى اللَّه على مولاي وسيدي علي يا أمير المؤمنين أنا لا أشتم يزيد بن معاوية لأنه ابن عمك فكيف أشتم مولاي وسيدي، قال: خلوا سبيله»[2].

قال ابن عثيمين: «وكذلك الأمراء إذا قيل لواحد مثلًا: أمر الولي بكذا وكذا، قال: لا طاعة له لأنه مخلٌّ بكذا ومخلٌّ بكذا، وأقول: إنه إذا أخل بكذا وكذا فذنبه عليه وأنت مأمور بالسمع والطاعة حتى وإن شربوا الخمور وحتى إن عانقوا الزمور وغير ذلك ما لم نر كفرًا بواحًا عندنا فيه من اللَّه برهان، وإلا فطاعتهم واجبة ولو فسقوا ولو عتوا ولو ظلموا، وقد قال النبي ﷺ: «**اسمع وأطع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**»[3]، وقال لأصحابه فيما إذا أخل الأمراء بواجبهم قال: «**اسمعوا وأطيعوا فإنما عليكم ما حملتم**

---

(١) الحسن بن الصباح بن محمد البزار، أبو علي الواسطي ثم البغدادي، قال الذهبي: أحد الأعلام، قال أحمد: ثقة صاحب سنة، وقال أبو حاتم: صدوق له جلالة عجيبة ببغداد.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٣١) بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٤٧)، وله شاهد عند ابن حبان بإسناد قوي.

وعليهم ما حملوا»[1] أما من يريد أن تكون أمراؤنا كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فهذا لا يمكن، لنكن نحن مثل الرعية في ذلك الوقت، ولنكن نحن صحابة أو مثل الصحابة حتى يكون ولاة الأمور مثل خلفاء الصحابة، أما والشعب كما نعلم الآن أكثرهم مفرط في الواجبات وكثير منتهك للحرمات ثم يريدون أن يولي اللَّه عليهم خلفاء راشدين فهذا بعيد، لكن نحن علينا أن نسمع ونطيع وإن كانوا هم أنفسهم مقصرين فتقصيرهم هذا عليهم عليهم ما حملوا وعلينا ما حملنا فإذا لم يوقر العلماء ولم يوقر الأمراء ضاع الدين والدنيا نسأل اللَّه العافية» «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٠٦)

*** إجلال السلف وهيبتهم للأمراء كهيبتهم وإجلالهم للعلماء:**

فقد أخرج الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٤٦)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٣٤٠)، وغيرهما بإسناد صحيح عن المغيرة: قال: «**كنا نهاب إبراهيم كما نهاب الأمير**».

وإبراهيم النخعي من صغار التابعين عاش أيام بني أمية وقد أدرك الحجاج ابن يوسف وغيره من أمراء الجور في هذا الزمان، وهذا يبين أن التابعين ومن بعدهم من سلف هذه الأمة كانوا يهابون الأمراء ويحترمونهم كهيبتهم للعلماء امتثالًا لأمر رسول اللَّه ﷺ، ولا يفرقون بين الحاكم العدل والجائر في التلطف والتأدب معهم في النصح والمعاملة

*** وتأمل أخي -بارك اللَّه فيك- في قول محمد بن سيرين تلميذ أبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين:**

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٦).

قال محمد بن سيرين: «رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى[1]، وأصحابه يعظمونه ويسودونه ويشرفونه مثل الأمير»[2].

يفهم من كلام ابن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ أن السلف كانوا يعظمون أمرائهم ويسودونهم ويحترمونهم ويؤخذ منه أن توقيرهم واحترامهم لأمرائهم كان كتوقير العلماء، ومعلوم أن توقير السلف لعلمائهم كان كبيرًا، ولكن لا يكون هذا التوقير مانعًا عن مناصحتهم سرًّا كما هو مقرر، وإنكار ما يرتكبونه من المنكر بما يتناسب مع منهج أهل السنة والجماعة، والصدع بكلمة الحق بين يديه، وهذا يعد من كمال محبته والشفقة عليه.

* * *

(١) قال الذهبي: «عبد الرحمن بن أبي ليلى الإمام أبو عيسى الأنصاري الكوفي الفقيه رأى عمر يمسح على خفيه، وروى عن عثمان وعلي وابن مسعود وأبي ذر وطائفة مولده في أثناء خلافة عمر بالمدينة وعن أبي حصين أن الحجاج استعمل عبد الرحمن بن أبي ليلى على القضاء ثم عزله ثم ضربه ليسب عليًّا، كان يوري ولا يصرح، ثم إنه خرج مع ابن الأشعث وغرق ليلة دجيل سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين». «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٧).

(٢) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٣٠)، وأخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٣٣٤) من طريق سليمان بن حرب قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد به، وهذا إسناد صحيح. وثمَّ آثار مشابهة لهذين الأثرين إذا أردت الرجوع إليها انظر «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (١/ ٤٩) للقاضي عياض.

ما يوقر به السلطان

*** من الأمور التي يوقر بها السلطان: أنه لا يخالف بقول ولا فعل ما لم يكن حرامًا:**

عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ[1] قُلْنَا: وَمَا هَمَمْتَ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ[2]، وأَذَرَ النَّبِيَّ ﷺ»[3].

ولا يقال هذا في الصلاة فقط وإمامة الصلاة، وإلا **فقد قال النووي**: «فيه أنه ينبغي الأدب مع الأئمة والكبار وأن لا يخالفوا بفعل ولا قول ما لم يكن حرامًا»[4].

*** استحباب التجمل بالثوب والعمامة ونحوهما عند الدخول على السلطان والأمراء:**

قال عمر ﷺ: فَإِذَا صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَدُقُّ الْبَابَ، فَقَالَ: افْتَحْ افْتَحْ، فَقُلْتُ: جَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟ فَقَالَ: بَلْ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ، فَقُلْتُ: رَغَمَ أَنْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ، فَأَخَذْتُ ثَوْبِي فَأَخْرُجُ حَتَّى جِئْتُ،

---

(١) قال المهلب: فيه أن مخالفة الإمام أمر سوء كما قال ابن مسعود ﷺ، حكاه عنه ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (٣/ ١٢٤).

(٢) وفي الحديث دليل على اختيار النبي ﷺ تطويل صلاة الليل، وقد كان ابن مسعود ﷺ قويًّا محافظًا على الاقتداء بالنبي ﷺ، وما همَّ بالقعود إلا بعد طول كثير ما اعتاده. «فتح الباري» (٣/ ١٩).

(٣) أخرجه البخاري (١١٣٥)، ومسلم (٧٧٣).

(٤) «شرح مسلم» (٦/ ٦٣).

فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ يَرْقَى عَلَيْهَا بِعَجَلَةٍ وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: قُلْ: هَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَذِنَ لِي، قَالَ عُمَرُ: فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. . . »[1].

قال النووي: «فيه استحباب التجمل بالثوب والعمامة ونحوهما عند لقاء الأئمة والكبار احترامًا لهم»[2].

وعَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سِيَرَاءَ[3] عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ . . . »[4].

قلت: فإذا كان قد شُرع للسلطان أن يتجمل عند لقاء الوافدين والواردين عليه فيكون التجمل في حق من دخل عليه من باب أولى.

*** استئذان التابع لرئيسه إذا كان يسير معه وأراد أن ينصرف عنه أو يفارقه:**

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَتَلَاحَقَ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ، وأَنَا عَلَى نَاضِحٍ لَنَا قَدْ أَعْيَا فَلَا يَكَادُ يَسِيرُ فَقَالَ لِي: «**مَا لِبَعِيرِكَ؟**» قَالَ: قُلْتُ: عَيِيَ، قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ بَيْنَ يَدَيْ الْإِبِلِ قُدَّامَهَا يَسِيرُ، فَقَالَ لِي: «**كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟**»، قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ، قَالَ: «**أَفَتَبِيعُنِيهِ؟**» قَالَ: فَاسْتَحْيَيْتُ وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩١٣)، ومسلم (١٤٧٩).

(٢) «شرح مسلم» (١٠/ ٨٧).

(٣) حلة سيراء -بكسر السين المهملة وفتح الياء آخر الحروف ممدود-: وهو نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور. «عمدة القاري» (١٠/ ٣٢).

(٤) أخرجه البخاري (٨٨٦)، ومسلم (٢٠٦٨).

قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «**فَبِعْنِيهِ**»، فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ عَلَى أَنَّ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبْلُغَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فَأَذِنَ لِي فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ . . .[1].

قال ابن حجر: «وفيه توقير التابع لرئيسه»[2].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ فَانْخَنَسْتُ مِنْهُ[3] فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «**أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟**» قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَقَالَ: «**سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ**»[4].

قال ابن بطال: «وفيه أن من حسن الأدب لمن مشى معه معلمه أو رئيسه أن لا ينصرف عنه ولا يفارقه حتى يعلمه بذلك، ألا ترى قوله ﷺ لأبي هريرة حين انصرف إليه: «**أين كنت يا أبا هريرة؟**» فدل ذلك على أنه استحب له أن لا يفارقه حتى ينصرف معه»[5].

وثمَّ أدلة عامة يحتمل فيها توقير الكبار ومنهم الأمراء.

*** عدم التكلم مع السلطان بصيغة الأمر، ولكن يقال له: لو فعلت كذا، أو أمرت بكذا، لو أذنت في كذا وأشرت بكذا، ونحو ذلك.**

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَانَ غَزْوَةُ تَبُوكَ أَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَذِنْتَ لَنَا فَنَحَرْنَا نَوَاضِحَنَا فَأَكَلْنَا وَادَّهَنَّا، فَقَالَ لَهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (٧١٥)، واللفظ لمسلم.

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٣٢١).

(٣) أي: تواريت، واختفيت منهُ، وتأخرت عَنهُ. «فتح الباري» لابن رجب (١/ ٣٤٤).

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٣٧١).

(٥) «شرح صحيح البخاري» (١/ ٤٠٠).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**افْعَلُوا...**»[١].

قال النووي: «وقولهم: «لو أذنت لنا» هذا من أحسن آداب خطاب الكبار والسؤال منهم فيقال: لو فعلت كذا أو أمرت بكذا، لو أذنت في كذا وأشرت بكذا، ومعناه: لكان خيرًا أو لكان صوابًا ورأيًا متينًا أو مصلحة ظاهرة، وما أشبه هذا، فهذا أجمل من قولهم للكبير: «افعل كذا» بصيغة الأمر»[٢].

وعَنْ قَيْسٍ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ عُمَرُ رضي الله عنه الشَّامَ اسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ وَهُوَ عَلَى بَعِيرِهِ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَوْ رَكِبْت بِرْذَوْنًا[٣] يَلْقَاك عُظَمَاءُ النَّاسِ وَوُجُوهُهُمْ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَلَّا أَرَاكُمْ هَاهُنَا، إنَّمَا الأَمْرُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إلَى السَّمَاءِ خَلُّوا سَبِيلَ جَمَلِي»[٤].

وعنه قال: بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه جَيْشًا إلَى الشَّامِ فَخَرَجَ يُشَيِّعُهُمْ عَلَى رِجْلَيْهِ فَقَالُوا: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ رَكِبَتْ، قَالَ: إني أَحْتَسِبُ خُطَايَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». إسناده ثابت تقدم تخريجه.

*** عدم التشهير بعيوب السلطان بل ينصح سرًّا وبلطف وأدب حتى يبلغ المقصود من غير أذية للناصح أو لغيره:**

عن أبي وَائِلٍ قَالَ: قِيلَ لِأُسَامَةَ رضي الله عنه: أَلَا تُكَلِّمُ هَذَا -يعني عثمان رضي الله عنه- قَالَ: قَدْ كَلَّمْتُهُ مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ، . . .»[٥].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧).

(٢) «شرح مسلم» (١/ ٢٥).

(٣) والجمع براذين، والمراد: الجفاة الخلقة من الخيل، وأكثر ما تجلب من بلاد الروم، ولها جلد على السير في الشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية» «فتح الباري» (٦/ ٦٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ٤٠) بإسناد صحيح.

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٧)، ومسلم (٢٩٨٩).

قال المهلب: «أرادوا من أسامة أن يكلم عثمان وكان من خاصته وممن يخف عليه في شأن الوليد بن عقبة؛ لأنه كان ظهر عليه ريح نبيذ وشهر أمره، وكان أخًا لعثمان لأمه وكان يستعمله. فقال أسامة: قد كلمته سرًّا دون أن أفتح بابًا، أي: باب الإنكار على الأئمة علانية؛ خشية أن تفترق الكلمة، ثم عرفهم أنه لا يداهن أحدًا ولو كان أميرًا، بل ينصح له في السر جهده»[1].

قال ابن حجر: «وهذا الأمر بعدم الإنكارعلانية ليس من باب المداهنة، وإنما هو من باب المداراة، وفيه ذم مداهنة الأمراء في الحق وإظهار ما يبطن خلافه كما المتملق بالباطل، وضابط المداراة ألا يكون فيها قدح في الدين، والمداهنة المذمومة أن يكون فيها تزيين القبيح وتصويب الباطل ونحو ذلك»[2].

وقال أيضًا: «وفي الحديث تعظيم الأمراء والأدب معهم وتبليغهم ما يقول الناس فيهم؛ ليكفوا ويأخذوا حذرهم بلطف وحسن تأدية، بحيث يبلغ المقصود من غير أذية»[3].

وقد روى عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ ﷺ: أَنَّهُ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟! قَالَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»، فَسَكَتُّ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟! قَالَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»، فَسَكَتُّ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ

(١) حكاه عنه ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٢).
(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٥٢).
(٣) «فتح الباري» (١٣/ ٥٣).

فُلَانٍ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟! قَالَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»، قَالَ: «**إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةَ أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ**»[1].

قال النووي: «فيه التأدب مع الكبار وأنهم يسارون بما كان من باب التذكير لهم والتنبيه ونحوه ولا يجاهرون به فقد يكون في المجاهرة به مفسدة»[2].

قال عبد اللَّه بن محمد بن حميد[3]: «وكلما عظم قدر الدين في النفس، عظم عندها قدر الحاكم واحترامه وتوقيره؛ ولكن لا يكون هذا التوقير مانعًا عن مناصحته، وتبيين أخطائه ليتلافاها، وإنكار ما يرتكبه من المنكر، والصدع بكلمة الحق بين يديه، بل يعد هذا من كمال محبته والشفقة عليه، كما قيل: من أحبك نهاك، ومن أبغضك أغراك.

وقال الشاعر:

ما ناصحتك خبايا الود من أحد ... ما لم ينلك بمكروه من العذل

مودتي لك تأبى أن تسامحني بأن ... أراك على شيء من الزلل»[4]

قال التبريزي في «النصيحة للراعي والرعية» (ص٨٩): «باب ذكر النصيحة للأمراء وإكرام محلهم وتوقير رتبتهم وتعظيم منزلتهم»:

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠).

(٢) «شرح مسلم» (٧/ ١٤٩).

(٣) هو العالم الجليل والحبر الفهامة النبيل، المحقق المدقق، الشيخ عبد اللَّه بن محمد بن حميد، ولد بمدينة الرياض سنة ١٣٢٩ من الهجرة، وفقد بصره في طفولته قرأ على الشيخ محمد بن إبراهيم ومحمد بن عبد اللطيف وغيرهما تولى مناصب عدة منها: القضاء، ورئاسة المجلس الأعلى للقضاء، ورئاسة الحرم المكي، والمجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، وعضو في هيئة كبار العلماء «الدرر السنية في الكتب النجدية» (٢٣/ ٤٧٣).

(٤) «الدرر السنية في الكتب النجدية» (٢٣/ ٢٨٨).

والحاصل: أن السلطان الممتنع من الإصغاء إلى النصيحة، الحامل سوطه وسيفه على من ينكر عليه، قد سقط وجوب الإنكار عليه، بل يحرم إن كان يؤول إلى نشر الفتنة والفساد. ومن قوي على الإنكار فالأدب أن يخلو به ويكلِّمه فيما بينه وبينه سرًّا، بلطف ورفق ولين، ولا يخشِّن ولا يعيِّر ولا يسبُّ ولا يُعلن له بالنكير جهارًا بهذا جاءت السنَّة، وهكذا كانت أحوال السلف مع أمرائهم.

*** ومن التوقير للسلطان: أنه ينبغي لمن صحب السلطان ألَّا يكتم عنه نصيحته وإن استقلّها، وليكن كلامه له كلام رفق لا كلام خرق، حتى يخبره بعيبه من غير أن يواجهه بذلك، ولكن يضرب له الأمثال ويعرِّفه بعيب غيره ليعرف به عيب نفسه**[1].

فقد دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك فقال له: ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: ما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: يحدثوننا أن اللَّه إذا استرعى عبدًا رعيته كتب له الحسنات ولم يكتب السيئات! قال الزهري: باطل يا أمير المؤمنين! أنبي خليفة أكرم على اللَّه؟ أم خليفة غير نبي؟ قال: بل نبي خليفة. قال: فإن اللَّه تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة فما ظنك بخليفة غير نبي؟ قال الوليد: إن الناس ليغوروننا عن ديننا»[2].

---

(١) قاله النويري كما في «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٦/ ١٣).

(٢) حكاها النويري كما في «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٦/ ١٣)، وغيره، ولم أقف لها على إسناد.

*** ومن الأدب مع الأمير: أن ينعت عند التكلم معه:**

عن عبيد اللَّه بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ عُيَيْنَةُ ابْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ[1] فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الْحُرِّ بْنِ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ، وَكَانَ مِنْ النَّفَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ عُمَرُ، وَكَانَ الْقُرَّاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسِ عُمَرَ ﷺ وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا، فَقَالَ عُيَيْنَةُ لِابْنِ أَخِيهِ: يَا ابْنَ أَخِي هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ فَتَسْتَأْذِنَ لِي عَلَيْهِ؟ قَالَ: سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاسْتَأْذَنَ لِعُيَيْنَةَ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَاللَّهِ مَا تُعْطِينَا الْجَزْلَ، وَمَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ، فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى هَمَّ بِأَنْ يَقَعَ بِهِ، فَقَالَ الْحُرُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وَإِنَّ هَذَا مِنْ الْجَاهِلِينَ، فَوَاللَّهِ مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ ﷺ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (هل لك وجه عند هذا الأمير؟) هذا من جملة جفاء عيينة إذ كان من حقه أن ينعته بأمير المؤمنين ولكنه لا يعرف منازل الأكابر»[3].

*** ومن الأدب مع السلطان: أنه يزار من الناس ولا يزور هو الناس:**

عن زيد بن ثابت ﷺ: أن عمر بن الخطاب ﷺ جاءه يستأذن عليه يومًا فأذن له ورأسه في يد جارية له ترجله فنزع رأسه، فقال له عمر ﷺ: دعها ترجلك، فقال: يا أمير المؤمنين لو أرسلت إلي جئتك، فقال عمر: إنما

---

(١) كان عيينة بن حصن استألفه النبي ﷺ على الإسلام فكان من المؤلفة قلوبهم.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٦).

(٣) «فتح الباري» (١٣/ ٢٨٥).

الحاجة لي . . . »[١] .

وعَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَقِيَ أَبُو بَكْرَةَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رضي الله عنهما يَوْمًا نِصْفَ النَّهَارِ وَهُوَ مُتَقَنِّعٌ، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ: أُرِيدُ حَاجَةً، قَالَ: «**إِنَّ الأَمِيرَ يُزَارُ، وَلَا يَزُورُ**»[٢] .

*** ومن الأدب معه: ترك مشاقة السعاة الذين يرسلون من قبل السلطان لجمع الزكاة وإرضائهم وملاطفتهم لأن إهانتهم ومخالفتهم مخالفة للسلطان:**

عن جرير بن عبد اللَّه رضي الله عنه قال: جاء ناس من الأعراب إلى رسول اللَّه ﷺ فقالوا: إن ناسًا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا، قال: فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أرضوا مصدقيكم**»، قال جرير: ما صدر عني مصدق منذ سمعت هذا من رسول اللَّه إلا وهو عني راض»[٣] .

قال النووي «شرح مسلم» (٧/ ٧٣): «(أرضوا مصدقيكم) معناه ببذل الواجب وملاطفتهم وترك مشاقهم».

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٠٢)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ٩٣)، وغيرهما بإسناد رجاله ثقات سوى سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر عنه: مقبول، وروى عنه جمع، وعليه فإسناده حسن إن شاء اللَّه، وقد حسنه الألباني في «صحيح الأدب المفرد».

(٢) **إسناده قوي**: أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ١٠١)، وأحمد في «العلل» (٢/ ٤٠٧) بإسناد قوي من أجل عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن، فقد وثقه النسائي ويحيى بن معين في أحد قوليه، وابن سعد وأبو حاتم في رواية عنه، وقال عنه في رواية أخرى: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أحمد: ليس به بأس، صالح الحديث، وقال ابن معين في الرواية الأخرى عنه: ليس به بأس.

(٣) أخرجه مسلم (٩٨٩).

وقال المظهري:

«لما عمَّ الحكم جميع الأزمنة قال: كيف ما يأخذون الزكاة لا تمنعوهم وإن ظلموكم، فإن مخالفتهم مخالفة للسلطان؛ لأنهم مأمورون من جهته ومخالفة السلطان تؤدي إلى الفتنة وثورانها»[1].

*** هيبة الناس له ورهبتهم منه حتى يكون أشد زجرًا وأقوى ردعًا:**

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يُحَدِّثُ أَنَّهُ قَالَ: مَكَثْتُ سَنَةً أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا وَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ، قَالَ: فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَنِ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَزْوَاجِهِ؟ فَقَالَ: تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ، قَالَ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مُنْذُ سَنَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، مَا ظَنَنْتَ أَنَّ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَاسْأَلْنِي، فَإِنْ كَانَ لِي عِلْمٌ خَبَّرْتُكَ بِهِ. . . . »[2].

قال النووي: «وفيه توقير الكبار وخدمتهم وهيبتهم كما فعل ابن عباس مع عمر»[3].

عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: كُنْتُ أَدَعُ الصَّفَّ الأَوَّلَ هَيْبَةً لِعُمَرَ رضي الله عنه، وَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي يَوْمَ أُصِيبَ، فَجَاءَ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ عِبَادَ اللَّهِ، اسْتَوُوا، قَالَ: فَصَلَّى بِنَا، فَطَعَنَهُ أَبُو لُؤْلُؤَةَ طَعَنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: وَعَلَى عُمَرَ ثَوْبٌ أَصْفَرُ، قَالَ: فَجَمَعَهُ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ أَهْوَى، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ

(١) «فيض القدير» (١/ ٦٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩١٣)، ومسلم (١٤٧٩).

(٣) «شرح مسلم» (١٠/ ٩٤).

قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، فَقَتَلَ وَطَعَنَ اثْنَيْ عَشَرَ، أَوْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، قَالَ: وَمَالَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَاتَّكَأَ عَلَى خِنْجَرِهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ[١].

قال الطرطوشي: «اصحب الملوك بالهيبة لهم والوقار؛ لأنهم إنما احتجبوا عن الناس لقيام الهيبة، فلا تترك الهيبة وإن طال أنسك بهم، فهو حسبهم منك»[٢].

قال الشيزري الشافعي (ت: ٥٨٩هـ): «وإذا قربك بأنسه وأدناك من مجلسه فالزم الاحترام وقابله بالإعظام ولا يخرجك ما تراه من أنسه إلى الصياح ومكروه المزاح، وإياك وإزالة الحشمة وإضاعة الحرمة والهزل في الكلام والشره في أكل الطعام، فإن هذه الأحوال تدعو الملك إلى الملال»[٣].

*** ومما يوقر به السلطان: السمع والطاعة له في المعروف:**

قال الطرطوشي: «الباب الخامس عشر في بيان ما يعز به السلطان وهي الطاعة»[٤].

عن عبد اللَّه بن الصامت قال: قدم أبو ذر على عثمان من الشام فقال: يا أمير المؤمنين افتح الباب حتى يدخل الناس، أتحسبني من قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم على فوقه هم شر الخلق والخليقة، والذي نفسي بيده لو أمرتني أن أقعد لما قمت ولو أمرتني أن أكون قائمًا لقمت ما

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/ ١٢٠)، وابن أبي شيبة (١٤/ ٥٨٣) بإسناد صحيح، وصحح إسناده البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧/ ١٦٨).

(٢) «سراج الملوك» (ص٩٨).

(٣) «المنهج المسلوك في سياسة الملوك» (ص٥٧٨).

(٤) «سراج الملوك» (ص٤٧).

أمكنتني رجلاي، ولو ربطتني على بعير لم أطلق نفسي حتى تكون أنت الذي تطلقني، ثم استأذنه أن يأتي الربذة فأذن له، فأتاها فإذا عبد يؤمهم، فقالوا: أبو ذر فنكص العبد، فقيل له: تقدم، فقال: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: أن أسمع وأطيع ولو لعبد حبشي مجدع الأطراف، وإذا صنعت مرقة فأكثر ماءها ثم انظر جيرانك فأنلهم منها بمعروف، وصل الصلاة لوقتها فإن أتيت الإمام وقد صلى كنت قد أحرزت صلاتك وإلا فهي لك نافلة»[1].

وعَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا بَعَثَ عُثْمَانُ رضي الله عنه إِلَيْهِ يَأْمُرُهُ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَدِينَةِ اجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَقَالُوا لَهُ: أَقِمْ لَا تَخْرُجْ، فَنَحْنُ نَمْنَعُك، لَا يَصِلُ إِلَيْك مِنْهُ شَيْءٌ تَكْرَهُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّهَا سَتَكُونُ أُمُورٌ وَفِتَنٌ، لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَنَا أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهَا وَلَهُ عَلَيَّ طَاعَةٌ، قَالَ: فَرَدَّ النَّاسَ وَخَرَجَ إِلَيْهِ»[2].

وأخرج البخاري (٧٢٠٣) عن عبد اللَّه بن دينار قَالَ: شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما حَيْثُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: كَتَبَ «إِنِّي أُقِرُّ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْتُ وَإِنَّ بَنِيَّ قَدْ أَقَرُّوا بِمِثْلِ ذَلِكَ».

وثم أدلة كثيرة في السمع والطاعة للسلطان في المعروف ذكرت طرفًا منها في كتابي «شرح عقيدة الرازيين».

*** إذا اجتمع قوم فالأمير أولاهم بالتقديم، ثم العالم، ثم أكبرهم سنًّا:**

قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرِنَا، فَلَيْسَ مِنَّا**» إسناده ثابت خرجته في غير هذا الموطن.

---

(١) وهو حديث صحيح أخرجه ابن حبان (٥٩٦٤)، وغيره.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ٣٥)، وغيره بإسناد صحيح.

قال البغوي: «إذا اجتمع قومٌ، فالأمير أولاهم بالتقديم ثمَّ العالم ثمَّ أكبرهم سنًّا . . . »[1].

*** ولا يخاطب السلطان إلا بعد استئذانه ولاسيما إذا كان في أمر يعترض به عليه:**

وعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثْكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْغَدِ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، فَسَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: إِنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ**....» صحيح تقدم تخريجه.

قال ابن حجر:

«**ويستفاد منه**: حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون أدعى لقبولهم النصيحة وأن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذانه ولاسيما إذا كان في أمر يعترض به عليه فترك ذلك والغلظة له قد يكون سببًا لإثارة نفسه ومعاندة من يخاطبه» «فتح الباري» (٤/ ٤٣).

* * *

(١) «شرح السنة» (١٣/ ٤١).

نهي الرسول ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم عن إهانة السلطان العادل والجائر

*** حث النبي ﷺ على احترام الأمراء ونهيه عن التطاول عليهم:**

وأخرج مسلم (١٧٥٣) عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ حِمْيَرَ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلَبَهُ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لِخَالِدٍ: «**مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلَبَهُ؟**» قَالَ: اسْتَكْثَرْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «**ادْفَعْهُ إِلَيْهِ**»، فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَجَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَنْجَزْتُ لَكَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتُغْضِبَ، فَقَالَ: «**لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ، لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أُمَرَائِي؟ إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتُرْعِيَ إِبِلًا، أَوْ غَنَمًا، فَرَعَاهَا، ثُمَّ تَحَيَّنَ سَقْيَهَا، فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا، فَشَرَعَتْ فِيهِ فَشَرِبَتْ صَفْوَهُ، وَتَرَكَتْ كَدْرَهُ، فَصَفْوُهُ لَكُمْ، وَكَدْرُهُ عَلَيْهِمْ**[1]»).

قال القرطبي: «ويفهم من هذا الحديث: احترام الأمراء وترك الاستطالة عليهم»[2].

قال النووي: «وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ يُسْتَشْكَلُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقَاتِلَ قَدِ اسْتَحَقَّ السَّلَبَ فَكَيْفَ مَنَعَهُ إِيَّاهُ؟ وَيُجَابُ عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَعَلَّهُ أَعْطَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ

---

(١) ومعنى الحديث: أن الرعية يأخذون صفو الأمور فتصلهم أعطياتهم بغير نكد، وتبتلى الولاة بمقاساة الأمور وجمع الأموال على وجوهها وصرفها في وجوهها وحفظ الرعية والشفقة عليهم والذب عنهم وإنصاف بعضهم من بعض، قاله النووي في «شرح مسلم» (١٢/ ٦٥).

(٢) «المفهم» (١١/ ٧٧).

لِلْقَاتِلِ وَإِنَّمَا أَخَّرَهُ تَعْزِيرًا لَهُ وَلِعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ لِكَوْنِهِمَا أَطْلَقَا أَلْسِنَتَهُمَا فِي خَالِدٍ ﷺ وَانْتَهَكَا حُرْمَةَ الْوَالِي وَمَنْ وَلَّاهُ، الْوَجْهُ الثَّانِي: لَعَلَّهُ اسْتَطَابَ قَلْبَ صَاحِبِهِ فَتَرَكَهُ صَاحِبُهُ بِاخْتِيَارِهِ وَجَعَلَهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ اسْتَطَابَةَ قَلْبِ خَالِدٍ ﷺ لِلْمَصْلَحَةِ فِي إِكْرَامِ الْأُمَرَاءِ»[1].

*** نهي الرسول ﷺ عن التجرؤ على السلطان وأمره بنصحه سرًّا برفق وأدب:**

عن جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ: أَنَّ عِيَاضَ بْنَ غَنْمٍ وَقَعَ عَلَى صَاحِبِ دَارِيَّا حِينَ فُتِحَتْ، فَأَتَاهُ هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ فَأَغْلَظَ لَهُ الْقَوْلَ، وَمَكَثَ عِيَاضٌ لَيَالِيَ، فَأَتَاهُ هِشَامٌ يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عِيَاضُ أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدَّهُمْ عَذَابًا لِلنَّاسِ فِي الدُّنْيَا**»؟، فَقَالَ عِيَاضٌ: يَا هِشَامُ، إِنَّا قَدْ عَلِمْنَا الَّذِي عَلِمْتَ، وَرَأَيْنَا الَّذِي رَأَيْتَ، وَصَحِبْنَا الَّذِي صَحِبْتَ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ يَا هِشَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذْ يَقُولُ: «**مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ نَصِيحَةٌ لِذِي سُلْطَانٍ فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَيَنْصَحْهُ، فَإِنْ قَبِلَهَا، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ**»؟، وَإِنَّكَ يَا هِشَامُ لَأَنْتَ الْجَرِيءُ إِذْ تَجْتَرِئُ عَلَى سُلْطَانِ اللَّهِ، فَمَا خَشِيتَ أَنْ يَقْتُلَكَ سُلْطَانُ اللَّهِ ﷻ فَتَكُونَ قَتِيلَ سُلْطَانِ اللَّهِ تَعَالَى؟»[2].

قال الشوكاني: «ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن

---

(١) «شرح مسلم» (١٢/ ٦٤).

(٢) **حسن لشواهده:** أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ١٥٤) بإسناد حسن لحال الفضيل بن فضالة، وهو تابعي روى عنه جمع ولم يأت بما ينكر عليه، وعبد الحميد بن إبراهيم قال ابن حجر عنه: «صدوق إلا أنه ذهبت كتبه فساء حفظه»، فهما ممن يحسن حديثهما، وله طرق أخرى لا يخلو مفاريدها من مقال، ويؤيده أفعال الصحابة مثل أسامة بن زيد وعبد اللَّه بن أبي أوفى وسعد بن أبي وقاص وغيرهم ﷺ.

يُنَاصحه، ولا يُظهر الشَّناعة عليه على رؤوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث: أنه يأخذ بيده ويخلو به ويَبْذُل له النَّصيحة، ولا يُذِل سلطان اللَّه»[1].

*** كبراء الصحابة ينهون غيرهم عن سبِّ الأمراء ويحذرونهم من التطاول عليهم:**

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: نَهَانَا كُبَرَاؤُنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَسُبُّوا أُمَرَاءَكُمْ، وَلَا تَغِشُّوهُمْ، وَلَا تَبْغَضُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاصْبِرُوا؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ قَرِيبٌ**»[2].

بوب له أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢٧٢): «فصل فِي النَّهْي عَن سبّ الْأُمَرَاء، والولاة، وعصيانهم».

قال ابن عبد البر: «إِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَمَكَّنُ نُصْحَ السُّلْطَانِ فَالصَّبْرُ وَالدُّعَاءُ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْ سَبِّ الْأُمَرَاءِ»[3].

قال عبد السلام بن برجس: «ففي هذا الأثر اتفاق أكابر أصحاب رسول اللَّه ﷺ على تحريم الوقيعة في الأمراء بالسب، وهذ النهي منهم ليس تعظيمًا لذوات الأمراء وإنما لعظم المسئولية التي وكلت إليهم في الشرع، والتي لا يقام بها على الوجه المطلوب مع وجود سبهم والوقيعة فيهم؛ لأن سبهم يفضي إلى عدم طاعتهم في المعروف وإلى إيغار صدور العامة عليهم مما يفتح مجالًا للفوضى التي لا تعود على الناس إلا بالشر المستطير، كما أن مطاف سبهم ينتهي بالخروج عليهم وقتالهم وتلك الطامة الكبرى والمصيبة العظمى، فهل يتصور بعد الوقوف على هذا النهي الصريح عن سب الأمراء أن

---

(١) «السيل الجرار» (٤/ ٥٥٦).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣/ ٣٤)، وغيره بإسناد ثابت.

(٣) «التمهيد» (٢١/ ٢٨٧).

مسلمًا وقر الإيمان في قلبه وعظم شعائر اللَّه يقدم على هذا الجرم؟ أو يسكت عن هذا المنكر؟

لا نظن بمسلم هذا ولا نتصور وقوعه منه؛ لأن نصوص الشرع وما كان عليه صحابة رسول اللَّه ﷺ أعظم في قلبه من العواطف والانفعالات التي هي في الحقيقة إيحاءات شيطانية ونفثات بدعية لم يسلم لها إلا أهل الأهواء الذين لا قدر للنصوص في صدورهم»[1].

* **نهي ابن عباس رضي الله عنهما عن إهانة أمراء الجور:**

وعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «آمُرُ إِمَامِي بِالْمَعْرُوفِ؟ قَالَ: إِنْ خَشِيتَ أَنْ يَقْتُلَكَ فَلَا، فَإِنْ كُنْتَ وَلَا بُدَّ فَاعِلًا، فَفِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ»، وَزَادَ أَبُو عَوَانَةَ: «وَلَا تَغْتَبْ إِمَامَك»، وعند البيهقي في «الشعب»: «**ولا تعب إمامك**»، وفي لفظ: «**فَلَا تُؤَنِّبَ الإِمَامَ**»، وفي لفظ: «**فلا تعنف السلطان**»[2].

الظاهر أن السائل يسأل ابن عباس رضي الله عنهما عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأمراء الجور كالحجاج بن يوسف وعمرو بن سعيد وغلمة بني أمية الذين أخبر النبي ﷺ أن الأمة ستهلك على أيديهم، وقد علمه ابن عباس رضي الله عنهما أنه إن خشي في الإقدام على الإنكار على الملوك حصول مفسدة فلا يفعل، وعلمه أن الإنكار يكون فيما بينه وبين الأمير، ونهاه عن إهانة الأمراء وعن غيبتهم وعيبهم وتعنيفهم، وبهذا يعلم أن المنهج الحق الذي كان عليه الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا مع نصحهم لأمراء الجور سرًّا لا يهينونهم ولا يشتمونهم ولا يغتابونهم؛ لأن غيبة الأمراء وولاة الأمور الذين جعل اللَّه لهم الولاية على الخلق توجب احتقارهم عند الناس وسقوط هيبتهم، وإذا

(١) «معاملة الحكام» (ص١٥).

(٢) تقدم تخريجه.

سقطت هيبة السلطان فسدت البلاد وحلت الفوضى وضعفت الأمة، وإنما كانوا ينصحون الأمراء على وجه تزول به المفسدة وتتحقق فيه المصلحة ويكون ذلك سرًّا برفق وأدب.

وعَنْ طَاوسٍ، قَالَ: «ذَكَرْت الأُمَرَاءَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَابْتَرَك فِيهِمْ رَجُلٌ فَتَطَاوَلَ حَتَّى مَا أَرَى فِي الْبَيْتِ أَطْوَلَ مِنْهُ، فَسَمِعْت ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: **يَا هَزَهَازُ، لَا تَجْعَلْ نَفْسَك فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ، فَتَقَاصَرَ حَتَّى مَا رَأَيْت فِي الْقَوْمِ أَقْصَرَ مِنْهُ**». أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ١٣٧)، وغيره بإسناد صحيح.

وفيه: أنه ينبغي على العالم أن ينهى من تطاول على السلطان في مجلسه ولا يعينه على انتقاص واحتقار السلطان وإن كان ظالمًا، وذلك لقول ابن عباس: «لَا تَجْعَلْ نَفْسَك فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ»، فليتعلم قومي من توجيهات حبر الأمة ترجمان القرآن الذي دعا له النبي ﷺ بالفقه في الدين، وليبتعدوا عن الشعارات الباطلة التي يدعو إليها أصحاب البدع والأهواء الذين يدعون غيرهم من المسلمين إلى ما كان عليه الخوارج من التطاول على الأمراء واحتقارهم ونزع هيبتهم من قلوب الناس واحتقان قلوب الرعية وسخطهم على أئمتهم حتى يحصدوا ما يرجونه من الخروج على ذي سلطان وانتشار الفوضى وإراقة الدماء.

*** نهي ابن عباس ﷺ لأبي جمرة الضبعي عن سبِّ الحجاج المشهور بالفسق والظلم قاتل ابن الزبير وكثير من المسلمين الذين حرم اللَّه قتلهم بأدنى شبهة وتسبب في تحريق البيت:**

أخرج البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٠٤)، وفي «الأوسط» (١/ ١٦٤) بإسنادٍ ثابتٍ قال أبو جمرة الضبعي: «لما بلغني تحريق البيت خرجت إلى مكة واختلفت إلى ابن عباس حتى عرفني واستأنس بي فسببت الحجاج عند ابن عباس فقال: لا تكن عونًا للشيطان ثمَّ رجعت إلى البصرة فخرجت

إلى خراسان فكنت بها زمانًا».

قال ابن عثيمين: «وكذلك غيبة الأمراء وولاة الأمور الذين جعل اللَّه لهم الولاية على الخلق فإن غيبتهم تتضاعف؛ لأن غيبتهم توجب احتقارهم عند الناس وسقوط هيبتهم وإذا سقطت هيبة السلطان فسدت البلدان وحلت الفوضى والفتن والشر والفساد ولو كان هذا الذي يغتاب ولاة الأمور بقصد الإصلاح فإن ما يفسد أكثر مما يصلح وما يترتب على غيبته لولاة الأمور أعظم من ذنب ارتكبوه لأنه كلما هان شأن السلطان في قلوب الناس تمردوا عليه ولم يعبئوا بمخالفته ولا بمنابذته، وهذا بلا شك ليس إصلاحًا بل هو إفساد وزعزعة للأمن ونشر للفوضى والواجب مناصحة ولاة الأمور من العلماء والأمراء على وجه تزول به المفسدة وتحل فيه المصلحة بأن يكون سرًّا وبأدب واحترام؛ لأن هذا أدعى للقبول وأقرب إلى الرجوع عن التمادي في الباطل»[1].

*** عبد اللَّه بن أبي أوفى ﷺ ينهى سعيد بن جمهان عن ذكر مساوئ أمراء الجور ويأمره بما ينبغي فعله مع السلطان من النصح والإنكار عليه فيما بينه وبين السلطان إن كان السلطان يسمع منه:**

قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُمْهَانَ: لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى وَهُوَ مَحْجُوبُ الْبَصَرِ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، قَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا سَعِيدُ بْنُ جُمْهَانَ، قَالَ: فَمَا فَعَلَ وَالِدُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَتَلَتْهُ الْأَزَارِقَةُ، قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ كِلَابُ النَّارِ، قَالَ: قُلْتُ: الْأَزَارِقَةُ وَحْدَهُمْ أَمْ الْخَوَارِجُ كُلُّهَا؟ قَالَ: بَلَى الْخَوَارِجُ كُلُّهَا، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَظْلِمُ النَّاسَ وَيَفْعَلُ بِهِمْ، قَالَ: فَتَنَاوَلَ يَدِي فَغَمَزَهَا بِيَدِهِ غَمْزَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ يَا ابْنَ جُمْهَانَ، عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، عَلَيْكَ

(١) «فتاوى نور على الدرب» (٢٢٧/ ١٨).

بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ يَسْمَعُ مِنْكَ فَأْتِهِ فِي بَيْتِهِ فَأَخْبِرْهُ بِمَا تَعْلَمُ فَإِنْ قَبِلَ مِنْكَ وَإِلَّا فَدَعْهُ، فَإِنَّكَ لَسْتَ بِأَعْلَمَ مِنْهُ»[١].

وعَنْ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ عَمْرٍو الْبِكَالِيِّ[٢] قَالَ: «إِذَا كَانَ عَلَيْكَ أَمِيرٌ، فَأَمَرَكَ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَقَدْ حَلَّ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَهُ، وَحُرِّمَ عَلَيْكَ سَبُّهُ»[٣].

*** أبو أمامة الباهلي ﷺ ينهى عن سبِّ الحجاج وغيره من الأمراء:**

قال عون السهمي: أتيت أبا أمامة فقال: «**لا تسبوا الحجاج فإنه عليك أمير وليس عليَّ بأمير**»، وفي رواية قال: «**هو عليك أمير وليس علي أمير وكان يكره أن يسب الرجل أميره**»[٤].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٨٢)، وغيره بإسناد حسن.

(٢) عمرو البكالي -بكسر الموحدة وتخفيف الكاف-؛ اختلف في اسم أبيه فقيل: سفيان، وقيل: سيف، وقيل: عبد اللَّه، اختلف في صحبته؛ فقد أثبتها البخاري وأبو حاتم وخليفة وابن البرقي، وقال أبو أحمد الحاكم في «الكنى»: عمرو البكالي يقال له صحبة، بينما ذكره العجلي في «ثقات التابعين»، وكذا صنع أبو زرعة الدمشقي. انظر «الإصابة» (٤/ ٦٩٨-٦٩٩).

(٣) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٣٧) بإسناد صحيح وسعيد بن إياس الجريري اختلط ولكن الراوي عنه حماد بن سلمة وروايته عنه على شرط مسلم وروى مرفوعًا كما عند الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٤٣)، وفيه من لم أعرفه.

(٤) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٨) معلقًا، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٧) في ترجمة عون السهمي ووقفت عليه موصولًا كما عند ابن عساكر في «تاريخه» (١٢/ ١٦٢) بإسناد رجاله معدلون من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، عن عقبة بن أبي الصهباء، ثنا أبو غالب قال: كنت عند أبي أمامة الباهلي فذكر الحجاج فشتمه رجل من القوم...»، وأبو غالب البصري صاحب أبي أمامة متكلم فيه، ولكن حديثه يحسن إن شاء اللَّه.

ومعنى قوله: (ليس علي بأمير)؛ لأن أبا أمامة كان بالشام والحجاج كان أميرًا على العراق.

*** تحذير أبي إدريس الخولاني[1] من الطعن على الأئمة في زمان عبد الملك بن مروان:**

قال أبو إِدْرِيس الْخَوْلَانِيُّ، وَهُوَ يَقُصُّ فِي زَمَانِ عَبْدِ الْمَلِكِ: «إِيَّاكُمْ وَالطَّعْنَ عَلَى الْأَئِمَّةِ؛ فَإِنَّ الطَّعْنَ عَلَيْهِمْ هِيَ الْحَالِقَةُ، حَالِقَةُ الدِّينِ لَيْسَ حَالِقَةُ الشَّعْرِ، إِلَّا أَنَّ الطَّعَّانِينَ هُمُ الْخَائِبُونَ، وَشِرَارُ الْأَشْرَارِ»[2].

عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ[3] قَالَ: «سَبُّ الْإِمَامِ الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ: حَالِقَةُ الشَّعْرِ، وَلَكِنْ حَالِقَةُ الدِّينِ»[4].

قال عبد السلام بن برجس:

«الوقيعة في أعراض الأمراء والاشتغال بسبِّهم وذكر معايبهم خطيئة كبيرة وجريمة شنيعة نهى عنها الشرع المطهر، وهي نواة الخروج على ولاة الأمر الذي هو أصل فساد الدين والدنيا معًا، وقد علم أن الوسائل لها أحكام المقاصد، فكل نص في تحريم الخروج وذم أهله دليل على تحريم السب وذم فاعله»[5].

---

(١) هو عائذ اللَّه بن عبد اللَّه بن عمرو من الطبقة الثانية من كبار التابعين، قال سعيد بن عبد العزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء.

(٢) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٣٨) بإسناد صحيح عنه.

(٣) هو لاحق بن حميد بن سعيد، ويقال: شعبة السدوسي، أبو مجلز البصري الأعور من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، قال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم.

(٤) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٣٤) بإسناد حسن لحال عصمة أبي حكيمة فهو حسن الحديث.

(٥) «معاملة الحكام» (ص١٥).

*** نهي أبي وائل شقيق بن سلمة للزبرقان عن سبِّ الحجاج وذكر مساوئه:**

وأخرج هناد في «الزهد» (٢/ ٤٦٤) بإسناد صحيح عَنِ الزِّبْرِقَانِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي وَائِلٍ فَجَعَلْتُ أَسُبُّ الْحَجَّاجَ وَأَذْكُرُ مَسَاوِئَهُ قَالَ: «لَا تَسُبَّهُ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، فَغَفَرَ لَهُ».

*** وهذا عبد اللَّه بن عكيم -التابعي الجليل على الراجح- يندم على ذكره لمساوئ عثمان ويعد ذلك من الأمور التي أعانت على قتل عثمان ﷺ:**

عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، قَالَ: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ: لَا أُعِينُ عَلَى قَتْلِ خَلِيفَةٍ بَعْدَ عُثْمَانَ أَبَدًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: وَأَعَنْت عَلَى دَمِهِ، قَالَ: إِنِّي أَعُدُّ ذِكْرَ مَسَاوِئِهِ عَوْنًا عَلَى دَمِهِ»[1].

*** منصور بن المعتمر يعلم طلبته عدم جواز النيل من السلطان وأنه ليس كأهل البدع الذين تجوز غيبتهم والوقوع فيهم:**

عن زائدة بن قدامة قَالَ: قُلْتُ لِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ: «إِذَا كُنْتُ صَائِمًا أَنَالُ مِنَ السُّلْطَانِ شَيْئًا؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: إِذَا كُنْتُ صَائِمًا أَنَالُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ».

وفي رواية: عَنْ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ قَالَ: «قُلْتُ لِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ: الْيَوْمُ الَّذِي أَصُومُ فِيهِ أَقَعُ فِي الْأُمَرَاءِ قَالَ: لَا، قُلْتَ: فَأَقَعُ فِيمَنْ يَتَنَاوَلُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ»[2].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ٤٧)، وغيره بإسناد ثابت.

(٢) **صحيح لغيره**: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٤١) بإسناد حسن لحال خلف بن تميم وشيخ أبي نعيم هو أبو حامد بن جبلة وهو أحمد بن محمد بن عبد اللَّه بن جبلة الصايغ روى عنه جمع منهم أبو نعيم والحاكم وأبو العباس جعفر بن محمد وسمع حديث كثير بخرسان والعراق وله طريق آخر أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٣٥)، وفي «ذم=

*** نهي يزيد بن عبد اللَّه بن الشخير[١] لعمر بن الفضل عن سبِّ الحجاج وإهانته:**

وأخرج عبد اللَّه بن أحمد في «الزهد» زوائد (ص٢٢٦) بإسناد حسن عن عمر بن الفضل قال: قلت: يا أبا العلاء -وهو يزيد بن عبد اللَّه بن الشخير أخو مطرف بن عبد اللَّه من كبار التابعين- أسبُّ الحجاج؟ فقال: «**ادع له بالصلاح، فإن صلاحه خير لك**».

قال عبد السلام بن برجس بعد ذكره لآثار السلف التي تنهى عن إهانة الحكام وسبِّهم: «هذه الآثار وما جاء في معناها دليل جلي وحجة قوية على المنع الشديد والنهي الأكيد عن سب الأمراء وذكر معايبهم، فليقف المسلم حيث وقف القوم فهم خير الناس بشهادة سيد الناس: «**عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، فما دونهم مقصر، وما فوقهم محسر**»[٢] فمن خالف هذا المنهج

= الغيبة والنميمة» (٩٥) قال حدثني محمد، حدثنا مروان بن معاوية، عن زائدة بن قدامة، قال: قلت لمنصور بن المعتمر: «إِذَا كُنْتُ صَائِمًا أَنَالُ مِنَ السُّلْطَانِ شَيْئًا؟...» الأثر. قلت: ومحمد هذا هو محمد بن عباد بن موسى لم يحمده ابن معين، وقال أبو العباس ابن عقدة: في أمره نظر، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ أحيانًا، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، وذكروا أن البخاري روى له حديثًا.
وله طريق ثان؛ أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (٨٢٧) قال: حدثنا إبراهيم بن عبد اللَّه القصار الكوفي، أنا مصعب بن المقدام، عن زائدة بن قدامة «قَالَ: قُلْتُ لِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ: الْيَوْمُ الَّذِي أَصُومُ فِيهِ أَقَعُ فِي الْأُمَرَاءِ...»، وهذا إسناد حسن من أجل إبراهيم بن عبد اللَّه القصار الكوفي ومصعب بن المقدام، فهما ممن يحسن حديثهما.

(١) يزيد بن عبد اللَّه بن الشخير العامري، أبو العلاء البصري أخو مطرف، وهانئ ابني عبد اللَّه بن الشخير من الطبقة الثانية من كبار التابعين.

(٢) من كلام عمر بن عبد العزيز وهو عند أبي داود (٤٦١٤)، وأبي نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٣٨)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٧٢) بإسناد صحيح.

السلفي واتبع هواه فلا ريب أن قلبه مليء بالغل؛ إذ أن السباب والشتائم ينافي النصح، وقد ثبت «**ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ للَّهِ ﷻ، وَمُنَاصَحَةُ وُلَاةِ الأَمْرِ، وَلُزُومُ الْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**»[1]، ومن ظن أن الوقوع في ولاة الأمر بسبِّهم وانتقاصهم من شرع اللَّه أو من إنكار المنكر ونحو ذلك فقد ضل، وقال على اللَّه وعلى شرعه غير الحق؛ بل هو مخالف لمقتضى الكتاب والسنة وما نطقت به آثار سلف الأمة» «معاملة الحكام».

وقال العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية: «ونصيحة الأمير والمأمور بالسر، وبنية خالصة تعرف فيها النتيجة النافعة للإسلام والمسلمين... بل في السر قم بواجب النصيحة، وفي العلانية أظهر وصرح بما أوجب اللَّه من حق الإمارة والسمع والطاعة لها، وأنها لم تأت لجباية أموال وظلم دماء وأعراض من المسلمين، ولا يظهر عليك عند الرعية ولاسيما المتظلمين بالباطل عتبك على الأمير وانتقاده إياه، لأن ذلك غير نافع الرعية بشيء»[2].

وقال سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز: «ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض في الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير، وإنكار المنكر من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنى وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير ذكر

---

(١) **حديث ثابت**: خرجته في كتابي «شرح عقيدة البخاري».

(٢) «فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» (١٢/ ١٨٢).

أن فلانًا يفعلها لا حاكم ولا غير حاكم»[1].

وإليك كلام العلامة ابن عثيمين عن حرمة نشر المنشورات التي فيها إهانة لحكام المسلمين، وبيان خطر ذلك وما يترتب عليه من عواقب وخيمة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحسبما نسمع عن بعض هذه المنشورات أن في بعضها كذبًا لا حقيقة له، وإنما المقصود التشويه. فنحن نحذر من تناقل هذه المنشورات، ونرى أن في تناقلها إثمًا؛ لأنه لا يزيد الطين إلا بلة، ولا يكسب الإنسان إلا إثمًا؛ لأن مقام العلماء ومقام الأمراء والسلاطين مقام حساس، غيبة العالم ليست كغيبة رجل الشارع، وغيبة ولي الأمر ليست كغيبة الكناس ونحوه، غيبة العالم قَدْحٌ فيه بعينه، ثم تقليل للثقة فيما ينشره من شريعة اللَّه، وهذه هي النقطة الخطيرة؛ إذا قلَّت ثقة الناس بما يقوله العالم؛ فقد ضاع كل علمه أو أكثره، وعلمُه هو مِن الشريعة، وإذا قلَّت هيبة ولاة الأمور من الأمراء والسلاطين قَلَّ انقياد الناس لهم، واتباع أوامرهم التي لا تخرج عن شريعة اللَّه، وإذا قلَّ ذلك حصلت الفوضى، وصار كل إنسان يعبث على ما يريد، فالمسألة يا إخواني خطيرة! الآن لو أن أحدًا من الناس كتب منشورًا فالذي عن يمينه أو عن يساره من عامة الناس -وإن شاء اللَّه فيهم خير- يريد أن ينشره في الناس، أفلا يعتبر هذا عدوانًا عليهم؟! هذا عدوان لا شك، وغيبة. هذا مع أنهم لو قلَّت ثقة الناس بهم، أو انحط قدرهم عند الناس، لم يؤثر شيئًا لا في الأمن، ولا في الشريعة فكيف إذا كانت الغيبة تخل الأمن أو تخل بالشريعة؟!

وأنا بسطتُ هذا لأني رأيتُ أناسًا يحبون الخير، فيظنون أن في نشر هذه المنشورات فائدة، وإني أشهد اللَّه، ثم أشهدكم أن اعتقادي في نشر هذه

(١) «مجموع فتاوى ابن باز» (٨/ ٢١١).

المنشورات التي ليس فيها إلا الغيبة والسب من كبائر الذنوب، وأن الإنسان لا يزداد بها إلا إثمًا، وأن أي فساد يحصل في المجتمع من جراء هذه المنشورات فإن الإنسان سيبوء بإثمه. كيف نهدم هذا الأمن بأيدينا؟! أمن، ورخاء، وطمأنينة، كيف نهدمها بأيدينا؟! ألم تعلموا أن من الناس من قاموا بالدعوة المسلحة ضد الحكومات التي ليست كحكومتنا، والتي تصرِّح بأنها تحكم بغير ما أنزل اللَّه، وتضع القوانين الفرنسية، أو الإنجليزية، أو الأمريكية، أو الروسية؛ لتحكم بين عباد اللَّه المسلمين بهذه القوانين؟! فما الذي يحصل؟! وماذا تكون النتيجة؟! تكون النتيجة: الأذى، وازدياد هذه الحكومات عنفًا، وسلطة، ولا استقرار ولا أمن! ثم إننا نرى أن الحكومات إذا ذهبت مَن يخلفها؟! هل يخلفها رجل كـ عمر بن الخطاب؟! أجيبوا! يخلفها شر منها، وهذا شيء مُجَرَّب. فيجب على الإنسان أن ينظر إلى العواقب والنتائج، ثم ينظر إلى ما يلاقي به ربه يوم القيامة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، ماذا يقول للَّه ﷻ؟! لماذا ينشر معائب العلماء، وتنشر معائب الأمراء؟! ما هي الفائدة؟! فنسأل اللَّه تعالى أن يهدي إخواننا للبصيرة في دين اللَّه، والحكمة في معاملة عباد اللَّه». «لقاء الباب المفتوح» (٦٩/ ٨).

وأخيرًا اعلم أخي المسلم: أن الواجب على من وقف على هذه النصوص الجليلة أن يزجر كلَّ من سمعه يقع في ولاة الأمر حسبه اللَّه تعالى ونصحًا للعامة، وهذا هو فعل أهل العلم والدين يكفون ألسنتهم عن الولاة ويأمرون الناس بالكف عن الوقيعة فيهم؛ لأن العلم الذي حملوه دلهم على ذلك وأرشدهم إليه.

قال ابن جماعة وهو يذكر حقوق الحكام: «ولذلك كان العلماء الأعلام من أئمة الإسلام يعظمون حرمتهم، ويلبون دعوتهم مع زهدهم وورعهم وعدم

الطمع فيما لديهم، وما يفعله بعض المنتسبين إلى الزهد من قلة الأدب معهم، فليس من السنة»[١].

*** هذا وإن أكثر الناس إنما يقعون في أمرائهم بالسب ويعصونهم بسبب الدنيا إن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون:**

وقد روي في «الصحيحين» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنَ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَاهُ إِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وفي لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَفِ لَهُ، وَرَجُلٌ يُبَايِعُ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا كَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ فَأَخَذَهَا وَلَمْ يُعْطَ بِهَا**»[٢].

ويستدل لذلك بما أخرجه الخلال في «السنة» (٢/ ٣٧٨) بإسناد صحيح عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَنْبَأَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ فَكَلَّمَنِي، فَإِذَا هُوَ يَأْمُرُنِي فِي كَلَامِهِ بِأَنْ أَعِيبَ عَلَى عُثْمَانَ، فَتَكَلَّمَ كَلَامًا طَوِيلًا وَهُوَ امْرُؤٌ فِي لِسَانِهِ ثِقَلٌ، وَلَمْ يَكُنْ يَقْضِي كَلَامَهُ فِي سَرِيحٍ، فَلَمَّا قَضَى كَلَامَهُ، قُلْتُ: إِنَّا كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ: أَفْضَلُ أُمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهُ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، وَإِنَّا وَاللَّهِ مَا نَعْلَمُ عُثْمَانَ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ حَقٍّ، وَلَا جَاءَ فِي الْكَبَائِرِ شَيْئًا، وَلَكِنْ هُوَ هَذَا الْمَالُ، فَإِنْ أَعْطَاكُمُوهُ رَضِيتُمْ، وَإِنْ أَعْطَاهُ أُولِي قَرَابَتِهِ سَخِطْتُمْ، إِنَّمَا تُرِيدُونَ أَنْ تَكُونُوا كَفَارِسَ والرُّومِ، لَا يَتْرُكُونَ لَهُمْ أَمِيرًا إِلَّا قَتَلُوهُ، قَالَ: فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ بِأَرْبَعٍ مِنَ الدَّمْعِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا نُرِيدُ ذَلِكَ».

وعَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: شَهِدْتُ الْحَسَنَ، وَسَعِيدَ بْنَ أَبِي الْحَسَنِ حِينَ أَقْبَلَ

---

(١) «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص٦٣).

(٢) مستفاد من كلام الشيخ عبد السلام بن برجس في كتابه «معاملة الحكام».

ابْنُ الْأَشْعَثِ، فَكَانَ الْحَسَنُ يَنْهَى عَنِ الْخُرُوجِ عَلَى الْحَجَّاجِ، وَيَأْمُرُ بِالْكَفِّ، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يُحَضِّضُ، ثُمَّ قَالَ سَعِيدٌ فِيمَا يَقُولُ: مَا ظَنُّكَ بِأَهْلِ الشَّامِ إِذَا لَقِينَاهُمْ غَدًا، فَقُلْنَا: وَاللَّهِ مَا خَلَعْنَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا نُرِيدُ خَلْعَهُ، وَلَكِنَّا نَقَمْنَا عَلَيْهِ اسْتِعْمَالَهُ الْحَجَّاجَ، فَاعْزِلْهُ عَنَّا فَلَمَّا فَرَغَ سَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِ تَكَلَّمَ الْحَسَنُ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا سَلَّطَ اللَّهُ الْحَجَّاجَ عَلَيْكُمْ إِلَّا عُقُوبَةً، فَلَا تُعَارِضُوا عُقُوبَةَ اللَّهِ بِالسَّيْفِ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ وَالتَّضَرُّعَ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنْ ظَنِّي بِأَهْلِ الشَّامِ فَإِنَّ ظَنِّي بِهِمْ أَنْ لَوْ جَاؤُوا، فَأَلْقَمَهُمُ الْحَجَّاجُ دُنْيَاهُ لَمْ يَحْمِلْهُمْ عَلَى أَمْرٍ إِلَّا رَكِبُوهُ، هَذَا ظَنِّي بِهِمْ»
أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٦٤) بإسناد صحيح.

* * *

إهانة السلطان والتطاول عليه من صفات أهل البدع والأهواء كالخوارج والروافض وغيرهما

إن أهل البدع والأهواء أبعد الخلق عن توقير السلطان وإكرامه وأجرؤهم على إهانته وإذلاله، وأخص بالذكر الخوارج والروافض ومن صار على نهجهم من أهل البدع والأهواء، والناظر في تاريخ أهل البدع يعلم أنهم أجرأ الناس على الحكام سواء كانوا حكام عدل أو فجرة، وتاريخ الخوارج والروافض حافل بالثورات والاغتيالات وإثارة القلاقل والفوضى في بلاد المسلمين وذكر معايب الأمراء وسبهم وانتقاصهم والتشهير بهم وقتلهم تقربًا إلى اللَّه تعالى -بزعمهم الباطل- ونحو ذلك من الأفعال القبيحة التي تخالف كتاب اللَّه وسنة نبيه ﷺ، وما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم.

*** ومن تطاول أهل البدع على الأئمة وسوء أدبهم:**

سوء أدب ذي الخويصرة مع رسول اللَّه ﷺ لما قال له: «**اعدل**»، وكفى به أنَّه ردَّ على رسول اللَّه ﷺ أَمْرَه ونسبه إلى الجور، ولو تبصَّر لأبصر عن قرب أنه لا يتصوّر الجور والظلم في حق رسول اللَّه ﷺ»[1].

وهذا في حديث أبي سعيد الخدري وفيه أنه قَالَ: «فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ[2] مُشْرِفُ[3] الْوَجْنَتَيْنِ نَاشِزُ الْجَبْهَةِ كَثُّ اللِّحْيَةِ مَحْلُوقُ الرَّأْسِ مُشَمَّرُ الْإِزَارِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ قَالَ: «**وَيْلَكَ أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ**

(١) «المفهم» (٩/ ٨٥).

(٢) غائر العينين: عيناه داخلتان في محاجرهما لاصقتان بقعر الحدقة.

(٣) مشرف: بارز.

يَتَّقِيَ اللَّهَ؟!» قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قَالَ: «**لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي**»، فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ**»[1].

وفي رواية: قال أبو سعيد: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا أَتَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، فَقَالَ: «**وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ**» وهي في «الصحيح».

قال ابن تيمية: «وَالْخَوَارِجُ جَوَّزُوا عَلَى الرَّسُولِ نَفْسِهِ أَنْ يَجُورَ وَيُضِلَّ فِي سُنَّتِهِ، وَلَمْ يُوجِبُوا طَاعَتَهُ وَمُتَابَعَتَهُ، وَإِنَّمَا صَدَّقُوهُ فِيمَا بَلَغَهُ مِنْ الْقُرْآنِ دُونَ مَا شَرَعَهُ مِنَ السُّنَّةِ الَّتِي تُخَالِفُ -بِزَعْمِهِمْ- ظَاهِرُ الْقُرْآنِ، وَغَالِبُ أَهْلِ الْبِدَعِ غَيْرِ الْخَوَارِجِ يُتَابِعُونَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى هَذَا، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الرَّسُولَ لَوْ قَالَ بِخِلَافِ مَقَالَتِهِمْ لَمَا اتَّبَعُوهُ»[2].

*** ومن إهانتهم لسلطان المسلمين: طعنهم في عثمان بن عفان رضي الله عنه:**

وأخرج البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٤٨) بإسناد صحيح عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَذَكَرَتِ الَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: «وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًا، فَوَاللَّهِ مَا أَحْبَبْتُ أَنْ يُنْتَهَكَ مِنْ عُثْمَانَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا قَدِ انْتُهِكَ مِنِّي مِثْلُهُ، حَتَّى وَاللَّهِ لَوْ أَحْبَبْتُ قَتْلَهُ لَقُتِلْتُ، يَا عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ لَا يَغُرَّنَّكَ أَحَدٌ بَعْدَ الَّذِي تَعْلَمُ، فَوَاللَّهِ مَا احْتَقَرْتُ أَعْمَالَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى نَجَّمَ النَّفَرُ الَّذِينَ طَعَنُوا فِي عُثْمَانَ فَقَالُوا لَهُ قَوْلًا لَا يَحْسُنُ مِثْلَهُ، وَقَرَءُوا قِرَاءَةً

(١) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٧٣).

لَا يَحْسُنُ مِثْلُهَا، وَصَلُّوا صَلَاةً لَا يُصَلَّى مِثْلُهَا، فَلَمَّا تَدَبَّرْتُ الصَّنِيعَ إِذَا هُمْ وَاللَّهِ مَا يُقَارِبُونَ أَعْمَالَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَعْجَبَكَ حُسْنُ قَوْلِ امْرِئٍ فَقُلِ: ﴿ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥] فَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ أَحَدٌ»، وقد أعله الدارقطني بالإرسال في «العلل» (١٤/ ١٢٩)، ولكن ترجيح الموصول منه هو الصواب، واللَّه أعلم.

*** ومن تطاولهم على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه: تنابزهم له بالألقاب التي لا تليق بسلطان المسلمين:**

عَنْ بِشْرِ بْنِ شَغَافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: بَيْنَمَا عُثْمَانُ رضي الله عنه يَخْطُبُ النَّاسَ إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَنَالَ مِنْهُ، فَنَهَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: لَا يَمْنَعُكَ مَكَانُ ابْنِ سَلَامٍ أَنْ تَسُبَّ نَعْثَلًا فَإِنَّهُ مِنْ شِيعَتِهِ، قَالَ: قُلْتُ: لَقَدْ قُلْتَ الْقَوْلَ الْعَظِيمَ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ(١) لِلْخَلِيقَةِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ(٢)(٣).

قال القاسم بن سلام: «وقوله: (أن تسب نعثلًا): قال ابن الكلبي: إنما

---

(١) العظيم في يوم القيامة: أي: الذي يعظم عِقابهُ يوم القيامة، وقيل: يوم القيامة يوم الجمعة.

(٢) قال القاسم بن سلام: المقصود بنوح هو عمر بن الخطاب وأراد ابن سلام أن عثمان خليفة عمر رضي الله عنهما.

(٣) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ١٨٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٦/ ١٧٠)، وغيرهما من طريق مهدي بن ميمون قال: حدثنا ابن أبي يعقوب، عن بشر بن شغاف، عن عبد اللَّه بن سلام به.
وعبد اللَّه بن سلام رضي الله عنه من جملة الصحابة الذين دافعوا عن عثمان بن عفان وهو محصور، وقد ذكرت جملة من الآثار التي تدل على ذلك في فصل مستقل في كتابي «عبد اللَّه بن سلام وشيء من سيرته».

قيل له: نعثل؛ لأنه كان يشبه برجل من أهل مصر اسمه نعثل وكان طويل اللحية، فكان عثمان إذا نيل منه وعيب شبه بذلك الرجل لطول لحيته، لم يكونوا يجدون عيبًا غير هذا؛ وقال بعضهم: إن نعثلًا من أهل أصبهان، ويقال في نعثل: إنه الذكر من الضباع»[1].

قال ابن منظور: «النَّعْثَلُ: الشيخُ الأَحمقُ، ويقال فيه: نَعْثَلةٌ؛ أَي: حمق، والنَّعْثَلُ: الذِّيخُ، وهو الذكَر من الضباع»[2].

*** ومن الطاعنين في الأمراء والذاكرين لمعايبهم ذاك الرجل الذي عد معايب عثمان لابن عمر فبين له ابن عمر ﷺ محاسن عثمان ورد عليه ما يعتقده من باطل في شأن عثمان ﷺ:**

قال عُثْمَانُ -وهُوَ ابْنُ مَوْهَبٍ-: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ حَجَّ الْبَيْتَ فَرَأَى قَوْمًا جُلُوسًا فَقَالَ: مَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ؟ فَقَالُوا: هَؤُلَاءِ قُرَيْشٌ، قَالَ: فَمَنْ الشَّيْخُ فِيهِمْ؟ قَالُوا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: يَا ابْنَ عُمَرَ إِنِّي سَائِلُكَ عَنْ شَيْءٍ فَحَدِّثْنِي: هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ عُثْمَانَ فَرَّ يَوْمَ أُحُدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّهُ تَغَيَّبَ عَنْ بَدْرٍ وَلَمْ يَشْهَدْ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّهُ تَغَيَّبَ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَلَمْ يَشْهَدْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: تَعَالَ أُبَيِّنْ لَكَ؛ أَمَّا فِرَارُهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ، وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَدْرٍ فَإِنَّهُ كَانَتْ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وكَانَتْ مَرِيضَةً فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ**»، وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَلَوْ كَانَ أَحَدٌ أَعَزَّ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ عُثْمَانَ لَبَعَثَهُ مَكَانَهُ فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُثْمَانَ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ عُثْمَانُ إِلَى مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ الْيُمْنَى: «**هَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ**» فَضَرَبَ بِهَا

---

(١) «غريب الحديث» (٣/ ٤٢٦).

(٢) «لسان العرب» (١١/ ٦٩٩).

عَلَى يَدِهِ فَقَالَ: «هَذِهِ لِعُثْمَانَ» فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: اذْهَبْ بِهَا الْآنَ مَعَكَ»[١].

قال ابن حجر: «الذي يظهر من سياقه أن السائل كان ممن يتعصب على عثمان فأراد بالمسائل الثلاث أن يقرر معتقده فيه ولذلك كبَّر مستحسنًا لما أجابه به ابن عمر»[٢].

*** ومن سوء أدبهم: اعتراضهم على أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ، واختلافهم عليه وهو يخطب على المنبر:**

قال الحسن: خَرَجَ عُثْمَانُ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ تِلْقَاءِ الْيَسَارِ فَقَالَ: أَسْأَلُكَ كِتَابَ اللَّهِ. فَقَالَ: «وَيْحَكَ، أَلَيْسَ عِنْدَكَ كِتَابُ اللَّهِ؟» قَالَ: فَأَمَرَ رَجُلًا فَنَهَاهُ، فَقَامَ مَعَهُ رَجُلٌ وَقَامَ مَعَ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ، وَقَامَ مَعَ هَذَا رَجُلٌ وَقَامَ مَعَ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ، حَتَّى كَثُرُوا، ثُمَّ تَحَاصَبُوا حَتَّى مَا أَرَى أَدِيمَ النَّاسِ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَجُلٍ مَعَهُ مُصْحَفٌ بَعَثَتْهُ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فَصَعِدَ سُورَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ نَادِي النَّاسَ: «أَلَا إِنَّ هَذَا يَنْهَاكُمْ عَمَّا تَفْعَلُونَ، إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ بَرِئَ مِمَّنْ فَرَّقَ دِينَهُ وَكَانَ شِيَعًا»[٣].

وفيه سوء أدب هؤلاء الخوارج وعدم توقيرهم لأمير المؤمنين؛ لأنه لا يليق بهؤلاء أن يتهموا عثمان ﷺ بعدم تحكيم كتاب اللَّه فأين الثرى من الثريا؟ !!!

وأين الخارجي الذي حكم عليه بالجهل وأنه من كلاب النار من المبشر بالجنة صاحب الحياء الجم والعلم الغزير صهر رسول اللَّه ﷺ؟!!!!

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٩٨).

(٢) «فتح الباري» (٧/ ٥٨).

(٣) أخرجه ابن شبة «تاريخ المدينة» (٢/ ٢٥٦)، وغيره بإسناد ثابت، وانظر تخريجه في كتابي «شرح عقيدة الرازيين».

قال ابن باز: «ولما فتح الخوارج الجهال باب الشر في زمان عثمان ﷺ وأنكروا على عثمان علنًا عظمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية ﷺ، وقتل عثمان وعلي ﷺ بأسباب ذلك، وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني، وذكر العيوب علنًا، حتى أبغض الكثيرون من الناس ولي أمرهم وقتلوه، وقد روى عياض بن غنم الأشعري، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية، ولكن يأخذ بيده فيخلو به، فإن قبل منه فذاك وإلا كان قد أدى الذي عليه**» «مجموع فتاوى ابن باز» (٨/ ٢١١).

*** وقد أساءوا الأدب مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ الخليفة الراشد ابن عم رسول اللَّه ﷺ:**

أخرج أحمد (١/ ٨٦) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَاضِ بْنِ عَمْرٍو الْقَارِيِّ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ، فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، وَنَحْنُ عِنْدَهَا جُلُوسٌ، مَرْجِعَهُ مِنَ الْعِرَاقِ لَيَالِيَ قُتِلَ عَلِيٌّ، فَقَالَتْ لَهُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ، هَلْ أَنْتَ صَادِقِي عَمَّا أَسْأَلُكَ عَنْهُ؟ تُحَدِّثُنِي عَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ، قَالَ: وَمَا لِي لَا أَصْدُقُكِ؟ قَالَتْ: فَحَدِّثْنِي عَنْ قِصَّتِهِمْ، قَالَ: فَإِنَّ عَلِيًّا لَمَّا كَاتَبَ مُعَاوِيَةَ، وَحَكَّمَ الْحَكَمَيْنِ، خَرَجَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةُ آلافٍ مِنْ قُرَّاءِ النَّاسِ، فَنَزَلُوا بِأَرْضٍ يُقَالُ لَهَا: حَرُورَاءُ، مِنْ جَانِبِ الْكُوفَةِ، وَإِنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا: انْسَلَخْتَ مِنْ قَمِيصٍ أَلْبَسَكَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاسْمٍ سَمَّاكَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، ثُمَّ انْطَلَقْتَ فَحَكَّمْتَ فِي دِينِ اللَّهِ، فَلا حُكْمَ إِلا لِلَّهِ تَعَالَى...»[1].

قول الخوارج لعلي بن أبي طالب ﷺ أنه حكَّم الرجال في دين اللَّه وقد

(١) **إسناده حسن**: وقال ابن كثير: «تفرد به أحمد وإسناده صحيح واختاره الضياء» «البداية والنهاية» (٧/ ٣١٠).

قال اللَّه تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وأنه انسلخ من قميص ألبسه اللَّه إياه سوء أدب منهم وتطاول على الخليفة الراشد المبشر بالجنة صاحب المناقب الجمة والخوارج في كل زمان ومكان يتأولون تأويلات باطلة[١] يتخذونها مبررًا لهم على أفعالهم القبيحة مثل التأليب على حكام المسلمين والإنكار عليهم علنًا والتشهير بعيوبهم وسبهم وانتقاصهم ونشر الأكاذيب الباطلة التي ينسبونها إلى الحكام كذبًا وبهتانًا والخروج عليهم ونحو ذلك من أفعال يترتب عليها مفاسد اللَّه وحده بها عليم.

*** وقد انتهى الأمر إلى قتل عبد الرحمن بن ملجم المرادي الخارجي لعلي ابن أبي طالب:**

قال ابن حجر: «فكان الخوارج مختفين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليًا بعد أن دخل علي في صلاة الصبح»[٢].

*** وتطاولوا على عبد اللَّه بن خباب والي علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكفروه وقتلوه:**

فعَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: بَيْنَمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَبَّابٍ فِي يَدِ الْخَوَارِجِ إِذْ أَتَوْا عَلَى نَخْلٍ فَتَنَاوَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ تَمْرَةً فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا لَهُ: أَخَذْت تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ أَهْلِ الْعَهْدِ! وَأَتَوْا عَلَى خِنْزِيرٍ فَنَفَحَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ بِالسَّيْفِ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا لَهُ: قَتَلْت خِنْزِيرًا مِنْ خَنَازِيرِ أَهْلِ الْعَهْدِ! قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَنْ هُوَ أَعْظَمُ عَلَيْكُمْ حَقًّا مِنْ هَذَا؟ قَالُوا: مَنْ؟ قَالَ: أَنَا، مَا تَرَكْت صَلَاةً، وَلَا تَرَكْت كَذَا، وَلَا تَرَكْت كَذَا، قَالَ: فَقَتَلُوهُ، قَالَ: فَلَمَّا

(١) ذكرت طرفًا منها في كتابي «كشف الأوابد عند الخوارج والروافض وبيان أوجه التشابه بينهما والتناقض».

(٢) «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٨).

جَاءَهُمْ عَلِيٌّ، قَالَ أَقِيدُونَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، قَالُوا: كَيْفَ نُقِيدُكَ بِهِ وَكُلُّنَا قَدْ شَرَكَ فِي دَمِهِ؟ فَاسْتَحَلَّ قِتَالَهُمْ[1].

قال ابن حجر: «ثم اجتمعوا على أن من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين ومر بهم عبد اللَّه بن خباب بن الأرت وكان واليًا لعلي على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل فقتلوه وبقروا بطن سريته عن ولد فبلغ عليًا فخرج إليهم في الجيش»[2].

*** ومن إهانتهم للأمراء: ما قاله أبو بلال بن مرداس الخارجي عن أميره عبد اللَّه بن عامر:**

عَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَيْهِ ثِيَابٌ رِقَاقٌ مُرَجِّلٌ شَعَرَهُ قَالَ: فَصَلَّى يَوْمًا ثُمَّ دَخَلَ، قَالَ: وَأَبُو بَكْرَةَ جَالِسٌ إِلَى جَنْبِ الْمِنْبَرِ، فَقَالَ مِرْدَاسٌ أَبُو بِلَالٍ: أَلَا تَرَوْنَ إِلَى أَمِيرِ النَّاسِ وَسَيِّدِهِمْ يَلْبَسُ الرِّقَاقَ وَيَتَشَبَّهُ بِالْفُسَّاقِ، فَسَمِعَهُ أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ لِابْنِهِ الأُصَيْلِعِ: ادْعُ لِي أَبَا بِلَالٍ، فَدَعَاهُ لَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ مَقَالَتَكَ لِلأَمِيرِ آنِفًا، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَهَانَهُ اللَّهُ**»[3].

قال الذهبي: «أبو بلال هذا هو مرداس بن أدية، خارجي، ومن جهله عد ثياب الرجال الرقاق لباس الفساق»[4].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ٣٢٢) بإسناد صحيح.

(٢) «فتح الباري» (١٢/ ٢٨٤).

(٣) خرجته في غير هذا الموطن.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٠٧).

*** طعن الخوارج على الأمراء وإهانتهم لهم وشهادتهم عليهم بالضلالة:**

أخرج ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ١٦٢) بإسناد قوي عَنْ عُقْبَة بْنِ وَسَّاجٍ، قَالَ: كَانَ صَاحِبٌ لِي يُحَدِّثُنِي عَنْ شَأْنِ الْخَوَارِجِ، وَطَعْنِهِمْ عَلَى أُمَرَائِهِمْ، فَحَجَجْتُ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ مِنْ بَقِيَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عِنْدَكَ عِلْمًا، وَأُنَاسٌ بِهَذَا الْعِرَاقِ يَطْعَنُونَ عَلَى أُمَرَائِهِمْ، وَيَشْهَدُونَ عَلَيْهِمْ بِالضَّلَالَةِ. فَقَالَ لِي: أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَلِيدٍ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، فَجَعَلَ يَقْسِمُهَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ لَئِنْ أَمَرَكَ اللَّهُ أَنْ تَعْدِلَ فَمَا أَرَاكَ أَنْ تَعْدِلَ، فَقَالَ: «**وَيْحَكَ مَنْ يَعْدِلُ عَلَيْهِ بَعْدِي؟**» فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: «**رُدُّوهُ رُوَيْدًا**». فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ فِي أُمَّتِي أَخًا لِهَذَا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، كُلَّمَا خَرَجُوا فَاقْتُلُوهُمْ**»، ثَلَاثًا.

*** والتطاول على الحكام وذكر معايبهم وانتقاصهم تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدعة سبئية ابتدعها عبد اللَّه بن سبأ اليهودي:**

قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩/ ٣): «عبد اللَّه بن سبأ الذي ينسب إليه السبئية وهم الغلاة من الرافضة أصله من أهل اليمن كان يهوديًّا وأظهر الإسلام وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشر».

وعند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩/ ٤): «قال ابن سبأ: إن عثمان قد جمع أموالًا أخذها بغير حقها، وهذا وصي رسول اللَّه ﷺ فانهضوا في هذا الأمر فحركوه، وابدءوا بالطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتستميلوا الناس، وادعوا إلى هذا الأمر، فبث دعاة، وكاتب من كان استفسد في الأمصار وكاتبوه، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم، وأظهروا الأمر بالمعروف، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب يضعونها في عيوب ولاتهم ويكاتبهم إخوانهم بمثل ذلك، فكتب أهل كل

مصر منهم إلى أهل مصر آخر بما يصنعون فيقرأه أولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم حتى تناولوا بذلك المدينة وأوسعوا الأرض إذاعة».

*** ومن إهانة الروافض لحكام المسلمين على العموم سواء كانوا بررة أو فسقة:**

ما رواه الروافض في كتبهم عن أبي جعفر أنه قال «كل راية ترفع قبل راية القائم - مهديهم المنتظر - ﷺ صاحبها طاغوت»[1].

ويروي محدثهم الكليني بسنده عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد اللَّه عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث وتحاكما إلى السلطان وإلى القضاء أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى طاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتًا، وإن كان حقه ثابتًا؛ لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر اللَّه أن يكفر به قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠][2].

* * *

(١) «الكافي بشرحه» للمازندراني (١٢/ ٣٧١)، «بحار الأنوار» (٢٥/ ١١٣) قال شارح الكافي: «وإن كان رافعها يدعو إلى الحق» [المازندراني/ شرح جامع: ١٢/ ٣٧١].
(٢) «أصول الكافي» (١/ ٦٧).

صور إهانة السلطان وبيان حرمتها

١- من صور إهانة السلطان: تنابز أهل البدع له بالألقاب البذيئة التي لا تليق به:

والتنابز بالألقاب محرم في حق الحاكم والمحكوم وإن كان النهي في حق الحاكم أشد وأغلظ لما يفضي إليه من سقوط هيبته وتجرؤ الرعاع عليه، ونحو ذلك من المفاسد.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: الآية ١١].

قال السعدي: «﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾؛ أي: لا يعير أحدكم أخاه، ويلقبه بلقب ذم يكره أن يطلق عليه وهذا هو التنابز، وأما الألقاب غير المذمومة، فلا تدخل في هذا»[(١)].

وتقدم وقوع الخوارج في هذا الأمر وتنابزهم بالألقاب لأمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه:

عَنْ بِشْرِ بْنِ شَغَافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: بَيْنَمَا عُثْمَانُ رضي الله عنه يَخْطُبُ النَّاسَ إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَنَالَ مِنْهُ، فَنَهَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: لَا يَمْنَعُكَ مَكَانُ ابْنِ سَلَامٍ أَنْ تَسُبَّ نَعْثَلًا فَإِنَّهُ مِنْ شِيعَتِهِ. . .»[(٢)].

٢- سب السلطان وشتمه بالشتائم القبيحة:

سب السلطان وشتمه حرام لأنه يدخل في عموم قوله ﷺ: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ**

---

(١) «تفسير السعدي» (ص٨٠١).

(٢) **صحيح**: تقدم تخريجه.

فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[١]، وسب السلطان أعظم ذنبًا؛ لأن المفاسد التي تترتب على سبه وشتمه أعظم من المفاسد التي تترتب على سب آحاد الرعية.

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ﷺ قَالَ: نَهَانَا كُبَرَاؤُنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَسُبُّوا أُمَرَاءَكُمْ، وَلَا تَغِشُّوهُمْ، وَلَا تَبْغَضُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاصْبِرُوا؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ قَرِيبٌ**»[٢].

قال عبد السلام بن برجس: «ففي هذا الأثر اتفاق أكابر أصحاب رسول اللَّه ﷺ على تحريم الوقيعة في الأمراء بالسب»[٣].

وثم آثار كثيرة عن نهي الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن سب السلطان ذكرتها في فصل «نهى الرسول ﷺ، والصحابة والتابعين ومن بعدهم عن إهانة السلطان العادل والجائر».

٣- عدم طاعة أوامره في المعروف والسخرية منها:

طاعة السلطان واجبة إذا أمر بمعروف.

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَمَنْ يُطِعْ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي**» وهو في «الصحيحين».

وعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤٤)، ومسلم (٦٤).

(٢) **إسناده ثابت**: تقدم تخريجه.

(٣) «معاملة الحكام» (ص١٥).

الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ وَقَالَ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ**»[١].

قال المطهر: «سماع كلام الحاكم وطاعته واجب على كل مسلم سواء أمره بما يوافق طبعه أو لم يوافقه بشرط أن لا يأمره بمعصية فإن أمره بها فلا تجوز طاعته ولكن لا يجوز له محاربة الإمام»[٢].

قال ابن عثيمين: «وإهانة السلطان لها عدة صور:

منها: أن يسخر بأوامر السلطان فإذا أمر بشيء قال: انظروا ماذا يقول؟»[٣].

٤- السخرية من أفعال السلطان والاعتراض عليها:

قال ابن عثيمين، وهو يتكلم عن صور إهانة السلطان:

«**ومنها**: إذا فعل السلطان شيئًا لا يراه هذا الإنسان قال: انظروا انظروا ماذا يفعل؟ يريد أن يهون أمر السلطان على الناس؛ لأنه إذا هون أمر السلطان على الناس استهانوا به، ولم يمتثلوا أمره، ولم يجتنبوا نهيه»[٤].

وتقدم اعتراض ذي الخويصرة الخارجي على تقسيم رسول اللَّه ﷺ لغنيمة فقال له: «**اعدل**»، وهو في «الصحيح».

واعترض أذناب ابن سبأ اليهودى والخوارج على أمور فعلها عثمان رضي الله عنه، وتقدم ذكر ذلك.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٦).

(٢) حكاه عنه المباركفوري كما في «تحفة الأحوذي» (٥/ ٢٩٨).

(٣) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٧٢٠).

(٤) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٧٢٠).

واعترض الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ في قصة التحكيم فقالوا له: «انْسَلَخْتَ مِنْ قَمِيصٍ أَلْبَسَكَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاسْمٍ سَمَّاكَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، ثُمَّ انْطَلَقْتَ فَحَكَّمْتَ فِي دِينِ اللَّهِ، فَلا حُكْمَ إِلا لِلَّهِ تَعَالَى» إسناده ثابت تقدم تخريجه.

فياليت قومي ينتهون عن تضييع أوقاتهم وأوقات غيرهم ممن يعجبون بهرائهم وباطلهم، ويتقون اللَّه في كلماتهم وأموالهم التي يهدرونها من أجل تشهيرهم بحكامهم واعتراضهم على أفعالهم وسخريتهم منهم تحت شعار الإسلام -بزعمهم الباطل-، فليتقوا اللَّه وليعلموا أن أفعالهم هذه محرمة وأموالهم التي ينفقونها ستكون عليهم حسرة يوم القيامة وكلماتهم وطعنهم على حكامهم في ميزان سيئاتهم.

٥- ذكر مساوئ السلطان والتشهير به والتشنيع عليه:

عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، قَالَ: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ: لَا أُعِينُ عَلَى قَتْلِ خَلِيفَةٍ بَعْدَ عُثْمَانَ أَبَدًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: وَأَعَنْت عَلَى دَمِهِ، قَالَ: إِنِّي أَعُدُّ ذِكْرَ مَسَاوِئِهِ عَوْنًا عَلَى دَمِهِ». إسناده ثابت تقدم تخريجه.

وقال العلامة عبدالعزيز بن باز: «ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض في الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير، وإنكار المنكر من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنى وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير ذكر أن فلانًا يفعلها لا حاكم ولا غير حاكم» «مجموع فتاوى ابن باز» (٨/ ٢١١).

٦- غيبة السلطان في المجالس العلنية والسرية:

قال ابن عثيمين: غيبة ولاة الأمور تتضمن محذورين:

المحذور الأول: أنها غيبة رجل مسلم.

والمحذور الثاني: أنها تستلزم إيغار الصدور على الأمراء وولاة أمورهم وكراهتهم وبغضهم وعدم الانصياع لأمرهم؛ وحينئذ ينفلت زمام الأمان، ولهذا ما نرى من المنشورات التي تنشر في سب ولاة الأمور أو الحكومة نرى أن هذا محرم وأنه لا يجوز للإنسان أن ينشرها؛ لأنه إذا نشرها معناه أنها غيبةٌ لإنسان لا نستفيد من نشرها بالنسبة إليه شيئًا، لا نستفيد إلا أن القلوب تبغضهم وتكرههم، لكن هل هذا سيحسن من الوضع إذا كان الوضع سيئًا؟ أبدًا. فلا يزيد الأمر إلا شدة، فنرى أن نشر مثل هذه المنشورات أن الإنسان آثمٌ بها؛ لأنه غيبة بلا شك، وأنه يوجب أن تكره الرعية رعاتها وتبغضهم ويحصل بهذا مفسدة عظيمة. وحتى لو فرضنا صحة ما جاء في هذه المنشورات، مع أننا لا ندري هل هو صحيح أو أنه كما قال عليه الصلاة والسلام: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بَهَتَّهُ**»[1].

لكن على تسليم أنه صحيح وأنه صدق هل يحل لنا نشره وهو غيبة؛ لأن الغيبة: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»؟ ثم إننا لو نعلم أن هذا المنشور حق وأنه سيحل المشكلة لكنت أول من ينشر هذا وأول من يوزعه، لكن نعلم أنه يحتاج إلى إثبات من وجه، ويحتاج -أيضًا- إلى أن ننظر: هل نشره من المصلحة أم من المفسدة؟ ربما يترتب على نشره من المفسدة أعظم بكثير من نفس هذا الخطأ؛ ولهذا يجب على الإنسان أن يتقي اللَّه أولًا قبل كل شيء، وألا ينشر معايب الناس بدون تحقق، وألا ينشر معايب الناس إلا إذا رأى أن المصلحة

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨٩).

في نشرها، أما إذا كان الأمر بالعكس فقد أضاف إلى مفسدة نشر معايب الناس مفسدة أخرى، واللَّه حسيبه، وسوف يلقى جزاءه عند ربه، ونحن نتكلم بهذا عن أدلة فنقول: هل المنشورات في مساوئ الناس سواءً الأمراء أو العلماء هل هي من باب: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**» أم لا؟ الجواب: نعم، من باب: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، وإذا كان من هذا الباب فهذه غيبة أم غير غيبة؟ غيبة، من قال إنها غيبة؟ قالها الرسول ﷺ أعلم الخلق وأنصح الخلق وأصدق الخلق.

فإذا كانت الغيبة حرامًا فهل يترتب على هذه الغيبة إصلاح ما فسد؟ أبدًا، لا يترتب عليها إصلاح ما فسد.

فتبين بهذا أن نشر المنشورات حرام وتوزيعها حرام، وأن الذي يفعل ذلك آثم وأنه سوف يحاسب على حسب نصوص الكتاب والسنة؛ لأن الرسول ﷺ قال: «**وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ**»[1]، وقال عليه الصلاة والسلام: «**من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر**»[2]، وهذا ينافي الصبر لا شك.

قد يقول قائل: إن اللَّه تعالى قال في كتابه: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨].

فنقول: نعم، لكن معنى الآية الكريمة: أنه لا يجوز أن تجهر بالسوء إلا إذا ظُلمت فتجهر في مظلمتك في الشكاية حتى تزال مظلمتك، فهذا معنى الآية، يعني: إذا ظلمني شخص فهو عاصٍ أذهب إلى أي شخص وأقول: فلان ظلمني واعتدى عليَّ فلا بأس بذلك؛ ﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾، ولم يقل: لا يحب

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧).
(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩).

اللَّه الجهر بالسوء من القول إلا للظالم حتى نقول إنه عام، إلا من ظلم فله أن يجهر بالسوء من القول فيمن ظلمه؛ لأنه من طبيعة الإنسان أنه يتكلم مع صديقه فيما جرى له من ظلم إنسانٍ عليه؛ لأن في هذا تفريجًا عنه وإزالة غم ولا حرج في هذا.

أما أن ننشر معايب الناس على وجهٍ نعلم أن مفسدته أكثر بكثير من مصلحته إن كان فيه مصلحة، ولا ندري هل يثبت أم لا؛ فإن هذا لا يشك إنسانٌ عاقل عرف مصادر الشريعة ومواردها أن ذلك حرام، فنسأل اللَّه تعالى أن يقينا وإياكم شر الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يصلح ولاة أمورنا من العلماء والأمراء، وأن يصلح عامتنا إنه على كل شيءٍ قدير»[1].

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: ما رأيكم في كثير من الشباب الذين إذا اجتمعوا في مجلس من المجالس يقضون جلَّ وقتهم في الكلام على ولاة أمور المسلمين، أو الدعاة، أو العلماء، ويرون أن هذا من باب النصح، أو من باب التحذير من الأخطاء، أو نحو ذلك؟

فأجاب: «أرى أن هؤلاء أضاعوا أوقاتهم بلا فائدة، واشتغلوا عما هو مهم فيما ليس فيه فائدة أيضًا، بل فيه مضرة، خصوصًا الكلام عما يتعلق بأهل العلم والأمراء لما في ذلك من الضرر العظيم على الأمة؛ لأن الكلام في العلماء في الغيبة يهون قدرهم في نفوس الناس، وإذا هان قدر العلماء في نفوس الناس صار قبولهم لما يقول هؤلاء العلماء ضعيفًا، واختلت بذلك الشريعة، وأما الأمراء فيقال أيضًا: إنه إذا تُكلم فيهم بالغيبة، والسب، والشتم، وذكر المساوئ، والإعراض عن المحاسن؛ فإنه يؤدي إلى كراهة الناس لهم، وعدم انصياعهم لأمرهم، وإلى الفوضى والتفرق بين الأمة،

(١) «لقاء الباب المفتوح» (٦٤/ ٩).

والوزر على هؤلاء إن حصل شيءٌ من ذلك، ثم نقول لهؤلاء: هل كلامكم هذا يؤدي إلى الإصلاح؟ سيكون الجواب: لا، لا يؤدي إلى الإصلاح بل يزيد الشر شرًّا»[١].

٧- ترويج الشائعات والأكاذيب الباطلة للتلاعب بعواطف الرعية وإثارتهم على سلطانهم مثل نشر المنشورات وبث الأخبار المكذوبة وتبديل الحسنات التي يعملها الحكام إلى سيئات:

*** وهذه الصورة نهى عنها الشرع:**

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**»[٢].

*** وترويج الأكاذيب والشائعات على السلطان من البهتان المحرم:**

لقوله ﷺ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ**» قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ**»[٣].

*** ولا يجوز لمن سمع هذه الشائعات أن يتناقلها أو يحدث بها:**

لما روي عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ**»[٤].

---

(١) «لقاء الباب المفتوح» (٩٧/ ١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٨٩).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٠٨)، ومسلم (١٧١٥).

*** وقد نشر الخوارج وأشاعوا الكتاب الذي نسبوه لعائشة ﵂ وأنها أمرت فيه بالخروج على عثمان بن عفان ﵁، وهذا كذب وبهتان:**

أخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٨٢)، وغيره بإسناد صحيح عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ: قَالَتْ: «حِينَ قُتِلَ عُثْمَانُ تَرَكْتُمُوهُ كَالثَّوْبِ النَّقِيِّ مِنَ الدَّنَسِ، ثُمَّ قَرَّبْتُمُوهُ فَذَبَحْتُمُوهُ كَمَا يُذْبَحُ الْكَبْشُ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ هَذَا»، قَالَ: فَقَالَ لَهَا مَسْرُوقٌ: أَنْتِ كَتَبْتِ إِلَى أُنَاسٍ تَأْمُرِينَهُمْ بِالْخُرُوجِ، قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «لَا، وَالَّذِي آمَنَ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ وَكَفَرَ بِهِ الْكَافِرُونَ، مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِمْ بِسَوْدَاءَ فِي بَيْضَاءَ حَتَّى جَلَسْتُ مَجْلِسِي هَذَا»، قَالَ الْأَعْمَشُ: فَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ كُتِبَ عَلَى لِسَانِهَا».

٨- الخروج على السلطان:

عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ خَرَجَ مِنْ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِلْعَصَبَةِ وَيُقَاتِلُ لِلْعَصَبَةِ فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا يَتَحَاشَ مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا فَلَيْسَ مِنِّي**» أخرجه مسلم (١٨٤٨).

وفي «الصحيحين» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنْ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**».

* * *

الآثار الحسنة المترتبة على توقير السلطان والتأدب معه

*** من الآثار الحسنة المترتبة على توقير السلطان والتأدب معه: أنه من القربات التي تدخل العبد الجنة:**

قال رسول اللَّه ﷺ: «وَمَنْ دَخَلَ عَلَى إِمَامٍ يُعَزِّزُهُ كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ ...» الحديث[1].

*** الاستجابة لأمر رسول اللَّه ﷺ:**

لما رواه أبو ذر رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ مَنِ الْتَمَسَ ذُلَّهُ ثَغَرَ ثُغْرَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ»**[2].

*** أن فاعله ينسب إلى أهل السنة، ومن يهين السلطان مخالف لمنهج أهل السنة:**

وذلك لعموم قوله ﷺ: **«مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرِنَا، فَلَيْسَ مِنَّا»**[3].

وعن ابن طاووس عن أبيه قال: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُوَقَّرَ أَرْبَعَةٌ: الْعَالِمُ، وَذُو الشَّيْبَةِ، وَالسُّلْطَانُ، وَالْوَالِدُ»[4].

---

(١) **حديث ثابت**: تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٧٩) بإسناد صحيح.

(٣) **إسناده ثابت**: وقد تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه معمر بن راشد في «جامعه» (٢/ ٢٣٩)، وغيره بإسناد صحيح.

وتقدم قول **ابن جماعة وهو يذكر حقوق الحكام**: «. . . وَمَا يَفْعَله بعض المنتسبين إِلَى الزُّهْد من قلَّة الْأَدَب مَعَهم، فَلَيْسَ من السّنة»[١].

*** رفع درجة العبد في الدنيا والآخرة وتسخير قلوب العباد لإكرامه:**

أخرج ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٦٥)، وغيره بإسناد صحيح عن ابن عون قال: كان مسلم بن يسار أرفع عند أهل البصرة من الحسن حتى خف مع ابن الأشعث وكف الحسن فلم يزل أبو سعيد - يعني الحسن - في علو منها بعد وسقط الآخر».

وقد روي مرفوعًا: «**مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَهَانَهُ اللَّهُ**» تقدم تخريجه.

*** صلاح دنيا الناس وأخراهم:**

قال سهل بن عبد اللَّه التستري: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء؛ فإذا عظموا هذين أصلح اللَّه دنياهم وأخراهم، وإذا استخفوا بهذين أفسد دنياهم»[٢].

*** أدعى لحصول المقصود من مناصحتهم من قبولهم للنصح وأقرب إلى رجوعهم عن التمادي في الباطل:**

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثْكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْغَدِ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ فَسَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: إِنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ** ...»[٣].

---

(١) «تحرير الأحكام» (ص٦٣).

(٢) حكاه عنه القرطبي في «التفسير» (٥/ ٢٦٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٢)، ومسلم (١٣٥٤).

قال ابن دقيق العيد: «قوله: «**ائذن لي أيها الأمير في أن أحدثك**» فيه حسن الأدب في المخاطبة للأكابر -لاسيما الملوك- لاسيما فيما يخالف مقصودهم؛ لأن ذلك يكون أدعى للقبول لاسيما في حق من يعرف منه ارتكاب غرضه فإن الغلطة عليه قد تكون سببًا لإثارة نفسه ومعاندة من يخاطبه»[1].

وتقدم ذكر أمثلة عن أصحاب النبي ﷺ تقرر ذلك.

*** من أسباب حدوث الاستقرار وعيش البلاد في أمن وسلام:**

لأنه ينعدم الاستقرار والأمن مع ذهاب هيبة السلاطين أو مع فقدهم ولا يقضى على الذين يرهبون المسلمين ويتوعدونهم بالقتل والتفجير وسلب الأموال وانتهاك الأعراض ونحو ذلك إلا بإمام قوي معزز مطاع.

*** حقن دماء السلاطين ووزرائهم وأنظمتهم وأفراد الرعية:**

وواقع المسلمين في كل زمان ومكان شاهد على هذا الأثر، فإذا كان من الرعية من يؤلب على السلطان ويشهر به وينشر معايبه ويخرج عليه من الخوارج وأشباههم ممن يعجبون بباطلهم وجدت الفوضى وهتك الأعراض وسفك الدماء واغتيالات القيادات والوزراء وقد يصل الأمر إلى قتل السلطان وزمان عثمان وعلي رضي الله عنهما شاهد على ذلك.

وإذا كانت الرعية توقر حكامها وتحترمهم وتصبر على ما يصدر منهم من جور وتبذل لهم النصيحة فيما بين الناصح والسلطان بلطف ورفق مع كبت أهل البدع والأهواء كالخوارج والروافض عاش الناس في أمن وسلام وتحقق حقن دماء المسلمين من حاكم ومحكوم.

---

(١) «إحكام الأحكام» (١/ ٣٠٧).

*** ازدياد هيبة السلطان في قلوب الرعية:**

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ يُحَدِّثُ أَنَّهُ قَالَ: مَكَثْتُ سَنَةً أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -وكان أميرًا للمؤمنين- عَنْ آيَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ. . . . »[1].

قال النووي: «وفيه توقير الكبار وخدمتهم وهيبتهم كما فعل ابن عباس مع عمر ﷺ»[2].

قال الماوردي: «لا بد للناس من سلطان قاهر تأتلف برهبته الأدوية المخيفة وتجتمع بهيبته القلوب المتفرقة وتكف بسطوته الأيدي المتغالبة وتقمع من خوفه النفوس المتعاندة والمتعادية لأن في طبائع الناس من حب المغالبة والقهر لمن عاندوه ما لا ينكفون عنه إلا بمانع قوي ورادع ملي:

قال:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

والعلة المانعة من الظلم عقل زاجر أو دين حاجز أو سلطان رادع وعجز صاد، إذا تأملت لم تجد خامسا ورهبة السلطان أبلغها لأن العقل والدين ربما كانا مشغوفين بداعي الهوى فتكون رهبة السلطان أشد زجرًا وأقوى ردعًا»[3].

*** اجتماع كلمة المسلمين على أئمتهم:**

ومن تأمل في خلافة أبي بكر وعمر وصدر خلافة عثمان ﷺ يجد توقير الرعية لأئمتها وقمع شيطان الخوارج المتطاولين على السلاطين مما ترتب عليه اجتماع كلمة المسلمين على أئمتهم

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩١٣)، ومسلم (١٤٧٩).

(٢) «شرح مسلم» (١٠/ ٩٤).

(٣) حكاه عنه المناوي في «فيض القدير» (٤/ ١٨٨).

*** إرهاب أعداء اللَّه بسبب توحيد صفوف المسلمين واجتماع كلمتهم على أئمتهم.**

*** أمن شر السلطان الجائر وكف أذاه عن الناس:**

وتقدم ذكر جملة من الآثار في فصل «توقير أمراء الجور والتأدب معهم» حاصلها: أنَّ السلف أمنوا شر وأذى أمراء الجور بتوقيرهم لهم وتأدبهم معهم

*** نشر سنة النبي ﷺ، وتعليم المسلمين الخير.**

وهذا واضح لا ينازع فيه عاقل سليم الفطرة.

* * *

الآثار السيئة المترتبة على إهانة السلطان والتطاول عليه

*** مخالفة أمر الرسول ﷺ:**

لأن إهانة السلطان تنافي أمره ﷺ باحترام السلطان وتوقيره كما تقدم في حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا: «**سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ..**» حديث صحيح تقدم.

*** ارتكاب ذنب عظيم ومحظور شنيع لا تقبل توبة صاحبه حتى يصلح ما أفسد:**

لقوله ﷺ: «**سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعِزُّوهُ، مَنِ الْتَمَسَ ذُلَّهُ ثَغَرَ ثُغْرَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ**».

*** من وقع في هذه المعصية يعيش في الذل والهوان في الدنيا ويلقى اللَّه ذليلًا يوم القيامة:**

لحديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعًا: «**مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَاسْتَذَلَّ الْإِمَارَةَ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَهُ**»[1].

وقال حذيفة رضي الله عنه: «أَلَا لَا يَمْشِيَنَّ رَجُلٌ مِنْكُمْ شِبْرًا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيُذِلَّهُ، فَلَا وَاللَّهِ لَا يَزَالُ قَوْمٌ أَذَلُّوا السُّلْطَانَ أَذِلَّاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[2].

*** لا يكون له عند اللَّه وزن يوم القيامة:**

عن حذيفة رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِنَّ أَوَّلَ عِصَابَةٍ تَسِيرُ إِلَى سُلْطَانٍ**

---

(١) **إسناده حسن**: تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ١٢٦) بإسناد صحيح موقوفًا.

لِتُذِلَّهُ لَا يَكُونُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنٌ»[١].

*** من أسباب دخول العبد النار:**

لأن إهانة السلطان مخالفة لأمر الرسول ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

*** إفساد دنيا من فعل ذلك وأخراه:**

قال مرة بن الدباب: «مررت بعقبة بن عبد الغافروهو صريع في الخندق جريح حين انهزم الناس فناداني: يا أبا المعذل، يا أبا المعذل، فالتفت إليه فقال: ذهبت الدنيا والآخرة، وذلك في يوم ابن الأشعث»[٢].

*** موافقة أهل البدع والأهواء من الخوارج والروافض ومن صار على نهجهم في معتقدهم في التطاول على الحكام:**

وقد تقدم ذكر ما يثبت ذلك من مواقف للطائفتين الضالتين في فصل مستقل.

*** شحن وإيغار صدور الرعية على حكامهم:**

وهذا الأثر يترتب عليه ذهاب هيبة السلطان وتجريء الرعية عليه وبغضهم له وعصيانهم له في المعروف وسهولة التمرد عليه والخروج عليه.

*** قتل السلاطين والأمراء والوزراء واغتيال قيادات الجيوش الإسلامية وأجهزة الأمن.**

قال ابن باز: «ولما فتح الخوارج الجهال باب الشر في زمان عثمان رضي الله عنه وأنكروا على عثمان علنًا عظمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وقتل عثمان

(١) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٢٠٧) بإسناد رجاله ثقات.

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٢٥)، وغيره بإسناد ثابت.

وعلي ﷺ بأسباب ذلك، وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني، وذكر العيوب علنًا، حتى أبغض الكثيرون من الناس ولي أمرهم وقتلوه» «مجموع فتاوى ابن باز» (٨/ ٢١١)

*** تعريض المتطاول وربما أهله للقتل والسجن والتعذيب:**

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَا يُتَعَرَّض لِلسُّلْطَانِ فَإِنَّ سَيْفَهُ مَسْلُول وَعَصَاهُ» «الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٢).

*** مدعاة إلى زيادة الطغيان والشر:**

قال ابن تيمية: «وقلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير» «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٣١٤).

*** نقص الخير وزيادة الفقر وارتفاع الأسعار:**

وهذا الأثر معلوم بالاستقراء لا ينازع فيه عاقل ومن تأمل في واقع المسلمين لا ينكر هذا الأثر والسبب في حصول نقص الخير وزيادة الفقر وارتفاع الأسعار مخالفة أمر النبي ﷺ، واضطراب أمر الملك والسلطان وغياب الرقابة.

واعتبروا عباد اللَّه بما حدث لأهل المدينة في زمان عبد الملك بن مروان من ضيق وفقر بسبب إهانة السلطان والخروج عليه.

قال ابن شهاب:

«أصابت أهل المدينة حاجة من فتنة عبد الملك بن مروان، فتذكرت هل من أحد أمت إليه برحم أو بمودة أرجو إن خرجت إليه أن أصيب منه شيئًا؟ فما ذكرت أحدًا، فقلت: الرزق بيد اللَّه، فخرجت حتى قدمت دمشق، فلما أصبحت غدوت إلى المسجد فعمدت إلى أعظم حلقة رأيتها فيه وأكثرها هيئة فجلست إليهم، فإني لجالس معهم إذ أقبل رجل كأجمل الرجال وأحسنهم

هيئة، فلما رآه القوم تحججوا[1] له وأوسعوا، وإذ هو قبيصة بن ذؤيب[2] . . . . »[3].

وأخرج مسلم (١٣٧٤) عن أبي سعيد مولى المهري أنه جاء أبا سعيد الخدري ليالي الحرة فاستشاره في الجلاء من المدينة وشكا إليه أسعارها وكثرة عياله وأخبره أن لا صبر له على جهد المدينة ولأوائها فقال له: «ويحك لا آمرك بذلك . . . ».

ومن استقرأ في كتب التاريخ يجد كثيرًا من النماذج التي تقرر هذا الأثر.

*** نشوب الحروب بين المسلمين بعضهم البعض مما يؤدي إلى كثرة عدد القتلى بين المسلمين وحصول الفرقة والشتات وذهاب ريح المسلمين أمام أعدائهم:**

وقد قال اللَّه تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

*** غزو الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم لبلاد الإسلام:**

ويحدث هذا بسبب ضعف المسلمين وتفرقهم وإنهاك جيوشهم وتدمير

---

(١) تحججوا: أي: قصدوا إليه وأوسعوا.

(٢) هو قبيصة بن ذؤيب بن طلحة الخزاعي من بني قمير ويكني أبا إسحاق، وكان ثقة روى عنه الزهري وكان على خاتم عبد الملك بن مروان وتوفي بالشام سنة ست أو سبع وثمانين في آخر خلافة عبد الملك انظر «الطبقات» لابن سعد (٧: ٤٤٧).

(٣) **إسناده حسن**: أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٢٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٦٧)، وغيرهما من طريق عطاف بن خالد المخزومي، عن عبد الأعلى، عن عبد اللَّه بن أبي فروة، عن ابن شهاب به، وهذا إسناد حسن لحال عطاف بن خالد المخزومي.

ممتلكاتهم وخروجهم على حكامهم وانشغال السلطان بكبت الخارجين عليه وهذا يدفع الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم إلى غزو الكفار لبلاد المسلمين.

*** الوقوع في الغيبة المحرمة إذا كانت العيوب في السلطان وإن لم تكن فيه فيكون الذنب أعظم للوقوع في الكذب والبهتان:**

عَن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ**» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ**»[1].

*** معاندة السلطان لمن يخاطبه وإثارة نفسه وعدم قبوله للنصيحة.**

*** حدوث الفتن والشرور وخراب البلاد وحلول الفوضى.**

*** تعطيل الدعوة إلى اللَّه وإعاقة نشر العلم بين المسلمين.**

* * *

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨٩).

فهرس الكتاب

مقدمة فضيلة الشيخ / أبي يحيى محمد بن عبده -حفظه اللَّه- ٣
مقدمة المؤلف ٥

تمهيد ٨

تعريف التوقير لغة واصطلاحًا ٨
التوقير في اللغة ٨
أمَّا تعريف التوقير في الاصطلاح ٩
الفرق بين توقير السلطان ومدحه ١٠

فضل توقير السلطان ١٥

* توقير السلطان من القربات التي تدخل العبد الجنة وتعيذه من النار. ١٥
* ومن فضل توقير السلطان: أنه امتثال لأمر رسول اللَّه ﷺ الذي فيه النجاة للعباد في الدنيا والآخرة. ١٩
* ومن فضل توقير السلطان: أنَّ فاعله ينسب إلى السنة ومن يهين السلطان مخالف للسنة موافق لأهل البدع والأهواء كالخوارج والروافض ١٩
* رفع درجة العبد في الدنيا والآخرة وتسخير قلوب العباد لإكرامه ٢٠
* ومن فضل توقيرالسلطان: أنه سبب في صلاح دنيا الناس وأخراهم والاستخفاف به وإهانته سبب إفساد دنيا الناس وأخراهم. ٢٢

عقوبة من أهان السلطان ٢٣

* إذلال السلطان من الذنوب العظام ولا تقبل توبة من أذل السلطان حتى يصلح ما أفسد. ٢٣
* ومن عقوبة من أهان السلطان: أنه يلقى اللَّه ذليلًا لا وجه له عنده. ٢٤
* ومن عقوبة إهانة السلطان: أنَّ الفاعل لا يكون له يوم القيامة وزن. ٢٥
* الجزاء من جنس العمل من أذل السلطان أذله اللَّه إلى يوم القيامة. ٢٥

حكم توقير السلطان ٢٧

احترام السطان وتوقيره واجب على الرعية وهو من حقوق السلطان على الرعية. ٢٧

قبس من توقير أمراء العدل والتأدب معهم ٣٢

* صور توقير السلف لأمراء العدل مشهورة وكثيرة ٣٢
* حسن أدب عمار مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ٣٤
* توقيرأبي موسى الأشعري لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ٣٥
* توقير الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لأبي بكر رضي الله عنه خليفة رسول اللَّه ﷺ ٣٥
* توقير أسامة بن زيد رضي الله عنهما لعثمان بن عفان رضي الله عنه ٣٦
* أدب المسور بن مخرمة مع أميره معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما في مجلسه وغيابه ٣٦

* توقير إسحاق بن إبراهيم الحنظلي لأميره عبد اللَّه بن طاهر ٣٧

توقير أمراء الجور والتأدب معهم ٣٨

تمهيد ٣٨
* توقير أبي شريح العدوي ﷺ لعمرو بن سعيد وكان من أمراء الجور ٤٢
* تأدب الحسن البصري التابعي الثقة وملاطفته في كلامه مع أميره الحجاج بن يوسف الثقفي ودعائه له بالصلاح رغم ظلم الحجاج وفسقه وجوره ٤٤
* هيبة أبي وائل شقيق بن سلمة التابعي الجليل وحسن تأدبه في الخطاب مع الحجاج بن يوسف الفاسق ٤٤
* توقير محمد بن مسلم بن شهاب الزهري لأمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك المنعوت بالظلم والتجبر. ٤٦
* حسن أدب عبد الرحمن بن أبي ليلى في خطابه مع الحجاج بن يوسف ٤٧
* توقير زيد بن عقبة الفزاري للحجاج بن يوسف الثقفي ودعائه للحجاج بالصلاح ٤٨
* ملاطفة عامر الشعبي، وحسن أدبه مع عبد الملك بن مروان أمير المؤمنين الذي قتل ابن الزبير على أيدي جنده وأمرائه وانتهكت حرمة البيت في زمانه وكان الحجاج بن يوسف و عمرو بن سعيد بن العاص من أمرائه ٤٨
* ومن بدائع توقير السلف لأمرائهم: توقير صالح بن علي بن يعقوب بن المنصور الهاشمي مع المهتدي باللَّه أمير المؤمنين ٤٩

* ومن محاسن توقير السلف لأمرائهم: توقير أبي عبد الرحمن الأذرمي الموصلي للخليفة الواثق باللَّه مع أن الواثق استولى أحمد ابن أبي دؤاد عليه، وحمله على التشدد في المحنة، والدعاء إلى خلق القرآن ٥١
* توقير أحمد بن حنبل -إمام أهل السنة والجماعة- للخليفة المعتصم الذي امتحن الناس بخلق القرآن وقوى شوكة الجهمية وأعانهم على نشر مقالاتهم الباطلة ٥٥
* الحسن بن الصباح يتأدب مع المأمون في كلامه معه ويتلطف معه ٥٧
* إجلال السلف وهيبتهم للأمراء كهيبتهم وإجلالهم للعلماء ٥٨
* وتأمل أخي -بارك اللَّه فيك- في قول محمد بن سيرين تلميذ أبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهما من الصحابة ﷺ أجمعين ٥٨

ما يوقر به السلطان ٦٠

* من الأمور التي يوقر بها السلطان: أنه لا يخالف بقول ولا فعل ما لم يكن حرامًا ٦٠
* استحباب التجمل بالثوب والعمامة ونحوهما عند الدخول على السلطان والأمراء ٦٠
* استئذان التابع لرئيسه إذا كان يسير معه وأراد أن ينصرف عنه أو يفارقه ٦١
* عدم التكلم مع السلطان بصيغة الأمر، ولكن يقال له: لو فعلت كذا، أو أمرت بكذا، لو أذنت في كذا وأشرت بكذا، ونحو ذلك. ٦٢
* عدم التشهير بعيوب السلطان بل ينصح سرًّا وبلطف وأدب حتى يبلغ المقصود من غير أذية للناصح أو لغيره ٦٣

* ومن التوقير للسلطان: أنه ينبغي لمن صحب السلطان ألَّا يكتم عنه نصيحته وإن استقلّها، وليكن كلامه له كلام رفق لا كلام خرق، حتى يخبره بعيبه من غير أن يواجهه بذلك، ولكن يضرب له الأمثال ويعرِّفه بعيب غيره ليعرف به عيب نفسه. ٦٦
* ومن الأدب مع الأمير: أن ينعت عند التكلم معه ٦٧
* ومن الأدب مع السلطان: أنه يزار من الناس ولا يزور هو الناس ٦٧
* ومن الأدب معه: ترك مشاقة السعاة الذين يرسلون من قبل السلطان لجمع الزكاة وإرضائهم وملاطفتهم لأن إهانتهم ومخالفتهم مخالفة للسلطان ٦٨
* هيبة الناس له ورهبتهم منه حتى يكون أشد زجرًا وأقوى ردعًا .. ٦٩
* ومما يوقر به السلطان: السمع والطاعة له في المعروف ٧٠
* إذا اجتمع قوم فالأمير أولاهم بالتقديم، ثم العالم، ثم أكبرهم سنًّا ٧١
* ولا يخاطب السلطان إلا بعد استئذانه ولاسيما إذا كان في أمر يعترض به عليه ٧٢

نهي الرسول ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم عن إهانة السلطان العادل والجائر ٧٣

* حث النبي ﷺ على احترام الأمراء ونهيه عن التطاول عليهم ٧٣
* نهي الرسول ﷺ عن التجرؤ على السلطان وأمره بنصحه سرًّا برفق وأدب ٧٤
* كبراء الصحابة ينهون غيرهم عن سبِّ الأمراء ويحذرونهم من التطاول عليهم ٧٥

* نهي ابن عباس رضي الله عنهما عن إهانة أمراء الجور ٧٦
* نهي ابن عباس رضي الله عنهما لأبي جمرة الضبعي عن سبِّ الحجاج المشهور بالفسق والظلم قاتل ابن الزبير وكثير من المسلمين الذين حرم اللَّه قتلهم بأدنى شبهة وتسبب في تحريق البيت ٧٧
* عبد اللَّه بن أبي أوفى رضي الله عنه ينهى سعيد بن جمهان عن ذكر مساوئ أمراء الجور ويأمره بما ينبغي فعله مع السلطان من النصح والإنكار عليه فيما بينه وبين السلطان إن كان السلطان يسمع منه ٧٨
* أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه ينهى عن سبِّ الحجاج وغيره من الأمراء ٧٩
* تحذير أبي إدريس الخولاني من الطعن على الأئمة في زمان عبد الملك بن مروان ٨٠
* نهي أبي وائل شقيق بن سلمة للزبرقان عن سبِّ الحجاج وذكر مساوئه ٨١
* عبد اللَّه بن عكيم -التابعي الجليل على الراجح- يندم على ذكره لمساوئ عثمان ويعد ذلك من الأمور التي أعانت على قتل عثمان رضي الله عنه ٨١
* منصور بن المعتمر يعلم طلبته عدم جواز النيل من السلطان وأنه ليس كأهل البدع الذين تجوز غيبتهم والوقوع فيهم ٨١
* نهي يزيد بن عبد اللَّه بن الشخير لعمر بن الفضل عن سبِّ الحجاج وإهانته ٨٢
* كلام العلامة ابن عثيمين عن حرمة نشر المنشورات التي فيها إهانة لحكام المسلمين ٨٤
* ذكر السبب الذي يدفع أكثر الطاعنين على الأئمة إلى فعلهم الخبيث ٨٦

إهانة السلطان والتطاول عليه من صفات أهل البدع والأهواء كالخوارج والروافض وغيرهما ٨٨

* ومن إهانتهم لسلطان المسلمين: طعنهم في عثمان بن عفان رضي الله عنه ٨٩
* ومن تطاولهم على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه: تنابزهم له بالألقاب التي لا تليق بسلطان المسلمين ٩٠
* رد ابن عمر رضي الله عنهما على الرجل الذي ذكر مساوئ عثمان رضي الله عنه ٩١
* ومن سوء أدبهم: اعتراضهم على أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، واختلافهم عليه وهو يخطب على المنبر ٩٢
* سوء أدب الخوارج مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخليفة الراشد ابن عم رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم ٩٣
* قتل عبد الرحمن بن ملجم المرادي الخارجي لعلي بن أبي طالب ٩٤
* تطاولهم على عبد اللَّه بن خباب والي علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكفروه وقتلوه ٩٤
* ومن إهانتهم للأمراء: ما قاله أبوبلال بن مرداس الخارجي عن أميره عبد اللَّه بن عامر ٩٥
* طعن الخوارج على الأمراء وإهانتهم لهم وشهادتهم عليهم بالضلالة ٩٦
* التطاول على الحكام وذكر معايبهم وانتقاصهم تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدعة سبئية ابتدعها عبد اللَّه بن سبأ اليهودي ٩٦
* إهانة الروافض لحكام المسلمين على العموم سواء كانوا بررة أو فسقة ٩٧

صور إهانة السلطان وبيان حرمتها ٩٨

١- من صور إهانة السلطان: تنابز أهل البدع له بالألقاب البذيئة التي لا تليق به ٩٨
٢- سب السلطان وشتمه بالشتائم القبيحة ٩٨
٣- عدم طاعة أوامره في المعروف والسخرية منها ٩٩
٤- السخرية من أفعال السلطان والاعتراض عليها ١٠٠
٥- ذكر مساوئ السلطان والتشهير به والتشنيع عليه ١٠١
٦- غيبة السلطان في المجالس العلنية والسرية ١٠٢
٧- ترويج الشائعات والأكاذيب الباطلة للتلاعب بعواطف الرعية وإثارتهم على سلطانهم مثل نشر المنشورات وبث الأخبار المكذوبة وتبديل الحسنات التي يعملها الحكام إلى سيئات ١٠٥
٨- الخروج على السلطان ١٠٦

الآثار الحسنة المترتبة على توقير السلطان والتأدب معه ١٠٧

* من الآثار الحسنة المترتبة على توقير السلطان والتأدب معه: أنه من القربات التي تدخل العبد الجنة ١٠٧
* الاستجابة لأمر رسول اللَّه ﷺ ١٠٧
* أن فاعله ينسب إلى أهل السنة، ومن يهين السلطان مخالف لمنهج أهل السنة ١٠٧
* رفع درجة العبد في الدنيا والآخرة وتسخير قلوب العباد لإكرامه ١٠٨
* صلاح دنيا الناس وأخراهم ١٠٨

* أدعى لحصول المقصود من مناصحتهم من قبولهم للنصح وأقرب إلى رجوعهم عن التمادي في الباطل ١٠٨
* من أسباب حدوث الاستقرار وعيش البلاد في أمن وسلام ١٠٩
* حقن دماء السلاطين ووزرائهم وأنظمتهم وأفراد الرعية ١٠٩
* ازدياد هيبة السلطان في قلوب الرعية ١١٠
* اجتماع كلمة المسلمين على أئمتهم ١١٠
* إرهاب أعداء اللَّه بسبب توحيد صفوف المسلمين واجتماع كلمتهم على أئمتهم. ١١١
* أمن شر السلطان الجائر وكف أذاه عن الناس ١١١
* نشر سنة النبي ﷺ، وتعليم المسلمين الخير. ١١١

الآثار السيئة المترتبة على إهانة السلطان والتطاول عليه ١١٢

* مخالفة أمر الرسول ﷺ ١١٢
* ارتكاب ذنب عظيم ومحظور شنيع لا تقبل توبة صاحبه حتى يصلح ما أفسد ١١٢
* من وقع في هذه المعصية يعيش في الذل والهوان في الدنيا ويلقى اللَّه ذليلًا يوم القيامة ١١٢
* لا يكون له عند اللَّه وزن يوم القيامة ١١٢
* من أسباب دخول العبد النار ١١٣
* إفساد دنيا من فعل ذلك وأخراه ١١٣
* موافقة أهل البدع والأهواء من الخوارج والروافض ومن صار على نهجهم في معتقدهم في التطاول على الحكام ١١٣

* شحن وإيغار صدور الرعية على حكامهم ١١٣
* قتل السلاطين والأمراء والوزراء واغتيال قيادات الجيوش الإسلامية وأجهزة الأمن. ١١٣
* تعريض المتطاول وربما أهله للقتل والسجن والتعذيب ١١٤
* مدعاة إلى زيادة الطغيان والشر ١١٤
* نقص الخير وزيادة الفقر وارتفاع الأسعار ١١٤
* نشوب الحروب بين المسلمين بعضهم البعض مما يؤدي إلى كثرة عدد القتلى بين المسلمين وحصول الفرقة والشتات وذهاب ريح المسلمين أمام أعدائهم ١١٥
* غزو الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم لبلاد الإسلام ١١٥
* الوقوع في الغيبة المحرمة إذا كانت العيوب في السلطان وإن لم تكن فيه فيكون الذنب أعظم للوقوع في الكذب والبهتان ١١٦
* معاندة السلطان لمن يخاطبه وإثارة نفسه وعدم قبوله للنصيحة. ١١٦
* حدوث الفتن والشرور وخراب البلاد وحلول الفوضى. ١١٦
* تعطيل الدعوة إلى اللَّه وإعاقة نشر العلم بين المسلمين. ١١٦
فهرس الكتاب ١١٧

* * *